

جامعة 8 ماي 1945

قائمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية

تخصص: مالية المؤسسات

تحت عنوان

أثر الضرائب على قرار الاستثمار في المؤسسة

دراسة إستقصائية للمؤسسات الإنتاجية لولاية قالمة

إشراف الأستاذ:

عبد السلام بن جدو

إعداد الطلبة:

دنيازاد جحودي

مرتم بن هارون

السنة الجامعية: 2015/2016



[وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون
وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم
تعملون]

سورة التوبة الآية: 105



يقول العماد الأصفهاني في بعض ما
كتبه.. "إنني رأيت أنه لا يكتب إنسان
كتابا في لوحه إلا قال في تحته لو غير هذا
لكان أحسن ، ولو زيد كذا لكان يستحسن
، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا
لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو
دليل على استيلاء النقص على جملة
البشر" ..

شكر وعرفان

الحمد لله الواحد الأحد على تيسيره لنا هذا العمل وتوفيقه وعلى كل نعمة

أزعمها علينا.

وصلى الله على نبيه خير الخلق كله محمد وعلى آله وصحبه.

بعد إتمام هذا العمل، نتوجه بكل الشكر والتقدير والامتنان إلى كل من لم

يبخل علينا بالمساعدة حتى وإن كانت كلمة طيبة.

إلى أستاذنا الكريم بن جدو عبد السلام

إلى كل الأساتذة الكرام الذين كانوا عوناً لنا

يقول سبحانه وتعالى

"لئن شكرتم لأزيدنكم، ولئن كفرتم إن عذابي لشديد"

سورة إبراهيم

إلهي، لك الحمد كله يا صاحب الفضل الأول والأخير.

أتوجه بجزيل شكري إلى أستاذي بن جدو محمد السلام.

إلى كل من لم يبخل علينا بنصائحه وأخص بالذكر الأفاضلة الأفاضل:

بونا محمد، قلاب إلياس ديبج، زدوري أسماء، رجال فيروز

إلى من لهما كل الفضل، إليك غاليتي أمي نسمة صديقتي، إليك حبيبي أبي

محمد الحق.

إلى بركة العائلة، إلى من دعاهما سر نجاحي جدي الغالي وجدتي الحنون.

إلى إخوتي الأعزاء: مولود، شمرزاد، وفاء، علاء الدين، وبسمينة.

إليك صديقتي مريم.

إلى كل العائلة الكريم جودي وصديقتي.

إلى كل الأصدقاء.

دنيا زاد

يقول المولى عز وجل

"وقالوا الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله"

سورة الأعراف

الحمد لله العزيز الكريم، له الشكر كله والحمد كله والصلاة والسلام على من لا

نبي بعده

إعترافاً بالفضل وتقديراً للجميل أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ بن جدو عبد السلام.

إلى الأساتذة الأفاضل الذين لم يبخلو علي بنصائحهم وإرشاداتهم وأخص بالذكر

الاستاذة رجال فيروز، الأستاذ قلاب ذبيح إلياس، الأستاذ بوناب محمد، الأستاذة

زدوري أسماء.

إلى والدي الكريمين "حسين وبريزة" حفظهما الله وأدام عليهما جميل الصحة

والعافية

إلى إخوتي "أحمد، عبد المالك، شيماء"

إليك صديقتي دنيا زاد.

إلى كل أفراد عائلة بن هارون وشكال

إلى كل أصدقائي ومن كان عوناً لي.

هريه

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	البسمة
	الشكر والعرفان
	الإهداء
IX-I	فهرس المحتويات
XIII-XII	فهرس الجداول والأشكال
XIV	فهرس الملاحق
أ-هـ	المقدمة العامة
الفصل الأول: الاستثمار والقرار الاستثماري	
02	مقدمة الفصل
03	المبحث الأول: ماهية الاستثمار
03	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار
04	المطلب الثاني: أهداف الاستثمار
05	المطلب الثالث: مبادئ وأنواع الاستثمار
05	الفرع الأول : مبادئ الاستثمار
06	الفرع الثاني: أنواع الاستثمار
09	المبحث الثاني: مناخ الاستثمار، محدداته، ودراسات جدوى المشاريع
09	المطلب الأول: المناخ الاستثماري ومكوناته

فهرس المحتويات

09	الفرع الأول: تعريف المناخ الاستثماري
09	الفرع الثاني: مكونات المناخ الاستثماري
12	المطلب الثاني: محددات الاستثمار
12	الفرع الأول: مستوى الأرباح
12	الفرع الثاني: التكاليف
13	الفرع الثالث: التوقعات
13	الفرع الرابع: محددات أخرى
15	المطلب الثالث: مراحل دراسة جدوى الاستثمارات
15	الفرع الأول: التفكير في المشروع
15	الفرع الثاني: دراسة الجدوى المبدئية
16	الفرع الثالث: دراسة الجدوى التفصيلية
19	الفرع الرابع: التقييم المالي والاقتصادي للربحية التجارية
21	المبحث الثالث: القرار الاستثماري
21	المطلب الأول: تعريف القرار الاستثماري وعناصره
21	الفرع الأول: ماهية القرار الاستثماري
22	الفرع الثاني: أهمية وأهداف القرار الاستثماري
23	المطلب الثاني: أنواع وسيورة القرار الاستثماري
24	الفرع الأول: أنواع القرار الاستثماري
26	الفرع الثاني: سيورة عملية اتخاذ القرار الاستثماري
27	المطلب الثالث: العوامل الواجب أخذها عند اتخاذ قرار الاستثمار ومعايير تقييم الاستثمارات
27	الفرع الأول: العوامل الواجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ قرار

	الاستثمار
28	الفرع الثاني: معايير تقييم الاستثمارات
32	خاتمة الفصل
الفصل الثاني: الضرائب وأثرها على قرار الاستثمار	
34	مقدمة الفصل
35	المبحث الأول: مدخل عام إلى الضريبة
35	المطلب الأول: مفهوم الضريبة
35	الفرع الأول: تعريف الضريبة
35	الفرع الثاني: خصائص الضريبة
36	المطلب الثاني: قواعد الضريبة
37	الفرع الأول: قاعدة اليقين
37	الفرع الثاني: قاعدة العدالة
37	الفرع الثالث: قاعدة الملاءمة
37	الفرع الرابع: قاعدة الاقتصاد
38	المطلب الثاني: أهداف الضريبة
38	الفرع الأول: الهدف الاقتصادي
39	الفرع الثاني: الهدف المالي
39	الفرع الثالث: الهدف الاجتماعي
40	المبحث الثاني: أنواع الضرائب والاختلاف حول الحوافز المتعلقة بها

فهرس المحتويات

40	المطلب الأول: أنواع الضرائب التي تخضع لها المؤسسة
40	الفرع الأول: ضرائب الدخل
42	الفرع الثاني: الرسم على النشاط المهني
43	الفرع الثالث: الرسم على القيمة المضافة
44	المطلب الثاني: الحوافز الضريبية الممنوحة للمؤسسة
44	الفرع الأول: مفهوم وأهمية الحوافز الضريبية
45	الفرع الثاني: مكونات الحوافز الضريبية
47	المطلب الثالث: الاختلاف حول أهمية الحوافز الضريبية
47	الفرع الأول: الاتجاه المؤيد لسياسة الحوافز الضريبية
48	الفرع الثاني: الاتجاهات المناهضة لسياسة الحوافز الضريبية
50	المبحث الثالث: أثر الضريبة على أهم العناصر المرتبطة بقرار الاستثمار في المؤسسة
50	المطلب الأول: أثر الضرائب على طرق التمويل في المؤسسة
50	الفرع الأول: تأثير الضرائب على مصادر التمويل الداخلية
52	الفرع الثاني: أثر الضرائب على مصادر التمويل الخارجية
54	المطلب الثاني: أثر الضريبة على المردودية وتوسيع حجم المؤسسة
54	الفرع الأول: أثر الضريبة على المردودية
56	المطلب الثالث: تأثير الضريبة على قرار الاستثمار وعلى معايير تقييم الاستثمارات
56	الفرع الأول: أثر الضرائب على قرار الاستثمار
57	الفرع الثاني: أثر الضرائب على معايير تقييم الاستثمارات

60	خاتمة الفصل:
الفصل الثالث: دراسة استقصائية للمؤسسات الإنتاجية لولاية قالمة	
62	مقدمة الفصل
63	المبحث الأول: التعريف بالمؤسسات محل الدراسة
63	المطلب الأول: المؤسسات الناشطة في مجال الصناعة الغذائية
63	الفرع الأول: مؤسسة مطاحن مرمورة
64	الفرع الثاني: مؤسسة المصبرات عمر بن عمر
64	الفرع الثالث: مطاحن عمر بن عمر
65	الفرع الرابع: مؤسسة عبيدي محمد للمصبرات الغذائية
65	الفرع الخامس: مطاحن عبيدي
65	الفرع السادس: مؤسسة تكرير السكر
65	الفرع السابع: مؤسسة بني فوغال
66	الفرع الثامن: مؤسسة بوكبو للمشروبات
66	الفرع التاسع: مؤسسة فنجال
66	المطلب الثاني: المؤسسات الناشطة في مجال مواد البناء والخرسانة
66	الفرع الأول: المؤسسة الوطنية للرخام
66	الفرع الثاني: مؤسسة بن مساهل للخرسانة ومواد البناء
66	الفرع الثالث: مؤسسة تواتي لإنتاج الآجر
67	الفرع الرابع شركة "NFIDSA s.i.t" للدهان:
67	الفرع الخامس: شركة رياض لصناعة الآجر

فهرس المحتويات

67	الفرع السادس: القالمية للبلاط
67	الفرع السابع: مؤسسة سهيلي للمنتجات المصنعة من الخرسانة
67	الفرع الثامن: مؤسسة بورجية للطوب
67	الفرع التاسع: مؤسسة شماخ للبياط
67	المطلب الثالث: المؤسسات الناشطة في مجالات أخرى
67	الفرع الأول: مركب الدرجات والدراجات النارية
68	الفرع الثاني: مركز تربية الدواجن بومهرة أحمد
68	الفرع الثالث: مجمع الدواجن للشرق "وحدة أغذية الأنعام بوضرة"
69	الفرع الرابع: مؤسسة صالح صالح
70	المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للمبحث الميداني
70	المطلب الأول: منهجية البحث الميداني
70	الفرع الأول: منهج الدراسة الميدانية
70	الفرع الثاني: مصادر جمع البيانات والأدوات المعالجة الاحصائية
70	المطلب الثاني: عينة الدراسة
70	الفرع الأول: وصف العينة
73	الفرع الثاني: حدود الدراسة
74	المطلب الثالث: تحضير الاستبيان وتوزيعه وأدوات المعالجة الاحصائية
74	الفرع الأول: تحضير الاستبانة
75	الفرع الثاني: وصف الاستبانة
75	الفرع الثالث: توزيع الاستبانة
76	المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان

فهرس المحتويات

76	المطلب الأول: تفرغ المعطيات وأساليب المعالجة الإحصائية:
76	الفرع الأول: تفرغ المعطيات
76	الفرع الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية:
77	المطلب الثاني: نتائج الدراسة:
77	الفرع الأول: صدق أداة الدراسة
78	الفرع الثاني: التحليل الإحصائي للمتغيرات الديمغرافية
82	الفرع الثالث: التحليل الإحصائي لآراء عينة الدراسة
88	المطلب الثالث: إختبار الفرضيات
88	الفرع الأول: إختبار الفرضية الأولى:
89	الفرع الثاني: إختبار الفرضية الثانية:
89	الفرع الثالث: إختبار الفرضية الثالثة:
91	المبحث الرابع: التأثير الضريبي على مردودية المؤسسات محل الدراسة
92	خاتمة الفصل
94	الخاتمة العامة
99	قائمة المراجع
108	الملاحق

فهرس الجداول

والأشكال

1. فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
71	المؤسسات الملغاة	01-03
71	الاستثمارات الموزعة، المستردة، والمقبولة على مستوى المؤسسات محل الدراسة	02-03
73	قائمة المؤسسة التي تحصلنا على قوائمها المالية	03-03
74	قائمة أساتذة تحكيم الاستبيان	04-03
76	مقياس ليكرت likert الخماسي	05-03
77	معامل ألفاكرونباخ لقياس درجة ثبات الدراسة	06-03
78	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	07-03
79	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	08-03
79	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	09-03
80	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص	10-03
81	توزيع العينة حسب المنصب الوظيفي	11-03
81	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	12-03
82	الأوزان المرجحة لمقياس ليكرت	13-03
83	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الأول	14-03
85	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني	15-03
87	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثالث	16-03
88	نموذج T-test لإختبار الفرضية الأولى	17-03
89	نموذج T-test لإختبار الفرضية الثانية	18-03
90	نموذج T-test لإختبار الفرضية الثالثة	19-03

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
10	مكونات مناخ الاستثمار	01-01
20	مراحل القيام بدراسة جدوى المشروعات الاستثمارية	02-01
25	أنواع القرار الاستثماري	03-01
27	سيرورة عملية اتخاذ القرار الاستثماري	04-01
59	العلاقة بين صافي القيمة الحالية والمعدل الداخلي للمردودية	01-02
78	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	01-03
79	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	02-03
79	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل	03-03
80	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص	04-03
81	توزيع عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي	05-03
81	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	06-03
91	علاقة المردودية بقرار الاستثمار	07-03

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
108	إستمارة الاستبيان	01
113	القوائم المالية	02
177	أوراق دراسة حالة	03
201	مخرجات الـ SPSS	04

المقدمة العامة

تمهيد

تتأثر قرارات رجال الأعمال الاستثمارية مباشرة بمناخ الاستثمار الذي يعملون داخله، ويعتمد وجود أو غياب مناخ مواتٍ للاستثمار على الأسواق والحكومات. فالأسواق تُولد حوافز سعرية تعطي إشارات لأصحاب المشروعات متى وأين توجد الفرص التي تجعل الاستثمارات مربحة. والحكومات مسؤولة عن خلق البيئة القانونية والمؤسسية المواتية التي تُمكن مستثمري القطاع الخاص من الاستجابة لفرص السوق بطرق مسؤولة اجتماعياً. ففي غياب بيئة تمكينية وحوافز سوق مناسبة، لن يقوم رجال الأعمال بانجاز استثمارات كافية، كما أن استثماراتهم قد لا تحقق النتائج المرجوة. وفي الحقيقة، إن بناء بيئة تمكينية للاستثمار الخاص والحفاظ عليها، هو في حد ذاته أحد أهم الاستثمارات التي يمكن أن يقوم بها القطاع العام.

وتعد الضرائب من أهم الإيرادات العامة التي تمكن الدول من تمويل إنفاقها الاستثماري العام، وبالتالي توفير البيئة الملائمة للاستثمارات الخاصة. غير أن المستثمرين المحليين ينظرون للضريبة نظرة سلبية ويتجاهلون الآثار الخارجية النافعة للإنفاق الحكومي، خاصة في مجال إرساء البنية التحتية المادية (طرق موانئ، محطات طاقة...) والناعمة (البحث والتطوير، التكوين المهني، الإرشاد الزراعي...).

وكثيراً ما نجد أن القرار الاستثماري في المؤسسات، يتأثر بدرجة كبيرة بالمعاملة الضريبية السائدة وبمختلف الحوافز ذات الصلة (الحوافز شبه الضريبية)، أكثر من تأثره بالتحفيزات الأخرى المتمثلة في جودة البنى التحتية والحوافز غير الضريبية الأخرى، وقد يعود ذلك إلى غياب الوعي الضريبي وغياب ثقافة المشاركة في بناء الاقتصاد الوطني من خلال المساهمات الضريبية.

اشكالية البحث

مما سبق يتبلور في الازدهان الإشكالي في السياق التالي:

"ما هي نظرة رجال الأعمال لتأثير الضريبة على قرار الاستثمار في المؤسسة؟"

التساؤلات الفرعية

يتفرع عن الإشكالية التساؤلات التالية:

- هل يتم أخذ عامل الضريبة بعين الاعتبار عند اختيار مصادر التمويل؟
- هل التحفيزات الضريبية عامل يؤثر في عملية اتخاذ قرار الاستثمار؟

- هل مستوى الضرائب عامل يؤثر في اتخاذ قرار الاستثمار؟

فرضيات البحث

وكنقطة بداية، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يأخذ متخذ القرار عامل الضريبة بعين الاعتبار عند اختيار مصادر التمويل.
- يعتبر متخذي القرار في المؤسسات التحفيزات الضريبية عامل يؤثر في عملية اتخاذ قرار الاستثمار.
- يعتبر صانعي القرار المؤسسات مستوى الضرائب عامل يؤثر في اتخاذ قرار الاستثمار.

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من أهمية متغيرات الدراسة حيث نجد أن:

- الضريبة وسيلة مطبقة في جميع دول العالم، فبالإمكان استعمالها كسياسة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
- كما يعد الاستثمار العنصر الحيوي والمحرك الرئيسي لعجلة التنمية.
- الأهمية البالغة التي يتمتع بها قرار الاستثمار السليم في المؤسسة، حيث يعد العنصر الحاسم في نموها واستمرارها.

أسباب اختيار الموضوع

أما عن أسباب اختيار الموضوع، فهناك جملة من الدوافع التي قادتنا للبحث في هذا الموضوع والتي نوجزها فيما يلي:

- يعتبر هذا الموضوع من بين أهم مواضيع الساعة، نظرا للدور الفعال الذي تلعبه كل من الضريبة وقرار الاستثمار.
- النظرة السلبية للضريبة من قبل متخذي قرار الاستثمار في المؤسسات، والرغبة في لفت الانتباه للجانب الإيجابي لها.
- حداثة الموضوع، حيث لم يناقش بكثرة ومن هذا المنظور.

أهداف الدراسة

ومن هذا المنطلق، فإنه بالإضافة إلى السعي للإجابة على السؤال الرئيسي لإشكالية البحث واختبار مدى صحة الفرضيات المتبناة، نتطلع من خلال بحثنا إلى:

- توضيح العلاقة التي تربط قرار الاستثمار بالضريبة.
- دراسة آثار الضريبة على أهم العوامل المرتبطة بقرار الاستثمار.
- توعية المستثمرين وأصحاب القرار الاستثماري بأهمية الضريبة وإيجابياتها، وإشعارهم بواجبهم المالي وبضرورة الاهتمام بالشؤون العامة ومتابعة سياسة الدولة المالية.

المنهج المتبع

بهدف الاستجابة لمتطلبات هذه الدراسة، فقد تمت الاستعانة بالمنهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية حسب الحاجة، حيث اعتمدنا على **المنهج الوصفي** عند عرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع. كما نشير إلى أنه تمت محاولة إسقاط الجزء النظري من دراستنا على الفصل التطبيقي معتمدين في ذلك على **المنهج التحليلي** من أجل تحليل النتائج.

كما تطلبت معالجة البيانات المجمعة استخدام الأدوات الإحصائية الصحيحة والمناسبة لطبيعة ولأهداف الدراسة، من خلال استخدام أداة الاستبيان بغية تقصي آراء عينة من متخذي القرار بالمؤسسات الإنتاجية الناشطة على مستوى ولاية "قالمة" حول مستوى تأثير الضرائب على اتخاذ قرار الاستثمار. وفي إطار الإحاطة بجوانب الموضوع، استعنا بمجموعة من المراجع المكتبية (كتب باللغتين العربية والفرنسية)، والبحوث (رسائل ومذكرات) ذات الصلة بالموضوع، مجلات، مقالات، بعض المواد والقوانين والمراسيم التشريعية، إضافة إلى الاعتماد على الانترنت كأداة مساعدة في ذلك.

الدراسات السابقة

لقد تناولت العديد من المذكرات والرسالات موضوع الضريبة وقرار الاستثمار، إلا أنه لم يدرس من الناحية التي تطرقنا لها في دراستنا، ومن أهم هذه الدراسات:

- دراسة للباحث أريال محمد، "السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار: دراسة حالة الجزائر"، البحث عبارة عن مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2015/2014، جاءت إشكالية البحث على النحو التالي: "ما مدى فعالية السياسة المالية في تحفيز وجذب واستقرار الاستثمار في الجزائر".

توصل الباحث إلى أن السياسة المالية لوحدها لا تستطيع القيام بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ما لم تتناسق مع السياسات الاقتصادية الأخرى قصد تحقيق الأهداف المنتظرة منها، كما أنه لزيادة الاستثمار الخاص في الجزائر لابد من إصلاح عدة جوانب من بينها الإصلاحات الإدارية ومحاربة البيروقراطية، وكذلك تعزيز الجانب الأمني وشفافية القوانين المتعلقة بالاستثمار.

- دراسة لجمام محمود تحت عنوان "النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمود منتوري، قسنطينة، 2010/2009، وكانت الإشكالية تدور حول "ما مدى تأثير النظام الضريبي في المؤشرات الاقتصادية"، واتضح من خلال دراسته أن النظام الضريبي في الجزائر يتسم بالتعقيد الناتج عن كثرة التعديلات والاعفاءات وكيفية حساب الضريبة بمختلف أنواعها، كما أن المؤسسات الجزائرية تخضع للعديد من الضرائب حسب الشكل القانوني لها وهو ما يجعل المؤسسة تتأثر سلباً إذا ما أخطأت في اختيار الشكل القانوني لها. كما توصل إلى أن أهم التحفيزات التي تقدم في المجال الضريبي تهدف إلى تشجيع المؤسسة على الاستثمار إلا أن المناخ الاستثماري في الجزائر يبقى غير ملائم.
- دراسة لحجار مبروكة تحت عنوان "أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة: حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف -POLYBEN-"، البحث عبارة عن مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص استراتيجية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006/2005، وكانت إشكالية البحث كالتالي: "ما هو أثر السياسة الضريبية في الجزائر على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة". حيث حاولت الباحثة شرح العلاقة بين الضريبة والاستثمار في المؤسسة وتوصلت الباحثة إلى أن للإعفاءات الضريبية أثر إيجابي على خزينة المؤسسة مما يوفر لها هامش سيولة لا بأس به، كذلك التأثير الضريبي على مردودية المؤسسة من خلال التأثير على النتيجة الصافية للمؤسسة حيث تعتبر هذه الأخيرة مصدراً لإعادة الاستثمار.

خطة البحث المنتهجة

- وبغية الإلمام بالموضوع وتحقيق أهدافه المتوخاة، والإجابة على إشكاليته المطروحة، ومن ثم اختبار الفرضيات قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول، وتضمن كل فصل ما يلي:
- تضمن الفصل الأول ثلاث مباحث، حيث خصصناه للمفاهيم العامة للاستثمار، ولقرار الاستثمار، وتعرضنا من خلاله إلى المناخ الاستثماري.
 - أما الثاني فيضم كل من عموميات حول الضريبة، إضافة إلى تأثيرها على مختلف العناصر المرتبطة بالقرار الاستثماري.
 - الفصل الثالث خصصناه لدراسة مسحية لتقصي آراء متخذي القرار في المؤسسات الانتاجية الناشئة على مستوى ولاية "قلمة".

عوائق الدراسة

- بجثنا كأى بحث لا يخلو من العوائق التي صعبت الوصول إلى النتائج المرجوة والأهداف المنشودة، وبالرغم من كثرتها خاصة فيما يتعلق بالدراسة المسحية، سنحاول إيجازها فيما يلي:
- نقص المراجع والمصادر الحديثة التي تتناول هذا الموضوع.
 - قلة المؤسسات الانتاجية المتواجدة والناشطة على مستوى الولاية.
 - صعوبة التنقل إلى المؤسسات نظراً لتموقعها في المناطق المعزولة.
 - المعاملة السيئة لنا من بعض المؤسسات، وكأننا نتطفل على خصوصياتها بالرغم من معايير الشفافية والافصاح التي من المفروض أن تطبق.
 - رفض الاستقبال من الكثير من المؤسسات.
 - صعوبة (استحالة) مقابلة المسؤولين في المؤسسات ومتخذي القرار لإيصال الاستثمارات وشرح المطلوب منهم.
 - صعوبة الحصول على القوائم المالية، حيث عند طلبها نحس أننا نطلب الشراكة.

الفصل الأول:

الاستثمار والقرار

الاستثماري

مقدمة الفصل:

تلعب استثمارات القطاع الخاص دوراً هاماً في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية، التي تطمح لبناء ركيزة أساسية لاقتصادها بعيداً على القطاع الريعي. وللوصول لهذا الطموح لابد من توفير المناخ الملائم الذي يسمح باستمرار المؤسسات، ومحاولة إزالة العوائق التي تحد من نموها.

وعلى المستوى الجزئي يعتبر قرار الاستثمار أهم قرار يتخذه المسير أو المدير المالي لما له من أهمية بالغة إضافة إلى عدم إمكانية الرجوع فيه، لذلك وجب عليه أولاً القيام بدراسة جدوى للمشروع من جميع النواحي، الاقتصادية، القانونية، البيئية، الاجتماعية، المالية،... إلخ. لضمان نجاحه نسبياً. ويعتمد صاحب القرار على معايير تقييم الاستثمارات التي تعطيه نظرة أولية عن إمكانية تحقيق أرباح في المستقبل.

ولدراسة مختلف جوانب القرار الاستثماري تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي كالتالي:

- ماهية الاستثمار
- مناخ الاستثمار، محدداته، ودراسات جدوى المشاريع
- القرار الاستثماري

المبحث الأول: ماهية الاستثمار

يعتبر الاستثمار أداة للنمو الاقتصادي وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد، بما يحققه من زيادة في الطاقة الانتاجية واستغلال الموارد البشرية، ونظراً لهذه الأهمية لا بد من تحديد أهم العناصر التي يجب معرفتها حول الاستثمار، وعليه نتطرق إلى مفهوم الاستثمار، أهميته، أهدافه، مبادئه وأنواعه.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

اهتم الباحثون الاقتصاديين بالاستثمار، فاختلّفوا في تعريفه وفي حصر مفهومه نظراً لتعدد مجالاته، فمنهم من عرف الاستثمار على أنه:

"التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي"¹.

وعرف أيضاً على أنه: "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الانتاجية الجديدة اللازمة لعملية انتاج السلع والخدمات"²، والمحافظة على الطاقات الانتاجية القائمة أو تجديدها"³.

من التعاريف السالفة الذكر نستطيع القول بأن الاستثمار هو عبارة عن تخصيص قدر من الموارد في الوقت الحاضر ليستخدم في خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة، أو توسيعها، بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها في المستقبل عبر فترة زمنية طويلة نسبياً.

وبما أن الاستثمار هو عبارة عن اكتساب موجودات ينتظر منها عوائد⁴، فإنه يكون مقبولاً في حالة ما إذا كان العائد أو الربح المتوقع تحقيقه أكبر من رأس المال المستثمر⁵.

¹غدير بن سعد الحمود، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004، ص10.

²Miloudi Boubaker, Investissement et stratégies de développement, office de publications universitaires, Algérie, 1988, P15.

³حسين عمر، الاستثمار والعمولة، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص37.

⁴Patrice Vizzavone, Gestion financière: analyse financière et analyse prévisionnelle, 8^{ème} éd, Édition BERTI, Algérie, 1993, P.413.

⁵Jean Barreau et autres, Gestion financière: manuel et applications, 15^{ème} éd, Édition dunod, France, 2006, P331.

من خلال ما سبق نستطيع إيجاز خصائص الاستثمار فيما يلي:

- الاستثمار هو عملية توظيف أموال متاحة حالياً للمؤسسة.
- يكون في شكل إضافة طاقات جديدة أو التوسع في الطاقات الحالية.
- يحقق منفعة مستقبلية
- يكون في فترات زمنية طويلة نسبياً.

المطلب الثاني: أهداف الاستثمار

يقتضي الإلمام بالغاية الحقيقية من الاستثمار التفريق بين الاستثمار العام الذي تقوم به الحكومة (القطاع العام)، والاستثمار الخاص الذي يقوم به الخواص (القطاع الخاص)؛ بالرغم من أن هناك أهدافاً مشتركة بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام. وبصفة عامة، يمكن ذكر أهداف الاستثمار في ما يلي¹:

1. **تحقيق العائد الملائم:** مهما كان نوع الاستثمار فإن الهدف الأساسي من توظيف الأموال تحقيق عائد ملائم وريح مناسب يعملان على استمرار المشروع، لان تعثر الاستثمار مالياً يدفع بصاحبه للتوقف عن التمويل، وربما تصفية المشروع بحثاً عن مجال أكثر فائدة.
2. **تكوين الثروة وتنميتها:** ويتحقق ذلك عند ما يقوم الفرد بالتضحية أو التخلي عن الاستهلاك الحالي أو الجاري على أمل تحقيق أو تكوين ثروة في المستقبل و تنمية تلك الثروة.
3. **المحافظة على قيمة الموجودات:** التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف فيها، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة من الاستثمار وما يمكن أن تتعرض له هذه الموجودات من التأثيرات السلبية لهذه المخاطر. وتعد المحافظة على الموجودات بالنسبة للمستثمر من الأمور الاستراتيجية، لأن التضحية بجزء من الموجودات أو كلها يؤدي إلى ضياع ممتلكات خاصة حققها المستثمر في استثمارات في وقت ماضي، و تؤدي هذه التضحية بالمستثمر إلى الدخول في ديون قد لا يستطيع الوفاء بها في ظل الشروط المحددة. وبالتالي تعد المحافظة على الموجودات من بين الأهداف العامة الأساسية للاستثمار.
4. **تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجيات:** يحرص المستثمر على توفير سيولة نقدية، وذلك من أجل تسديد تكاليف الاحتياجات التشغيلية التي يحتاجها في استثماره. ولا تعد السيولة

¹محمد أريانة، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2014/2015، ص35-36.

المحور الاستراتيجي لاهتمام المستثمر (الاعتيادي)، إلا أنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة لعدة أسباب من أهمها تغطية النفقات الجارية الخاصة بعمليات التشغيل والصيانة والتصليح والتطوير، حيث يؤدي نقص السيولة أو عدم توفرها لمقابلة نفقات التشغيل إلى مشاكل كبيرة بالنسبة للمؤسسة، إلى الحد الذي لا يمكنها فيه استغلال طاقتها الإنتاجية¹. ويساعد توفر السيولة للمستثمر على الوفاء بالتزاماته تجاه الأطراف التي يتعامل معها؛ ذلك أن السيولة هي القدرة على السداد أو الدفع في الأجل القصير، أو القدرة على تحويل ما لديه من أصول إلى نقود من دون خسارة من أجل السداد وتجنب المشاكل المترتبة عن عدم السداد. ويمكن التمييز في الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقود بين الأصول السائلة من الدرجة الأولى، مثل الصندوق والودائع الجارية لدى البنوك إضافة إلى الحسابات لدى البريد؛ الأصول السائلة من الدرجة الثانية مثل الأوراق المالية والذمم المدينة والأصول السائلة من الدرجة الثالثة مثل المخزون والبضاعة في الطريق². أما بالنسبة للقطاع العام وبالإضافة إلى أهداف القطاع الخاص يتميز بجملة من الأهداف التي تسعى أساساً إلى تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية والتي يمكن ذكرها كما يلي³:

- تقديم خدمات للجمهور.
- تنمية قطاع معين من القطاعات الاقتصادية.
- مكافحة البطالة.
- محاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة.
- تحسين وضع ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: مبادئ وأنواع الاستثمار

الفرع الأول : مبادئ الاستثمار

يقوم الاستثمار على مجموعة من المبادئ يمكن حصرها فيما يلي⁴:

¹ معروف هوشيار، الاستثمار والأسواق المالية، دار صفاء، الأردن، 2003، ص21.

² مروان شموط وكنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، مصر، 2008، ص15.

³ المرجع السابق، ص36.

⁴ زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، الطبعة الثالثة، دائل وائل للنشر، الأردن، 2005، ص28-29.

1. **مبدأ الاختيار:** نظراً لتعدد المشاريع الاستثمارية واختلاف إيراداتها وتكاليفها ومدة حياتها، فإن المستثمر يبحث عن الفرص الاستثمارية بناءً على ما لديه من مدخرات، بحيث يقوم باختيار هذه الفرص أو البدائل المتاحة مراعيًا في ذلك ما يلي:
 - يحصر البدائل المتاحة ويحددها.
 - تحديد التكاليف والتدفقات النقدية المتوقعة.
 - يوازي بين البدائل بناءً على مجموعة من معايير تقييم الاستثمارات.
 - يختار البديل الملائم الذي يحقق له أكبر عائد والذي يمثل البديل الذي يقوم بالتوظيف الأمثل لمدخراته.
2. **مبدأ المقارنة:** وهنا يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، وتتم هذه المقارنة بالاستعانة بمجموعة من معايير تقييم الاستثمارات، كمعيار فترة الاسترداد أو معيار صافي القيمة الحالية أو معيار معدل العائد الداخلي، ومقارنة النتائج المتوصل إليها لاختيار البديل الأفضل.
3. **مبدأ الملاءمة:** يتعلق هذا المبدأ أساساً بعنصرين هامين هما مجال الاستثمار المتاح أمام المستثمر وقدرته المالية، حيث لكل مستثمر درجة اهتمام معينة فيما يخص العناصر الأساسية لقراره، والتي تتمثل في:
 - تكاليف الاستثمار من تكاليف استثمارية والتي تتمثل أساساً تكاليف الأصول الثابتة وتكاليف الدراسات التمهيديّة، وتكاليف التشغيل مثل مصاريف المستخدمين والأجور، مصاريف التأمين وما إلى ذلك.
 - التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من وراء إقامة الاستثمارات.
 - قيمة المدخرات المتاحة للمستثمر والتي يرغب في استثمارها.

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار

هناك عدة أنواع من الاستثمار يمكن التفرقة بينها على النحو الآتي:

1. **من حيث طبيعة النشاط:** يمكن التفريق بين:
 - 1.1 **الاستثمار الحقيقي (الاقتصادي):** هو الاستثمار الذي يتم من خلال الأصول الانتاجية التي من شأنها زيادة السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي¹.

¹ خالد أعميري، أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الجزائر 3، 2010/2011، ص4.

- 2.1 الاستثمار المالي: لا يخلق قيمة مضافة أو طاقة إنتاجية كأن يكون في شراء وبيع الأسهم أو السندات أو شهادات الإيداع¹.
2. من حيث المدة الزمنية: نميز بين:
- 1.2 الاستثمارات قصيرة الأجل: وهي الاستثمارات التي تتضمن تحركا في رأس المال لمدة تقل عن سنة واحدة، ويمثلها الأوراق المالية والكمبيالات وفتح الاعتمادات، وهذه الاستثمارات غالبا ما تؤدي إلى دعم العجز في ميزان المدفوعات للدولة المضيفة².
- 2.2 الاستثمارات متوسطة الأجل: وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات وتزيد عن سنة، وهي التي تكمل الأهداف الاستراتيجية التي تحددها المؤسسة³.
- 3.2 الاستثمارات طويلة الأجل: وتشمل تحركات رؤوس الأموال بين البلدان المختلفة لمدة تزيد عن خمس سنوات وتمثل هذه الاستثمارات بالاستثمارات المباشرة وغير المباشرة⁴.
3. من حيث الأهمية والغرض: أخذ الاستثمار الأشكال التالية:
- 1.3 الاستثمار الإحلالي: يهدف إلى استبدال الأصول التي تتآكل وتتقادم، وذلك من أجل المحافظة على فعالية الانتاج⁵.
- 2.3 الاستثمار التوسعي: الغرض منه هو توسيع الطاقة الانتاجية والبيعية للشركة ولك بإدخال أو بإضافة منتجات جديدة أو زيادة الانتاج والمبيعات الحالية⁶.

¹ خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي: دراسات تقييم وجدوى المشاريع، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص18.

² خالد أعميري، مرجع سبق ذكره، ص25.

³ الزين منصور، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، دون سنة، ص24.

⁴ خالد أعميري، مرجع سبق ذكره، ص7.

⁵ فزد ويستون ويوجين برجهام، ترجمة عبد الرحمن دعالة بيبة وعبد الفتاح السيد النعماني، التمويل الإداري، الجزء الثاني، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003، ص86.

⁶ عبد الغفار حنفي، أساسيات الإدارة المالية: دراسات الجدوى-تحليل مالي-هيكل رأس المال-سياسات توزيع الأرباح، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص16.

3.3 الاستثمار الإنتاجي: يهدف إلى تحديث التجهيزات من أجل تحسين مردودية قدرة الإنتاج الحالية وتخفيض

تكلفة الانتاج وذلك من خلال عصرنه التجهيزات وإدخال التقنيات الحديثة¹.

¹Nathali Taverdet-Popiolek, Guide du choix d'investissement: préparer le choix-sélectionner l'investissement-financier le projet, Édition d'organisation, groupe Eyrolles, France, 2006, P9.

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار، محدداته، ودراسات جدوى المشاريع

لكي يقوم المستثمر بالاستثمار لابد من دراسة المناخ الاستثماري الذي يسمح بتحقيق الأهداف التي يسعى إليها، في ظل محددات الاستثمار، ومن ثم القيام بدراسة جدوى لمشروعه الاستثماري.

المطلب الأول: المناخ الاستثماري ومكوناته

يجب على المستثمر أن يعرف المناخ الاستثماري الذي يستثمر فيه، والظروف المتعلقة بمختلف مكوناته، وعليه سنحاول توضيح مفهوم المناخ الاستثماري، ومختلف مكوناته.

الفرع الأول: تعريف المناخ الاستثماري

يمكن تعريفه بوصفه مفهوما شاملا ينصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية والتي تؤثر سلبا أو إيجابا على فرص على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة الاستثمارات واتجاهاتها، وتشمل الأوضاع والظروف الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الادارية¹.

كما يعرف على أنه: مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتدفعه لتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، وتتفاعل فيه العوامل الموضوعية مع العوامل النفسية، كما تتفاوت عناصر مناخ الاستثمار من بلد إلى آخر، والتي تتمثل في سياسات الاقتصاد الكلي (التضخم، سعر الفائدة..)، الأنظمة والقوانين ذات العلاقة بقرار الاستثمار والنظام القضائي في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمر². ويعرف بأنه مجموعة السياسات و المؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية، فهو مجموعة من المكونات والمعوقات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إذا ما كان هناك تشجيع وجذب وتحفيز للاستثمار أم لا³.

الفرع الثاني: مكونات المناخ الاستثماري

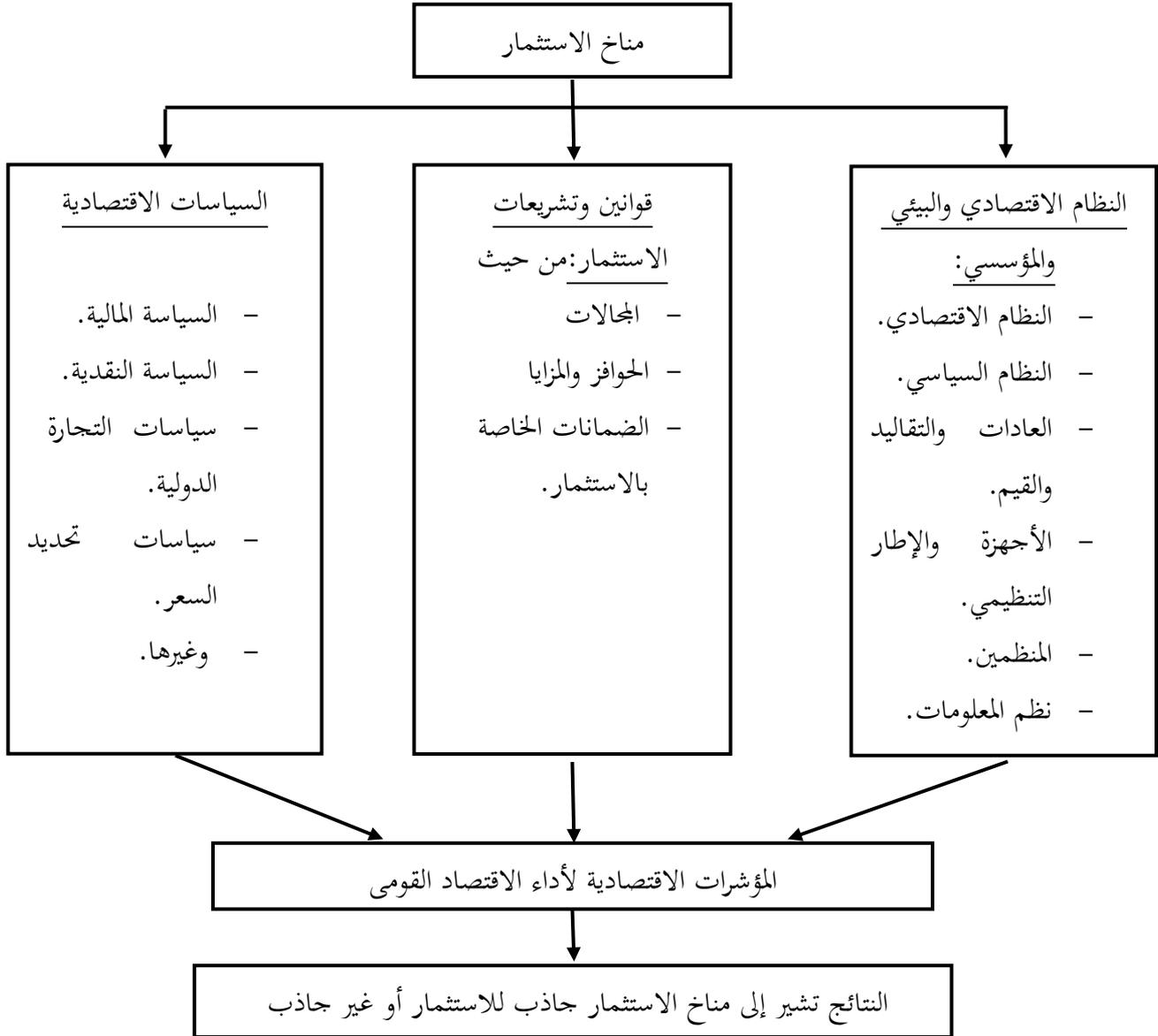
يمكن التعبير عن مناخ الاستثمار وسياسات الاستثمار من خلال الشكل الموالي:

¹أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة العربية: دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية- مصر)، الدار الجامعية، مصر، 2005/2004، ص34.

²محمد أريانه، مرجع سبق ذكره، ص52.

³عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005/1996، رسالة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص59.

الشكل رقم (01-01): مكونات مناخ الاستثمار



المصدر: محمد أريالله، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص53.

يمكن التعقيب على مكونات الشكل كما يلي¹:

1. النظام الاقتصادي والبيئي والمؤسسي: كلما كانت هذه الأنظمة مواتية للاستثمار كلما أدت إلى جذب الاستثمار و زيادة معدل الاستثمار. وتنطوي هذه الأنظمة على:

¹محمد أريالله، مرجع سبق ذكره، ص53-54-55.

- 1.1 النظام الاقتصادي:** فكلما كان النظام الاقتصادي يتجه إلى الحرية الاقتصادية وآليات السوق، كلما كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح.
- 2.1 النظام السياسي:** يعمل النظام الاقتصادي من خلال النظام السياسي، فكلما كان النظام السياسي ديمقراطيا كلما كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح، وهذا مرتبط بمدى الاستقرار السياسي فكلما كان مستقرا كان جاذبا للاستثمار.
- 3.1 النظام البيئي:** هو مجموعة القيم والعادات والتقاليد التي يتكون منها المجتمع، فكلما كانت ايجابية كانت مشجعة للاستثمار، ويكون طاردا للاستثمار في حالة العكس.
- 4.1 النظام المؤسسي:** يتكون هذا النظام من عدة عناصر هي:
- النظام الإداري و الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار.
 - المنظمين الأكفاء فكلما كان عددهم كافيا كلما أدى إلى جذب الاستثمار.
 - نظام المعلومات الاستثمارية: يؤدي إلى إتاحة البيانات والمعلومات للمستثمر وفي الوقت المناسب.
- 2. قوانين وتشريعات الاستثمار:** وهي القانون الرئيسي للاستثمار في أي دولة من الدول بغض النظر عن مسمياته، بالإضافة إلى مجموعة من القوانين والتشريعات المكتملة، وغالبا ما تنطوي على مجالات الاستثمار وتنظيم الاستثمار في المناطق الحرة وتحديد مجموعة من الضمانات والمزايا والإعفاءات للاستثمار، ويلاحظ في هذا المجال أنه:
- كلما تميز قانون وتشريعات الاستثمار بالوضوح وعدم التضارب فيما بينها والمرونة، كلما كان جاذبا للاستثمار، والعكس صحيح.
 - كلما كان قانون الاستثمار والتشريعات المكتملة ذات ضمانات كافية للاستثمار، كلما كان جاذبا للاستثمار، والعكس صحيح.
 - كلما اتجه قانون الاستثمار إلى تحرير الاستثمار في المناطق الحرة من القيود، وعمل على توفير المناخ المناسب لربط المناطق بالأسواق كان ذلك جاذبا للاستثمار، والعكس صحيح.
- 3. السياسات الاقتصادية:** وتعني بالدرجة الأولى السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي. وأهم هذه السياسات:
- 1.3 السياسة المالية:** كلما كانت السياسة الضريبية تحمل الإعفاءات الضريبية والجمركية المناسبة وكانت واضحة ومرنة، كلما أدت إلى جذب الاستثمار. وتكون السياسة المالية جاذبة أيضا كلما كانت سياسة الإنفاق العام تتجه إلى تقوية البنية الأساسية، وتبتعد عن تشويه الأسعار والعكس صحيح. إن احتفاظ

السياسة المالية بمعدل معين من عجز الموازنة العامة لا يؤدي إلى تضخم مرتفع ولا يؤدي إلى انكماش وكساد كبيرين، يساعد على جذب الاستثمار.

2.3 السياسة النقدية : كلما كانت السياسة النقدية توسعية، كلما كانت جاذبة للاستثمار.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار

إن توفر الفوائض المالية ورؤوس الأموال لدى الأفراد والمؤسسات لا يكفي لاتخاذ قرار الاستثمار، بل يجب أن يرافق ذلك مجموعة من العوامل التي يعتمد عليها أصحاب رؤوس الأموال لتحويلها إلى استثمارات، ومن بين تلك العوامل المحددة لقرار الاستثمار ما يلي:

الفرع الأول: مستوى الأرباح

تدل الدلائل على أن خطط الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت في المعدات الرأسمالية تتجاوب مع مستوى الطلب على السلع بدرجة أكبر من تجاوبها مع أسعار الفائدة، مما يعني أن ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية يكون تبعاً لارتفاع الدخل القومي مما يشجع رجال الأعمال على إنفاق جزء كبير من أصولهم النقدية على الاستثمار. وبالعكس عندما يكون الدخل القومي منخفضاً، يكون الطلب على السلع الاستهلاكية منخفضاً فيعزف رجال الأعمال عن الاستثمار. ويفسر ذلك بأن السلوك الاستثماري من جانب رجال الأعمال يجعل الاستثمار دالة للدخل القومي، إذ عندما يكون النشاط في ميدان الأعمال طيباً، يظن رجال الأعمال أنه سيستمر كذلك، وينتاجم الشعور بالقلق في حالة العكس¹.

الفرع الثاني: التكاليف

المحدد المهم الثاني للاستثمار هو تكلفة الاستثمار هو تكلفة الاستثمار، حيث إن سلع الاستثمار تدوم لسنوات عديدة، لذلك فإن حساب تكاليف الاستثمار أكثر تعقيداً إلى حد ما من حساب تكاليف السلع الأخرى. وتمثل تكاليف السلع الاستثمارية تكلفة رأس المال المستثمر ممثلة في سعر الفائدة². يتحقق الكثير من الإنفاق الاستثماري عن طريق الاقتراض، حيث يعبر سعر فائدة القروض الممنوحة للمستثمرين في الأسواق النقدية عن نفقة اقتراض النقود مما يسمح للمستثمر بالإقدام على الجانب المريح المتوقع، أو يتناسب عكسياً مع سعر الفائدة³.

¹ حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص 49.

² بول سامويلسون وويليام نوردهاوس، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، الطبعة الثانية، الدار الأهلية، الأردن، 2006، ص 478.

³ حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص 49-50.

الفرع الثالث: التوقعات

تمثل العنصر الثالث في تحديد الاستثمار، هو التوقعات ومناخ الثقة لدى قطاعات الأعمال، فالاستثمار هو قبل كل شيء مغامرة على المستقبل، رهان على أن إيرادات الاستثمار سوف تزيد عن التكاليف، فان شعرت المؤسسة بأن مستقبل الأوضاع الاقتصادية سيكون راکدا فسوف يمتنع عن الاستثمار، ويعكس ذلك، اذا رأّت امكانية لانتعاش اقتصادي حاد في المستقبل القريب، فسوف تبدأ التخطيط للتوسع¹.

الفرع الرابع: محددات أخرى

إضافة إلى المحددات السابقة هناك محددات أخرى للاستثمار يمكن إجمالها في العناصر التالية:

1. **معدل التغير في الدخل:** لا يتأثر الاستثمار بمستوى الدخل القومي بقدر ما يتأثر بمعدل التغير في الدخل القومي. ويفسر ذلك بأن ارتفاع مستوى الدخل القومي يرافقه زيادة في إنتاج السلع لتغطية الزيادة في الطلب، حيث تتطلب الزيادة في السلع الاستهلاكية زيادة الطاقة الإنتاجية والتي تعبر عن زيادة في الاستثمار، وفي حالة انخفاض الدخل القومي يحدث العكس².
2. **الاستقرار السياسي:** تحتل العوامل السياسية السائدة في بلد ما مكانة لا يستهان بها في التأثير على اتجاه الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويأتي في مقدمة هذه العوامل عامل درجة الاستقرار السياسي، وانعكاساته على الاستثمارات القائمة واحتمال نموها³. يرتبط الاستقرار السياسي بمدى خلو الدولة من الاضطرابات الأهلية والأمنية كالثورات والانقلابات والفتن وأعمال العنف ذات الطابع العام، بالإضافة إلى مدى التزام الحكومات بما تتضمنه القوانين الاستثمارية، وبما تعقده من اتفاقيات مع المستثمرين، ومدى مراعاة مصلحة المستثمر من قبل المسؤولين عند تفسير تلك القوانين والاتفاقيات وتنفيذها⁴.
3. **الاطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار:** إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الاستثمار، ويكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار فلا بد من توفر مقومات، أهمها⁵:

¹ بول سامويلسون وويليام نوردهاوس، ترجمة هشام عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 469.

² حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص 54.

³ نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 90.

⁴ بلخير قسوم، دور الاستثمار الخليجي في تمويل البلدان العربية ذات العجز المالي خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 إلى 2009، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2014/2015، ص 14-15.

⁵ أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 37.

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقاً مع القواعد والتنظيمات الدولية التي تعمل على حماية المستثمر.
 - توفر ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل: التأميم، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية، وتكفل حرية تحويل الأرباح للخارج، وحرية دخول رأس المال وخروجه فضلاً عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية.
 - وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية. ويؤثر المناخ التنظيمي السائد في دولة ما تأثيراً هاماً على تدفق الاستثمار، سواء كان هذا الاستثمار أجنبياً أو محلياً. فكلما كان النظام الإداري يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، وعدم تفشي البيروقراطية، وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار، بالإضافة إلى توافر المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر بشكل تفصيلي ودقيق، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة جذب الاستثمار، والعكس صحيح.
4. **البنية التحتية المناسبة:** يعتبر توافر بنية تحتية مناسبة داخل الدول محدداً هاماً ورئيسياً في زيادة حجم الاستثمارات وتفعيل جذبها¹، فتوافر مختلف المكونات الأساسية للبنية التحتية مثل: الطرق ووسائل النقل المختلفة (نقل بري، بحري، جوي)، إلى جانب مختلف المكونات الأخرى التي تتجلى في الخدمات المتصلة بالطاقة الكهربائية، وشبكات المياه والري والصرف والاتصالات، هي من العوامل المهمة التي لا يمكن للمشاريع بكافة أنواعها البدء في ممارستها أنشطتها أو الاستمرار فيها من دونها².
- وتلعب الضرائب المفروضة على نشاطات قطاعات الأعمال دوراً ذا أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي للدولة فهي تمثل مصدر مهم من مصادر الدخل التي تحصل عليها الدولة³، حيث يُوجه جزء كبير منها لإنشاء بني تحتية ملائمة تساهم في تشجيع الاستثمار.

¹William Easterly and Luis Servén, The limits of stabilization: Infrastructure-Public deficits and growth in Latin America, Washington: The World Bank, 2003, P38.

²بلخير قسوم، مرجع سبق ذكره، ص18.

³قاسم ناجي حمدي، أسس إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات: مدخل نظري وتطبيقي، الجزء الثاني، دار المناهج، الأردن، 2008، ص114.

المطلب الثالث: مراحل دراسة جدوى الاستثمارات

تمر عملية دراسة الاستثمارات بالمراحل التالية:

الفرع الأول: التفكير في المشروع

تتولد فكرة الاستثمار عن حاجة اجتماعية معينة تنعكس في وعي المستثمر على شكل إمكانية لتحقيق الربح من خلال القيام بمشاريع إنتاجية للوفاء بالحاجات الحالية والمستقبلية للمجتمع. لذلك فإن الخطوة الأولى في أي عمل استثماري تتمثل في البحث عن الأفكار الجديدة لمشروع معين أو مجموعة من المشاريع ومن ثم القيام بدراستها والمفاضلة بينها تمهيداً لاتخاذ القرار الاستثماري مع التنويه إلى ضرورة أن يتم إدراج جميع المشروعات المحتملة في قائمة المفاضلة. تنقسم مصادر الأفكار إلى قسمين¹:

- الأول يتعلق بالشركات والمؤسسات القائمة التي تفكر في التوسع وإنشاء مشاريع جديدة حيث يكون لديها خبرة متراكمة في مجال الاستثمار والأعمال، حيث تعمل الإدارة على خلق المناخ الملائم لتوليد الأفكار الاستثمارية والاستفادة منها (قسم التطوير والتحديث، الهيئات الإدارية العليا، العاملين،...).
- الثاني يتعلق بجميع المستثمرين وبشكل خاص أولئك الذين يدخلون ميدان الاستثمار لأول مرة، حيث يختلف الوضع هنا لعدم وجود خبرات استثمارية متراكمة وربما يحاول المستثمرون تجريب الحظ لأول مرة، كما يستطيع هذا المستثمر النظر في السياسات والخطط التنموية المعتمدة من قبل الحكومة، فهي توحى بأفكار جديدة.

الفرع الثاني: دراسة الجدوى المبدئية

دراسة الجدوى المبدئية هي دراسة أو تقرير أولي يمثل الخطة العامة عن كافة جوانب المشروع المقترح والتي يمكن من خلالها التوصل إلى اتخاذ القرار إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى دراسات أكثر تعمقاً وتفصيلاً، ودراسة الجدوى المبدئية لا تتطلب الفحص الدقيق والتفصيلي كما هو الحال في دراسات الجدوى المفصلة، وتهدف إلى تقليص الوقت، الجهد والتكلفة المادية². وتتجه الدراسة المبدئية للجدوى إلى توضيح المعالم التالية³:

¹ الحسين عماد العبد، تخطيط الاستثمارات، حلقة بحث، ماجستير إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2010/2009، ص 11.

² الغالي بن براهيم، اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية من أجل معامل خصم في ظل الضوابط الشرعية: دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص 84.

³ مصطفى يوسف كاني، تقنيات دراسة الجدوى الاقتصادية، دار رسلان للطباعة والنشر، سوريا، 2009، ص 11-12.

- مدى الحاجة إلى منتجات المشروع الاستثماري.
 - مدى توافر عوامل الانتاج الأساسية.
 - تحديد المرحلة أو المراحل التي تحتاج إلى تركيز خاص في الدراسة التفصيلية (السوق، الانتاج، التمويل، ...إلخ).
 - تقدير حجم الاستثمار المطلوب وتكلفة التشغيل، وتقدير الأرباح الصافية المتوقعة.
- إضافة إلى ما سبق فإن الدراسة المبدئية تمكن من الحصول على ملخص للمشاكل والمخاطر التي يمكن أن تواجه المشروع الاستثماري، والتكاليف المقدرة للدراسة التفصيلية للجدوى¹.
- كما تتجلى أهمية دراسة الجدوى المبدئية في تفادي إهدار الوقت الذي تستغرقه دراسات الجدوى التفصيلية إذا أثبتت دراسة الجدوى المبدئية إحدى الحالات التالية: عدم جدوى المشروع، عدم قيام المشروع على دعائم الصلاحية الاقتصادية، عدم ملاءمة الاستثمار. وفي ختام الدراسة المبدئية يتم الإجابة عن التساؤلات التالية²:

- هل تبرز احتمالات نجاح المشروع للقيام بدراسة تفصيلية؟
- ماهي الأمور التي تحتاج إلى اهتمام أكبر في هذه الدراسة؟
- ماهي التكلفة المقدرة للدراسة المفصلة؟

ومن خلال الإجابة عن التساؤلات السابقة يتم إما التوصية بقبول المشروع مبدئياً، وهذا يعني المرور إلى دراسات الجدوى التفصيلية، أو التوصية برفض المشروع وذلك نظراً لوجود موانع تحول دون تنفيذه.

الفرع الثالث: دراسة الجدوى التفصيلية

إن دراسة الجدوى التفصيلية هي امتداد لدراسة الجدوى المبدئية، وهي عبارة عن مجموعة من دراسات متنوعة ومتكاملة فيما بينها، ويتعلق الأمر بدراسة كل من: الجدوى البيئية، الجدوى القانونية، الجدوى التسويقية، الجدوى الفنية والجدوى التمويلية.

¹ سمير محمد عبد العزيز، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات: أسس، إجراءات، حالات، مكتبة الاشعاع للنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص18.

² الغالي بن براهيم، مرجع سبق ذكره، ص85.

1. **دراسة الجدوى البيئية:** دراسة الجدوى البيئية للمشروع تهدف إلى محاولة التعرف على الآثار الإيجابية والسلبية للمشروع المقترح، حيث أن تنفيذه قد يؤثر على سلامة البيئة وعلى الموارد الطبيعية أو صحة الانسان أو كلاهما معاً من منظور أن المشروع هو نظام مفتوح يؤثر في البيئة ويتأثر بها¹.
2. **دراسة الجدوى القانونية:** تحدد هذه الدراسة العلاقة بين المشروع الاستثماري والتشريعات المؤثرة فيه والمنظمة لنشاطه، وذلك من خلال²:
 - تحديد وتحليل القوانين وتشريعات الاستثمار المنظمة للمشروع والمؤثرة فيه، من حيث الحوافز، المزايا، القيود،... إلخ.
 - تحديد العوامل المحددة للشكل القانوني للمشروعات الاستثمارية.
3. **دراسة الجدوى التسويقية:** وهي مجموعة من الدراسات والبحوث التسويقية التي تتعلق بالسوق الحالي والمتوقع للمشروعات المقترحة محل الدراسة، ينجم عنها توافر قدر من البيانات والمعلومات التسويقية، تسمح بالتنبؤ بحجم وقيمة المبيعات من منتجات محددة، ومشروعات معينة خلال فترة مقبلة، والهدف منها هو التأكد من مقدرة المشروع على تصريف منتجاته وخدماته إلى جمهور المستهلكين. ومنه فإن أهداف هذه الدراسة تتمحور حول دراسة عنصر أساسي في السوق ألا وهو دراسة الطلب ومحاولة وصفه وتقديره³.
4. **دراسة الجدوى الفنية:** إن إخراج المشروع من حيز الإمكان إلى حيز الفعل يحتاج أو يرتكز على تأسيس من الناحية الفنية أي، هل من الممكن إنشاء المشروع من الناحية الفنية، وهذا بدوره يتطلب القيام بمجموعة من الدراسات، وفي النهاية نصل إلى وضع جميع المخططات التنفيذية مع تقديرات كلفتها⁴. وتتمثل مجالات هذه الدراسة أساساً في⁵:
 - تقدير حجم الاستثمار أو الطاقة الإنتاجية.
 - اختيار موقع المشروع.
 - تحديد نوع الانتاج والعمليات الانتاجية، واختيار نوع الآلات والمعدات.
 - التخطيط الداخلي للاستثمار.

¹عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص52.

²المرجع السابق، ص52-53.

³المرجع السابق، ص86.

⁴الحسين عماد العبد، مرجع سبق ذكره، ص12-13.

⁵طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص63.

- تقدير احتياجات وعمر الاستثمار.

5. **دراسة الجدوى التمويلية:** تعتبر الدراسة المالية مهمة جدا للمشروع الاستثماري، فهي تساعد على الخيار الأفضل للمشروع من حيث التمويل، كما أنها تساعد على اتخاذ القرارات المالية المختلفة، كما أنها تعتبر أداة لتشخيص الحالة المالية للمشروع وتشتمل الدراسة المالية على¹:
- 1.5 **التقديرات المالية:** من خلال رقم الأعمال التقديري يقوم المسؤول المالي بتقدير حجم الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال، وهي الاحتياجات الناتجة عن النشاطات الأساسية والمتمثلة في آجال العملاء، آجال المخزون، آجال الموردون، وبناء على الاحتياج في رأس المال الضروري للعمليات الأساسية للنشاط.
- 2.5 **البحث عن مصادر التمويل:** بعد تحديد الاحتياجات التمويلية الضرورية تأتي مرحلة البحث عن مصادر التمويل حيث تعد هذه الخطوة التحدي الأهم لإنشاء المشروع أو انشاء المؤسسة، لما تحمله من أهمية بالغة، وعليه فتحدد الاحتياجات المالية والبحث عن مصادر التمويل يعد الأساس لإرساء قواعد المشروع أو انشاء المؤسسة. وتتمثل في الاستدانة المتوسطة وطويلة الأجل من البنوك والاعانات المقدمة من طرف الدولة، اضافة إلى فتح رأس مال للمساهمة من طرف مختلف المتعاملين.
6. **دراسة الجدوى الاقتصادية:** بعد القيام بالدراسات التحضيرية للمشروع من دراسة سوقية وفنية وتمويلية، أو ما تسمى بدراسة الجدوى التجارية، تأتي مرحلة دراسة الجدوى التجارية لكن مقيمة بالأسعار الاقتصادية، أو ما تعرف بدراسة الجدوى الاقتصادية والتي تهدف إلى تحليل الكفاءة الانتاجية للمشروع، وتستخدم الأسعار الاقتصادية* في تقييم ربحيته بدلا من الأسعار السوقية المستخدمة في دراسة الجدوى التجارية (السوقية، الفنية، التمويلية)، والتي تنحرف عن الأسعار الاقتصادية في كثير من الأحيان. لذلك تعتمد دراسة الجدوى الاقتصادية بالدرجة الأولى على حساب الأسعار الاقتصادية باستخدام الأسعار السوقية، بحيث يرجع سبب انحراف الأسعار الاقتصادية عن السوقية إلى تدخل الحكومة في السوق عن طريق فرض الضرائب غير المباشرة، ما يجعل سعر السوق مرتفع عن السعر الاقتصادي، أو من خلال دعم الحكومة لمنتج معين ما يؤدي إلى انخفاض سعر السوق عن السعر الاقتصادي. كذلك من بين أسباب الانحراف فرض حد أدنى أو أقصى للسعر بحيث تفرض حد أقصى لأسعار بعض السلع أقل من سعر

¹ إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية): دروس وتطبيقات، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الجزائر، 2011، ص35.

* الأسعار الاقتصادية هي القيمة التي تعكس كل من التكلفة الحقيقية التي يتحملها أفراد المجتمع نتيجة لإنتاج وحدة إضافية من هذه السلعة، والمنفعة الحقيقية التي يكتسبها أفراد المجتمع نتيجة لاستهلاك وحدة إضافية منها.

التوازن في السوق، إضافة إلى فرض رسوم جمركية على الواردات، الممارسات الاحتكارية وأثر التضخم النقدي¹.

7. **دراسة الجدوى الاجتماعية:** وتتضمن هذه الدراسة محاولة التعرف على الاعتبارات والتوجيهات الاجتماعية والدينية التي من شأنها التأثير في البيئة الاجتماعية التي سيتواجد بها المشروع. ومن المعروف أن أي مشروع يحيط به مجموعة من البنات يتأثر بها المشروع ويؤثر فيها وفي نفس الوقت لا يمكن للمشروع أن يكون حقيقة إذا كان معادياً للإطار الفكري-الثقافي-الديني للمجتمع. فقدرة المشروع على الاستمرار والبقاء تتوقف على قدرته على التكيف مع البيئة المحيطة به من ناحية التعرف على رغبات واحتياجات البيئة المحيطة والعمل على توفير المنتجات التي تقوم بإشباع هذه الرغبات².

الفرع الرابع: التقييم المالي والاقتصادي للربحية التجارية

يتم التقييم وفق معايير موضوعية خاصة، والتي تعتمد على التدفقات النقدية، أبرزها معيار فترة الاسترداد، معدل العائد المتوسط، صافي القيمة الحالية، و معدل العائد الداخلي، وهي أساليب في ظل ظروف التأكد وسيتم التطرق إليها لاحقاً، و أساليب في ظل عدم التأكد مثل تحليل الحساسية وشجرة القرار³.

وفي الأخير يتم اتخاذ القرار باختيار البديل الذي ينتج عنه أفضل النتائج، ومن ثم يأتي التنفيذ.

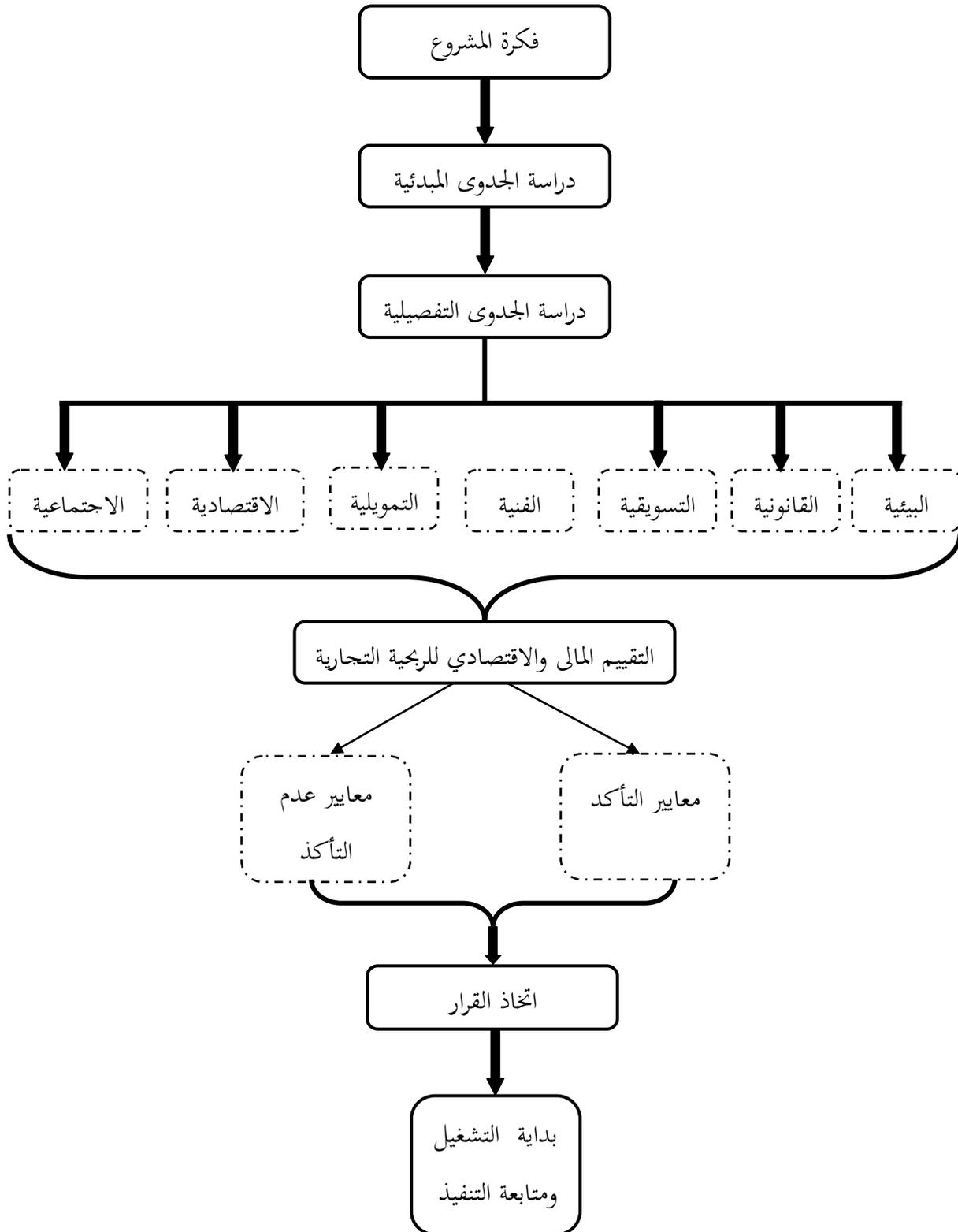
¹المزيد من الاطلاع أنظر: زهية حوري، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، أطروحة دكتوراه دولة، تخصص اقتصاد كمي، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص147.

²<http://ayadina.kenanaonline.com/posts/186943>

تاريخ الإطلاع: 2016/02/07 على الساعة 15:54

³الغالي بن براهيم، مرجع سبق ذكره، ص87.

الشكل رقم (01-02): مراحل القيام بدراسة جدوى المشروعات الاستثمارية



المصدر: من إعداد الطالبتين

المبحث الثالث: القرار الاستثماري

يعتبر قرار الاستثمار من أهم القرارات التي يتخذها المدير المالي، بحيث يتم من خلاله تقييم الاستثمار واختياره من بين مجموعة من البدائل المتاحة، وهذا ما يحمل متخذ القرار مسؤولية النجاح أو الفشل، فكل استثمار له هدف معين، لذلك يجب على متخذ القرار أن يقوم بدراسة معمقة للمشروع الاستثماري ومحاولة تقييمه قبل إنجازه.

المطلب الأول: ماهية القرار الاستثماري

يعتبر القرار الاستثماري قرار استراتيجي غير متكرر يترتب عليه تكاليف ثابتة يصعب الرجوع فيها أو تعديلها، ونظراً لأهميته لا بد من تحديد مفهومه بدقة ومعرفة سماته المميزة له، أهميته وأهدافه، وعناصره المكونة له.

الفرع الأول: تعريف القرار الاستثماري وخصائصه

للقرار الاستثماري مجموعة من التعاريف والخصائص كما يلي:

1. **تعريف القرار الاستثماري:** يعتبر قرار الاستثمار أهم وأصعب القرارات التي تنفذها الإدارة داخل المؤسسة¹، والغالب في هذه القرارات أن الإدارة المالية تلجأ لها أملاً في زيادة العائد على الاستثمار أو القوة الإيرادية من أجل تعظيم ثروة الملاك². ويشير مصطلح قرار الاستثمار بصفة عامة، إلى عملية تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائد سوف تتحقق على مدار عدة فترات زمنية مقبلة³، ويقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل، والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار⁴. كما يعد القرار الاستثماري عملية اختيار بديل من البدائل المتعلقة بالحصول على الأصول الرأسمالية حيث تهتم بأوجه الإنفاق الذي يتعدى العائد المتحصل عليه منها مدة عام واحد⁵.

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي: تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص116.

² حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الثانية، دار الوراق، عمان الأردن، 2008، ص46.

³ أمين السيد أحمد لظفي، تقييم المشروعات الاستثمارية باستخدام مونت كارلو للمحاكاة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص21.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص38.

⁵ الحسين عماد العبد، مرجع سبق ذكره، ص5.

2. خصائص القرار الاستثماري: ومن أهم خصائص القرار الاستثماري أنه¹:

- يعتبر هدف وأساس دراسة الجدوى، لذلك يتضمن عددا من القرارات الفرعية التي ينبغي اتخاذها قبل اتخاذها والتي بضمناها:
 - صياغة الفرصة الاستثمارية المصاحبة لفكرة المشروع.
 - تقدير إجمالي التكلفة الاستثمارية كتدفق نقدي خارج، كمتطلبات أساسية لتنفيذ المشروع.
 - تقدير العائد المتتابع الحدوث كتدفق نقدي داخل، على مدى البعد الزمني للاستثمار.
 - تقدير صافي التدفق النقدي الداخل المتوقع تحقيقه، وأثره في تحديد فاعلية وقيمة الفرصة الاستثمارية للمشروع على مدى عمره الاقتصادي.
 - التنبؤ بالقيمة الاقتصادية للمشروع الاستثماري، وما يصاحبها من مخاطر استثمارية.
- يساعد في تحديد مخاطر الأعمال المصاحبة للمشروع الاستثماري، الناتجة من احتمالات نقص العرض أو الطلب على منتجات المشروع.
- يعتبر القرار الاستثماري قرارا غير متكرر، لأن عمليات الاحلال والتجديد والتوسع كمشروعات استثمارية لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة، لذلك فإن الخطأ في اتخاذ قرار الاستثمار، يجب أن يتحمله المستثمر.
- يتصل القرار الاستثماري بشكل مباشر بنوع وطبيعة و درجة أهمية الفرصة الاستثمارية، كما يرتبط بدوافع ونمط السلوك الاستثماري للمستثمر ونمط المخاطر التي يمكن أن يتحملها.
- يؤدي القرار الاستثماري إلى امتلاك مشروع استثماري ذو شخصية اعتبارية، وهو بذلك يختلف عن القرار التمويلي الذي يؤدي إلى الحصول على قدر من الأموال في ظل التسهيلات المالية والنقدية المتاحة.
- يرتبط القرار الاستثماري بالقوانين والنظم واللوائح المنظمة لعملية الاستثمار، بينما يرتبط القرار التمويلي بظروف العرض والطلب في سوق المال، والقوانين النقدية المنظمة لحركة تداول النقد.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف القرار الاستثماري

1. أهمية القرار الاستثماري: يكتسي القرار الاستثماري أهمية بالغة بالنظر لعدة مبررات أهمها²:

¹محمد عثمان اسماعيل حميد، أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية وقياس مخاطر الاستثمار، دار النهضة العربية، مصر، دون سنة، ص9.

²معراج هوري وآخرون، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2013، ص57.

- يشكل الاستثمار في المدى الطويل المحرك الوحيد لمحافظة المؤسسة على وجودها.
- تتطلب العملية الاستثمارية مبالغ كبيرة ومهمة مقارنة لما تمتلكه المؤسسة أو المشروع من أموال.
- يعتبر القرار الاستثماري قرارا يرهن المؤسسة على المدى المتوسط والطويل، ويصعب الرجوع فيه.
- ينعكس القرار الاستثماري على صورة المؤسسة من خلال تأثيرها بالخطط الاقتصادية والمالي حيث كلما كان المشروع الاستثماري يلي ما يحتاجه السوق من منتجات أو خدمات ذات جودة عالية وأسعار تنافسية كلما تحسنت صورة المؤسسة التجارية مما يزيد في ربحيتها التي تعطي مصداقية أكثر لها لدى المؤسسات المالية المقرضة.

2. **أهداف القرار الاستثماري:** يسعى القرار الاستثماري إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، نوجزها فيما يلي¹:

- تحقيق العائد المناسب والربحية المناسبة، بحيث يكون ملائما لاستمرارية المشروع.
- إيجاد سبل الحفاظ على رأس مال المشروع الأصلي من النقصان والتآكل من خلال عملية الاستثمار.
- التفكير الدائم باختيار البدائل الاستثمارية التي تضمن استمرار تدفق الدخل وزيادته.
- ضمان السيولة اللازمة لمواجهة الظروف الطارئة والالتزامات المترتبة على القرار الاستثماري.

المطلب الثاني: أنواع وسيرورة القرار الاستثماري

تتعدد أنواع القرار الاستثماري وذلك حسب عدة معايير، وللقيام بعملية اتخاذ القرار الاستثماري يجب اتباع مجموعة مراحل.

الفرع الأول: أنواع القرار الاستثماري

هناك عدة تقسيمات للقرار الاستثماري، ويقوم التصنيف حسب عدة معايير، يتضمن كل معيار مجموعة من الأنواع يمكن إيضاحها على النحو التالي²:

1. **حسب معيار عدد البدائل المتاحة:** هناك ثلاثة أنواع طبقا لهذا المعيار هي:

¹ الغالي بن براهيم، مرجع سبق ذكره، ص 77-78.

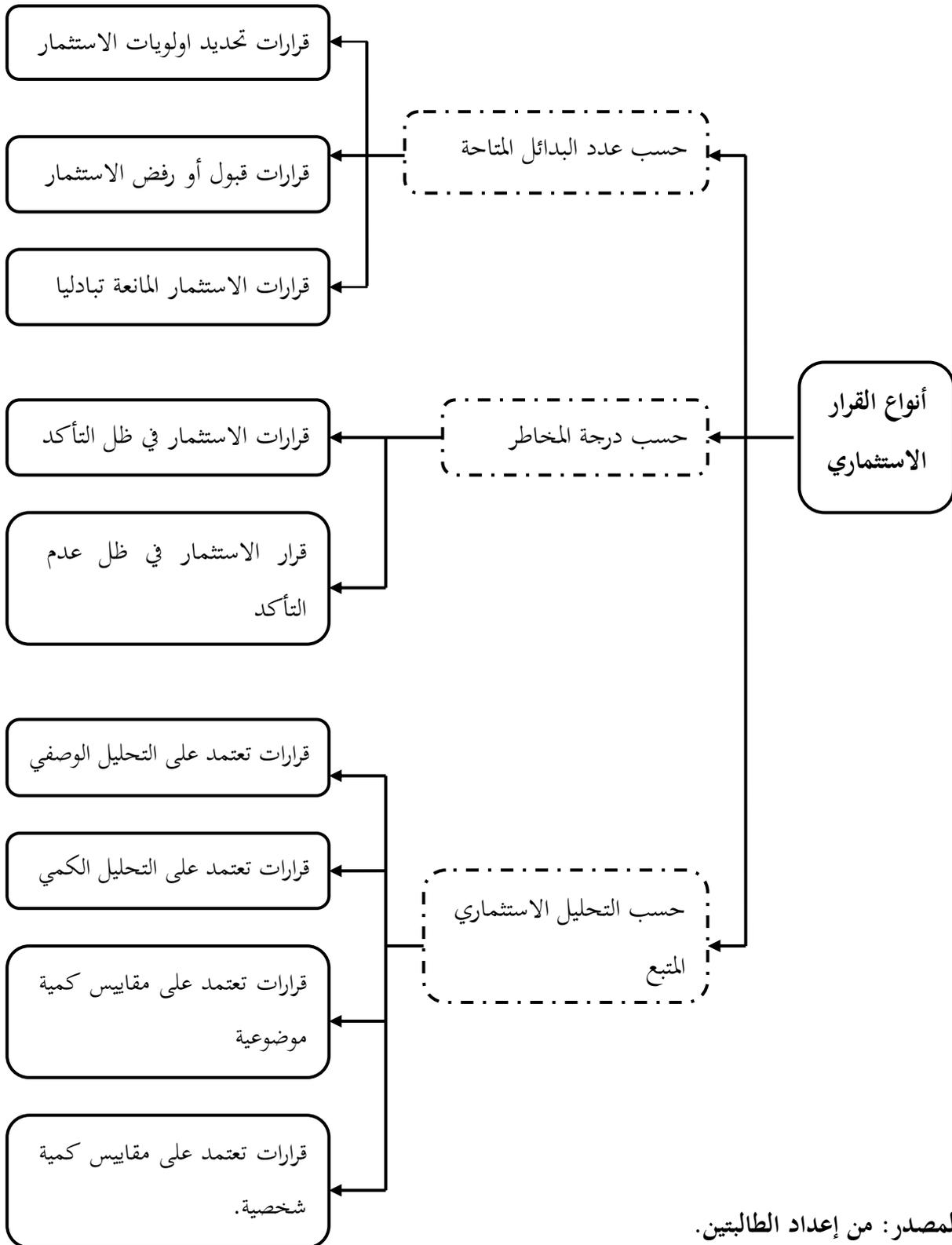
² للمزيد من الاطلاع:

- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 180-182.

- محمد أريالله، مرجع سبق ذكره، ص 59-58.

- 1.1 قرارات تحديد اولويات الاستثمار:** هي قرارات تشكل فيما بينها بدائل لتحقيق نفس الأهداف. ويتم ترتيبها تبعا الاولويات لدى المشروع الاستثماري التابعة من أهدافه، حيث يجب على صانع القرار الاستثماري اختيار بديل واحد فقط في المرحلة الحالية، ويتم ترتيب البدائل وفق الاولويات التي يحددها صانع القرار الاستثماري لتنفيذها في وقت أخرى.
- 2.1 قرارات قبول أو رفض الاستثمار:** عكس قرارات النوع السابق حيث يقوم صانع القرار الاستثماري بقبول الاستثمار في نشاط أو مجال معين أو رفضه.
- 3.1 قرارات الاستثمار المانعة تبادليا:** يتيح فرصا متعددة أمام صانع القرارات الاستثماري، يمكن أن يتخذ قرار بديل الاستثمار، لكن في حالة اختيار بديل معين لا يمكن اختيار بديل آخر فيوجب التضحية بالبدائل الأخرى.
- 2. حسب معيار درجة المخاطر:** هناك نوعين طبقا لهذا المعيار هي:
- 1.2 قرارات الاستثمار في ظل التأكد:** يكون متخذ القرار الاستثماري على علم كامل وتام بكل الأوضاع عن الطبيعة المحتمل حدوثها مستقبلا، ويتم في ظل انعدام المخاطر أو وصولها إلى أدنى درجة ممكنة.
- 2.2 قرار الاستثمار في ظل عدم التأكد:** يتم القرار في ظل وجود درجة معينة من المخاطرة، وتتم دراسته في ظل الحالات الطبيعية المحتمل حدوثها خلال الفترة الزمنية المستقبلية، عموما تتخذ معظم قرارات الاستثمار في ظل درجة معينة من المخاطر.
- 3. حسب معيار نوع التحليل الاستثماري المتبع:** هناك أربعة أنواع طبقا لهذا المعيار:
- قرارات تعتمد على التحليل الوصفي.
 - قرارات تعتمد على التحليل الكمي.
 - قرارات تعتمد على مقاييس كمية موضوعية.
 - قرارات تعتمد على مقاييس كمية شخصية.
- ويمكن تلخيص هذه الأنواع في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-03): أنواع القرار الاستثماري



المصدر: من إعداد الطالبتين.

الفرع الثاني: سيرورة عملية اتخاذ القرار الاستثماري

تمر عملية اتخاذ قرار الاستثمار بعدة مراحل وهي:

1. **تحديد نوعية الاستثمار:** تحديد المشكلة الاستثمارية من خلال اخضاع الفرصة الاستثمارية التي تظهر في مجال استثمار معين في احد الانشطة الاقتصادية المختلفة للتفكير وتبين جدواها كفكرة استثمارية حيث يتحدد الهدف من المشروع بأبعاده المختلفة¹. حيث يتطلب الشروع في اتخاذ قرار الاستثمار جمع البيانات الخاصة بالاستثمارات المتاحة وتحليلها².
2. **تحديد البدائل الممكنة:** أي جرد الحلول الممكنة وذلك ربطا بمحتوى المشروع الاستثماري³.
3. **تقييم البدائل الاستثمارية:** قد تعدد البدائل المتاحة للمستثمر، وعليه يجب تحديد مزايا وعيوب كل بديل (عائد وتكلفة...) تمهيدا للاختيار. وفي حالات تنحصر الاختيارات في بديل واحد وهنا يتم تحديد التكلفة والعائد له لاتخاذ قرار القبول أو الرفض. ويتم التقييم باتباع طرق موضوعية تعطي عند تطبيقها على كل بديل نتائج رقمية تعبر عن النتيجة النهائية للمقابلة بين التكلفة والعائد المرتبطة بالبديل المطروح⁴.
4. **الأخذ بعين الاعتبار الآثار الجانبية:** تتمثل أساساً في العناصر التي لا يمكن تفاديها أو تقييمها لأن لها آثار على جدوى المشاريع⁵.
5. **اتخاذ القرار الاستثماري:** يتم ذلك من خلال نتائج المرحلة السابقة وذلك بإقرار البديل الذي ينتج عنه أفضل نتائج رقمية⁶.

ويمكن تلخيص هذه المراحل في الشكل التالي:

¹ معراج هواري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 65.

² الزين منصور، مرجع سبق ذكره، ص 61.

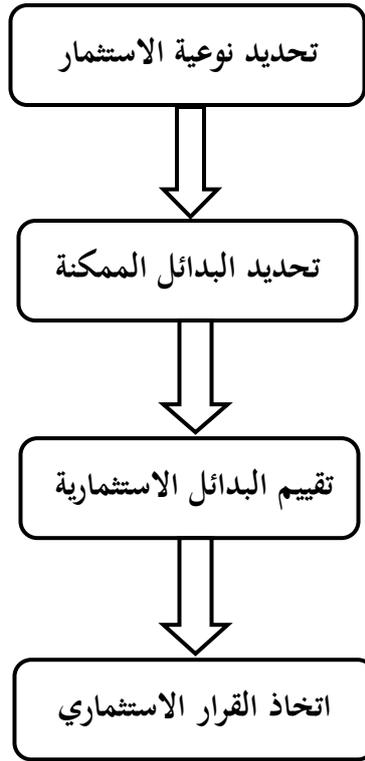
³ معراج الهواري، مرجع سبق ذكره، ص 65.

⁴ الزين منصور، مرجع سبق ذكره، ص 61.

⁵ معراج الهواري، مرجع سبق ذكره، ص 65.

⁶ الزين منصور، مرجع سبق ذكره، ص 61.

شكل رقم (04-01): سيرورة عملية اتخاذ القرار الاستثماري



المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثالث: العوامل الواجب أخذها عند اتخاذ قرار الاستثمار ومعايير تقييم الاستثمارات

الفرع الأول: العوامل الواجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ قرار الاستثمار

عند القيام بعملية اتخاذ القرار الاستثماري يجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل، التالية¹:

1. التدفقات النقدية الداخلة والخارجة: يدخل تحت هذا البند ثمن شراء الأصول الثابتة والتي قد تم على عدة سنوات يضاف إلى ذلك الزيادة التلقائية في الأصول المتداولة، ونفقات تركيب الآلات وإعدادها للتشغيل.
2. التدفقات النقدية السنوية المتعلقة بتشغيل وإدارة الأصل الاستثماري (تدفقات نقدية داخلة وخارجة سنويا): وتعتبر المبيعات أهم التدفقات النقدية الداخلة، ثم يأخذ أيضا الأعباء والنفقات للعمليات

¹عبد الغفار حنفي، أساسيات الإدارة المالية: دراسة الجدوى-تحليل مالي-هيكل رأس المال-سياسات توزيع الأرباح، مرجع سبق ذكره، ص22-23.

(تدفقات نقدية خارجة) وعلى مدى العمر الاقتصادي للأصل الاستثماري، ومن الضروري الأخذ في الحسبان كلما كان ذلك ممكنًا التغيرات المتوقعة في الأصول المتداولة خلال الفترة.

3. **التدفقات النقدية المتوقعة في نهاية المدة للأصل الاستثماري:** نذكر منها التدفقات النقدية الداخلة من بيع الأصل كخردة وعلى الرغم من صعوبة تقدير هذه القيمة إلا أن إهمالها يؤدي إلى اتخاذ قرار خاطئ مع عدم إغفال تخريد الأصل.

4. **الأخذ في الحسبان التدفقات النقدية الخارجة المتمثلة في الضرائب:** حيث إذا كانت المؤسسة رابحة فإن كل الأعباء المترتبة على الاستثمار تخصم من الإيرادات قبل الوصول إلى الربح الضريبي فهي تحقق وفرا ومكاسب ضريبية عن كل فترة. وبذلك يمكن النظر إلى هذا الإعفاء من عدة زوايا:

- يجب اختيار طريقة الإهلاك المسموح استخدامها من الناحية الضريبة والتي تحقق أقصى الوفرات من هذه الناحية قد تكون الطريقة غير مرتبطة بالعمر الاقتصادي للأصل وبذلك يمكن إهلاك الأصل خلال الفترة المسموح بها من الناحية الضريبية حتى ولو كان للأصل قيمة في نهاية الفترة.
- عند الأخذ في الحسبان الزيادة المتتابة في المخزون (أصل متداول) يجب معرفة وإضافة التغيرات المتوقعة في الاحتياطات غير المعلنة.
- الأخذ في الحسبان الضريبة على المكاسب المتوقعة بعد إهلاك الأصل محاسبيًا، فالمكاسب النقدية من تخريد الأصل بعد إهلاكه دفترًا في نهاية المدة تخضع للضريبة (يمثل ذلك تدفق نقدي داخل-قيمة بيع الأصل كخردة-يترتب على ذلك تدفق نقدي خارجي والممثل في الضرائب على قيمة الخردة التي تجاوز القيمة الدفترية للأصل في نهاية المدة)
- فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المترتبة على التمويل والمتمثلة في الفوائد على القروض وأقساط سداد هذه القروض (تدفقات نقدية خارجة مرتبطة بالتمويل) تحتاج مثل هذه الجوانب معالجة خاصة حيث لا تأخذ في الحسبان في دراسة الجدوى الاقتصادية للمقترحات، وإنما تأخذ في الاعتبار الأعباء التمويلية (الفوائد) عندما نبحت وندرس العائد على حقوق الملكية.

الفرع الثاني: معايير تقييم الاستثمارات

لدراسة وتحليل امكانية أو فرص الاستثمار القيام بمجموعة من الدراسات لمعرفة البديل الاستثماري الأمثل والأنسب، وذلك باستخدام مجموعة من الطرق، أهمها:

1. صافي القيمة الحالية (VAN): تعرف صافي القيمة الحالية لمشروع استثماري على أنها الفرق بين القيمة

المستثمرة في المشروع والقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن تحقيقه¹.

وفقا لهذه الطريقة يتم حساب القيمة الحالية لمختلف التدفقات النقدية للاستثمار ثم يحسب صافي

القيمة الحالية لكل اقتراح والذي يساوي الفرق بين مجموع القيم الحالية للتدفقات الداخلية ومجموع القيم

الحالية للتدفقات النقدية الخارجية².

ويعبر عن صافي القيمة الحالية بالعلاقة التالية³:

$$VAN = -I_0 + \sum_{t=1}^{N_E} \frac{Flux_t}{(1+a)^t}$$

حيث:

$Flux_t$: التدفقات في السنة t.

I_0 : مبلغ الاستثمار.

N_E : مدة الحياة الاقتصادية.

a: سعر الخصم.

يمكن اتخاذ قرار قبول أو رفض المشروع، وذلك على أساس⁴:

- إذا كان صافي القيمة الحالية موجب (أكبر من الصفر) يعني أن التدفقات النقدية تمكن من استعادة الاستثمار المبدئي وخلق ثروة إضافية، وبذلك يكون للمشروع أثر إيجابي على المؤسسة ويكون مقبولا.
- إذا كان صافي القيمة الحالية سالب (أقل من الصفر) معناه أن التدفقات النقدية لا تمكن من استعادة الاستثمار المبدئي، ومنه فإن المشروع فاشل وعلى المؤسسة رفضه.

¹Jacques Chissos et Roland Gillet, Décision d'investissement, 3^{ème} éd, Édition dareios et preason, France, 2003, P145.

²عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، مصر، دون سنة، ص301-302.

³Nathalie Taverdet-Popiolek, OP.CIT, P170.

⁴Ibid, P262.

2. فترة الاسترداد: تعرف فترة الاسترداد على أنها عدد السنوات والأشهر اللازمة حتى يصبح صافي التدفقات النقدية يغطي رأس المال المستثمر في البداية¹.

ومنه يمكن القول أنها "الفترة الزمنية التي يحتاجها المشروع لاستعادة قيمة الاستثمارات من خلال التدفقات النقدية وتشير إلى مستوى الربحية وعلاقتها بالفترة الزمنية"². ويتم حسابها من خلال حساب صافي التدفقات النقدية التراكمي وتحديد السنة حيث يصبح هذا الأخير موجب³.

كما تمثل عملية استرداد نفقات الموارد المستثمرة في أوقات قياسية، أحد الأهداف المقصودة من أي قرار استثماري، وإذا اعتبر عامل الوقت ذا أهمية، فإن المشروع الذي يعود بالدخل، هو ذلك المشروع المفضل نسبة لقصر الوقت الذي يأتي فيه بعوائد⁴.

تكمن ميزة هذه الطريقة أنها تأخذ بعين الاعتبار الوقت والمدة، وذلك بوضع طريقة تركز على التحيين تنجز بطريقة جد مقنعة⁵، حيث أن فترة الاسترداد هي المعيار الاستثماري، الذي يعطي للمشروع أهميته على أساس سرعة استرداد نفقات الاستثمار، وعلى أساس هذا المعيار يتم الاختيار بين البدائل المختلفة. وتفيد قيمة فترة الاسترداد على جعل المشاريع مرتبة على أساس سرعة الاسترداد، لكن لا تؤسس قرارات الاستثمار فقط على استعادة الاستثمار بأسرع زمن، ولكن للحصول على أقصى عائد على الاستثمار، بالرغم من أن المشروع ينتج ببطء⁶.

3. المعدل الداخلي للمردودية: يعرف معدل العائد الداخلي بأنه سعر الفائدة الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل لاستثمار معين مع تكلفة الاستثمار المبدئي⁷. يعبر المعدل الداخلي للمردودية عن معدل الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية (VAN) معدومة.

¹F.X.Simon et M.Trabelsi, Préparer et défendre un projet d'investissement, 2^{ème} éd, Édition dunode, France, 2005, P 86.

²محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص107.

³Nathalie Taverdet-Popiolek, OP.CIT, P165.

⁴أويس عطوه الزنط، أسس تقييم المشروعات ودراسة الجدوى، الجزء الأول، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1992، ص69.

⁵Elie Cohen, OP.CIT, P258.

⁶عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص308.

⁷محمد صالح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية: التحليل المالي للمشروعات الجديدة، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص83.

ويتم حسابه بالعلاقة التالية:¹

$$VAN = -I_0 + \sum_{t=1}^{N_E} \frac{Flux_t}{(1+TRI)^t} = 0$$

يتم اتخاذ قرار الاستثمار من خلال مقارنة هذا المعدل باعتباره المعدل الداخلي الخاص بالمشروع بالمعدل الذي تم الحصول به على رأس المال الخارجي أو بمعدل تكلفة الأموال فإذا كان²:

- المعدل الداخلي للمردودية أكبر من تكلفة الحصول على الأموال فإن المشروع يكون مقبولاً.
- المعدل الداخلي للمردودية أقل من تكلفة الحصول على الأموال فإن المشروع يكون غير مقبول ويجب رفضه.

¹Nathalie Taverdet-Popiolek, OP.CIT, P179.

²خليل محمد خليل عطية، دراسات الجدوى الاقتصادية، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث للنشر، مصر، 2008، ص92.

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى ماهية الاستثمار، مناخه ومحدداته، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، إضافة إلى تحديد جميع العناصر الهامة التي يجب معرفتها حول قرار الاستثمار.

حيث توصلنا إلى معرفة الأهمية البالغة التي يتميز بها الاستثمار سواء على مستوى المؤسسات أو على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، ولقيام هذه الاستثمارات كان لزاماً على الدولة أن تقوم بتوفير كل ما يلزم لجذب هذه الاستثمارات وهو المناخ الملائم الذي يسمح ببقائها واستمرارها في ظل المحددات الأساسية للاستثمار.

ولا يمكن الحديث عن الاستثمار دون التطرق إلى القرار الاستثماري الذي يعتبر نقطة انطلاق أي مشروع، والتعرض إلى أهم العناصر التي يقوم عليها إضافة إلى النقاط الأساسية التي يجب مراعاتها عند اتخاذ أي قرار استثماري. كما لا يمكن تجاهل معايير تقييم الاستثمارات التي بناءً على نتائجها يتم اتخاذ القرار، لذا يجب أن تكون هذه النتائج صحيحة ودقيقة لاتخاذ القرارات السليمة.

الفصل الثاني:

الضرائب وأثرها على

قرار الاستثمار

مقدمة الفصل

تشكل الضريبة في الوقت الحاضر أهم مورد من موارد الدولة، وفي نفس الوقت فإنها تشكل أهم الأعباء المالية على الممولين. لذلك من الضروري أن تحرص التشريعات على تنظيمها تنظيماً فنياً للتوفيق بين مصلحة الخزينة العامة وبين مصلحة الممولين، أي التوفيق بين الحصيلة وتشجيع الاستثمار.

وعلى الرغم من أن عبء الضرائب قد يكبح الإنتاج والاستثمار ويدفع بتدفق الأموال نحو الخارج، خاصة في ظل المنافسة العالمية على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية عن طريق الحوافز الضريبية، إلا أن الحكومات بحاجة لخصيلة وافرة من الضرائب لتمويل الإنفاق اللازم لدفع عجلة التنمية وخاصة من أجل إنشاء البنى التحتية التي تنشط وتحفز الاستثمار.

لقد حدث على مدى العقود القليلة الماضية تحرير كبير للتجارة وزيادة في حركة رؤوس الأموال. وكلما انخفضت الحواجز غير الضريبية، ازدادت أهمية الضرائب باعتبارها عاملاً مهماً في قرارات الاستثمار. ويمكن أن تلعب الحوافز الضريبية الآن دوراً أكبر في التأثير على قرارات الاستثمار مقارنة بما كانت عليه في السنوات الماضية.

وعليه سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى

- ماهية الضريبة
- أنواع الضرائب والاختلاف حول الحوافز المتعلقة بها
- أثر الضريبة على أهم العناصر المرتبطة بقرار الاستثمار في المؤسسة

المبحث الأول: مدخل عام إلى الضريبة

تحتل الضريبة مكانة خاصة ليس فقط لكونها واحدة من أهم صور الإيرادات العامة، وإنما لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أهداف السياسة المالية، لذلك سنستعرض مفهوم الضريبة وخصائصها، وكذا أهدافها، إضافة إلى القواعد التي تحكمها.

المطلب الأول: مفهوم الضريبة

رغم تعدد التعاريف التي تعرضت للضريبة، إلا أنها تتفق على مجموعة من الخصائص التي تميز الضريبة عن غيرها من الاقتطاعات.

الفرع الأول: تعريف الضريبة

تعرف الضريبة على أنها: "فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة"¹.

كما تعرف أيضاً على أنها: "عبارة عن اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقاً لقدراتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل، وذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة"².

الفرع الثاني: خصائص الضريبة

انطلاقاً من التعريفين السابقين يمكن تحديد خصائص الضريبة كما يلي:

1. **اقتطاع نقدي:** فالضريبة في العصر الحديث اقتطاع نقدي من ثروة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين³. فهذه الصفة تعتبر الأساس كون أن الضرائب العينية لم تعد عملية، لصعوبة تنظيمها وإدارتها حيث تقوم الدولة بدفع معظم التزاماتها إن لم تكن جميعها عن طريق النقود⁴.

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، 2003، ص14.

² عبد الله خبايا، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، دار شباب الجامعة، مصر، 2009، ص132.

³ زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص121.

⁴ مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة، الأردن، 2008، ص28.

2. **فريضة إجبارية:** يمثل الإلزام أهم ميزة للضريبة حيث لا يكون مؤديها حراً في أداء أو عدم أداء الضريبة¹، أي ليس للفرد خيار في دفعها وإنما هو مجبر، حيث يتم تحديد مقدارها وموعد الوفاء بها².
3. **تدفع بصورة نهائية:** أي أن الأفراد يدفعون الضريبة إلى الدولة بصورة نهائية، بمعنى أن الدولة لا تلتزم برد قيمتها لهم³.
4. **تدفع دون مقابل:** ويعني ذلك أن المكلف بها لا يتمتع بمقابل مباشر أو بمنفعة خاصة من جانب الدولة حين دفعه لها⁴.
5. **تفرض وفقاً لمقدرة المكلفين:** أي أن الضريبة تفرض على كل شخص قادر على الدفع تبعاً لمقدرته المالية، فالضريبة هي طريقة لتقسيم الاعباء العامة بين الأفراد وفق قدرتهم التكليفية⁵.
6. **تحقيق النفع العام:** ذلك أن الدولة لا تلتزم بتقديم خدمة معينة أو نفع خاص إلى المكلف بدفع الضريبة، بل أنها تحصل على حصيلة الضرائب بالإضافة إلى غيرها من الإيرادات العامة من أجل القيام باستخدامها في أوجه الإنفاق العام المختلفة لتحقيق منافع عامة للمجتمع⁶.
7. **الضريبة فريضة قانونية:** حيث لا يتم تأسيس وتحصيل الضريبة، إلا بموجب قوانين السلطة العمومية (الدولة). فهذه الخاصية تجعل الضريبة أداة من الأدوات التي تبرز سيادة الدولة، في فرض وتكليف أفراد المجتمع بالضريبة أو الإعفاء منها⁷.

المطلب الثاني: قواعد الضريبة

هناك مجموعة من القواعد الأساسية يجب اعتمادها عند فرض الضريبة وهي كالتالي:

¹عاطف وليم اندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة "تطور الدور الاقتصادي الحكومي" (ضرائب، إنفاق عام، موازنة عامة)، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010، ص164.

²وليد زكرياء صيام وآخرون، الضرائب ومحاسبتها، دار الصفاء، الأردن، دون سنة، ص16.

³سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ص120.

⁴عادل أحمد حشيش ومصطفى رشدي شبيحة، مقدمة في الاقتصاد العام: المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1998، ص197.

⁵وليد زكرياء صيام، مرجع سبق ذكره، ص16.

⁶زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص123-124.

⁷العباشي عمجلان، ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل 1992-2009: حالة ولاية المسيلة، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص20.

الفرع الأول: قاعدة اليقين

بمعنى يجب أن تكون الضريبة محددة بوضوح وغير مفروضة بصورة كيفية أي سعرها معروف ووعائها معلوم وأسلوب تقديرها واضح ومواعيد تحصيلها محددة وكل ما يتصل بها من إجراءات لا لبس فيها ولا غموض، الأمر الذي يجعل المكلف بها على علم بحقوقه والتزاماته¹.

الفرع الثاني: قاعدة العدالة

على الرغم من أن العدالة مفهوم نسبي يختلف من شخص لآخر، إلا أن هذا المفهوم يتلخص في أن تفرض الضريبة على جميع المكلفين بصورة عادلة، أي حسب قدرة المكلف المالية وبالقدر الذي تتساوى به تضحيته مع تضحية غيره من الخاضعين².

الفرع الثالث: قاعدة الملاءمة

بمعنى أن تكون الضرائب المفروضة ملائمة للممولين بأن تفرض بشكل يراعي ظروفهم وأحوالهم مما يجعل عملية دفع الضريبة سهلة ومقبولة³، كأن تجي الرواتب والأجور من المكلفين في أوقات استلام أجورهم، وتجي ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية في نهاية الدورة المالية، وعند تحقيق الربح،... إلخ⁴. إضافة إلى ذلك تهدف هذه القاعدة أيضاً إلى تجنب تعسف الإدارة الضريبية في استعمال سلطتها فيما يتعلق بإجراءات التصفية والتحصيل⁵.

الفرع الرابع: قاعدة الاقتصاد

ويعني توفير في نفقات جباية الضرائب مثل نفقات الأجور والموظفين أو وسائل الاتصال أو وسائل النقل... إلخ، فليس من المعقول أن تكون هذه النفقات أعلى بكثير من المبالغ المحصلة من المكلفين لأن ذلك يعني خسارة على الدولة وهو عكس الهدف المالي للضرائب⁶.

¹ عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الأول، إثراء، الأردن، 2009، ص 132.

² خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الضريبية: حالات وتطبيقات عملية لاحتساب ضريبة الدخل المستحقة، دار إثراء، الأردن، 2010، ص 32.

³ عزمي يوسف خطاب، الضرائب ومحاسبتها، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2010، ص 38.

⁴ خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 2005، ص 159.

⁵ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 162.

⁶ طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء، الأردن، 2009، ص 53.

المطلب الثاني: أهداف الضريبة

تستخدم الدول الضرائب كوسيلة لتحقيق أهداف معينة، وتتمثل أساساً في:

الفرع الأول: الهدف الاقتصادي

الأهداف الاقتصادية من أهم أهداف الضريبة في وقتنا الحاضر ومن بينها نذكر ما يلي:

1. استخدام الضريبة لتشجيع بعض النشاطات الانتاجية: كثيرة تلك الدول التي استخدمت الضريبة كوسيلة لتشجيع قطاعات اقتصادية مثل قطاع السياحة أو الصناعة أو الزراعة، فقامت بإعفاء تلك النشاطات من أي ضرائب إما جزئياً أو كلياً. ولقد لجأ إلى هذا الأسلوب الكثير من حكومات البلدان النامية لتشجيع الاستثمار الصناعي أو السياحي في بلادها، أو بعض البلدان المتطورة عندما ترغب في جذب رأسمال الأجنبي لديها، فتعفي الاستثمار المالي الاجنبي من الضرائب¹.
2. استخدام الضريبة لمعالجة الركود الاقتصادي: الركود الاقتصادي هو الحالة التي تنخفض فيها القوة الشرائية للأفراد والمؤسسات وبالتالي ينخفض الاستهلاك مما يتبعه مباشرة تكديس البضائع والسلع المنتجة. فعلى الدولة أن تزيد من الدخل المعد للإنفاق لزيادة القوة الشرائية وزيادة الاستهلاك والمبيعات وذلك بتخفيض الضرائب أو إلغائها على السلع الأساسية مثل الطحين والخبز والحليب والسكر... إلخ. أما فيما يتعلق بالازدهار الاقتصادي فهو الحالة التي يزيد فيها الطلب على السلع والخدمات بسبب ارتفاع الدخل. فعلى الدولة أن تتبع بعض الإجراءات التي من شأنها أن تقلل من الدخل ومن القوة الشرائية للأفراد وبالتالي يقل الطلب على السلع والخدمات وذلك من خلال زيادة الضرائب على الدخل أو إلغاء الدعم الحكومي مما يقلل من الدخل المعد للإنفاق وبالتالي المقدرة الشرائية².
3. استخدام الضريبة لمنع التركيز في المشاريع الاقتصادية: الاتجاه إلى التركيز الاقتصادي من سمات هذا العصر وخصوصاً في النظم الرأسمالية، وما ظهور الشركات متعددة الجنسيات إلا مظهر من مظاهر التمركز الاقتصادي، ويمكن استخدام الضريبة كوسيلة لمحاربة هذا التمركز، وذلك يتم عن طريق فرض ضرائب خاصة على اندماج الشركات التي تتجه نحو التمركز، وذلك عن طريق فرض ضرائب خاصة تفرض على

¹ خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 154-155.

² طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 51.

كل مرحلة من مراحل الانتاج في الشركات المتجهة نحو التكتل، مما يزيد من تكلفة السلعة المنتجة، يجد بالتالي من ظاهرة التمرکز التكتل في النشاط الاقتصادي¹.

4. استخدام الضريبة لتشجيع الاستثمار والادخار: ويتم ذلك عندما تعفي الدولة سندات التنمية التي تصدرها من أي ضرائب لتشجيع شراء مثل هذه السندات، أو تخفيض الضريبة على الودائع في صناديق الادخار أو أي استثمار مالي يدعم الاقتصاد الوطني².

الفرع الثاني: الهدف المالي

الهدف المالي من أحد الأهداف الرئيسية والهامة لأي ضريبة، فتأمين إيرادات دائمة من مصادر داخلية لخزينة الدولة أحد غايات السلطات الحكومية، ومن هنا نشأت قاعدة "وفرة الحصيلة الضريبية" أي اتساع مطرح الضريبة بحيث يكون شاملاً لجميع الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين مع الاقتصاد قدر الامكان في نفقات الجباية حيث يكون الإيراد الضريبي مرتفعاً، وهذا ما نلاحظه في البلدان المتطورة، حيث ترتفع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج القومي الإجمالي، فالأمر مرتبط في الواقع بمستوى التطور الاقتصادي³.

الفرع الثالث: الهدف الاجتماعي

تساهم الإيرادات الضريبية في تقليل التفاوت بين طبقات المجتمع الواحد، عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة والهدف من ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية، أو رفع معدل الضريبة على بعض المنتجات الضارة كالسجائر والخمور لغرض الحد من الآفات الاجتماعية أو عن طريق إعفاء الهيئات التي تهدف للنفع العام من الضرائب مثل المستشفيات ومؤسسات التعليم... إلخ⁴.

¹ خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص155.

² المرجع السابق، ص156.

³ خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص152-153.

⁴ رحمة نابي، النظام الضريبي بين الفكر المعاصر والفكر الاسلامي: دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013/2014، ص14.

المبحث الثاني: أنواع الضرائب والاختلاف حول الحوافز المتعلقة بها

تتعدد أنواع الضرائب وتختلف صورها باختلاف المكان والزمان، وتحاول كل دولة اختيار مزيج متكامل من أنواع الضرائب، محكومة في ذلك بضرورة تحقيق جملة من الإعتبارات التي تبدو متعارضة فيما بينها، ويأتي من بين الإعتبارات تشجيع الاستثمار عن طريق تقديم حوافز ضريبية. ولقد انقسمت الآراء حول أهمية هذه الأخيرة بين مؤيد ومعارض، خاصة وأنها تتعارض مع غيرها من الإعتبارات المالي (الحصيلة) والإجتماعي (العدالة)، وأنها ليست الحوافز الوحيدة للاستثمار. وعليه سنخصص هذا المبحث لأهم أنواع الضرائب المفروضة على المؤسسات إضافة إلى الحوافز الضريبية والاختلاف حول جدواها.

المطلب الأول: أنواع الضرائب التي تخضع لها المؤسسة

تخضع المؤسسات الجزائرية إلى عدة أنواع من الضرائب، منها المباشرة ومنها الغير مباشرة، وتتمثل أهم الضرائب التي تخضع لها المؤسسة في:

الفرع الأول: ضرائب الدخل

تتميز الضرائب على الدخل بخصائص جعلت الدول تحملها محل الصدارة في نظمها الضريبية، وتعتمد عليها بصورة أساسية في تمويل نفقاتها العامة لأنها تشكل وعاءً ضريبياً غزيراً ومتجدداً¹، ويعتبر الدخل الوعاء الرئيسي الذي تفرض عليه الضريبة²، أي أن المادة الخاضعة للضريبة هي الدخل الذي يتولد للشخص الطبيعي أو المعنوي³.

1. الضريبة على أرباح الشركات

1.1 تعريف الضريبة على أرباح الشركات: تعرف الضريبة على أرباح الشركات بأنها:

"ضريبة لا تفرض إلا على الشركات أو الأشخاص المعنويين، وهي تفرض على الأرباح السنوية كما أن هذه الضريبة ملزمة على الأرباح"⁴.

¹ فوزي عطية، المالية العامة: النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص71.

² فليح حسن خلف، المالية العامة، جدارا للكتاب العالمي، الاردن، 2008، ص198.

³ عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار الحامد، الاردن، 2003، ص130.

⁴ منصور بن عمارة، أعمال موجهة في تقنيات الجباية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2007، ص100.

2.1 الخاضعون للضريبة على أرباح الشركات: تفرض هذه الضريبة على:

- شركات الأموال: كما حددها القانون التجاري الجزائري في ثلاث أنواع تتمثل في شركات الأسهم، شركات ذات المسؤولية المحدودة وشركة التوصية البسيطة¹.
- شركات أخرى: وهي المؤسسات العمومية الاقتصادية، الشركات المدنية التي على شكل أسهم المؤسسات والهيئات ذات الطابع الصناعي والتجاري الشركات التعاونية والجهات التابعة لها².

حسب المادة 137 تستحق الضريبة على الأرباح المحققة بالجزائر، وتعتبر أرباحا محققة بالجزائر على الخصوص³:

- الأرباح المحققة في شكل شركات، والعائدة من الممارسة العادية لنشاط ذو طابع صناعي أو تجاري أو فلاحي عند عدم وجود إقامة ثابتة.
- أرباح المؤسسات التي تستعين في الجزائر بممثلين ليست لهم شخصية مهنية متميزة عن هذه المؤسسات.
- أرباح المؤسسة التي وإن كانت لا تملك إقامة أو ممثلين معينين إلا أنها تمارس بصفة مباشرة نشاطا يتمثل في إنجاز حلقة كاملة من العمليات التجارية.

وتفرض الضرائب على أرباح الشركات بمعدل عادي يقدر بـ 30%⁴. وهي معدلات قابلة للتعديل (التغيير).

2. الضريبة على الدخل الإجمالي

1.2 تعريف الضريبة على الدخل الإجمالي: "ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بها⁵. وتعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي ضريبة مباشرة تصاعديّة"⁶.

¹Direction Générale des impôts, Le système fiscal Algérien, Direction des relations publiques et de la communication, 2015, P12.

²محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد منتوري، الجزائر، 2010/2009، ص125.

³المرجع السابق، ص125.

⁴ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة البليدة، الجزائر، 2003، ص27.

⁵المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2015، ص15.

⁶ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص26.

2.2 مكونات الدخل الإجمالي: يتمثل الدخل الإجمالي فيما يلي¹:

- الأرباح الصناعية والتجارية و الحرفية .
- الأرباح غير التجارية.
- الأجور والمرتببات و الربوع العمرية.
- عائدات رؤوس الأموال المنقولة.
- المداخيل الفلاحية.
- الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية.
- فوائض القيمة المترتبة عن التنازل لقاء عضو عن العقارات المبنية و غير المبنية.

الفرع الثاني: الرسم على النشاط المهني

1. تعريف الرسم على النشاط المهني: يعرف على أنه: "ضريبة تفرض شهريا أو فصليا على رقم الأعمال

المحقق من النشاطات الصناعية، التجارية والخدمية خارج الرسم على القيمة المضافة"².

2. مجال تطبيق الرسم على النشاط المهني: يطبق هذا الرسم على³:

- الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه إلى الضريبة على الدخل الاجمالي
- صنف الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح الشركات.
- شركات الأموال الجزائرية وكذلك الأجنبية التي تملك منشأة دائمة بالجزائر.

ويستحق الرسم على النشاط المهني بصدد:

- الإيرادات الاجمالية التي يحققها المكلفون بالضريبة الذين لديهم في الجزائر محلا مهنيا دائما، ويمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الاجمالي في صنف الأرباح غير التجارية.
- رقم الاعمال الذي يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة على الدخل الاجمالي في صنف الأرباح الصناعية والتجارية أو الضريبة على أرباح الشركات. يقصد برقم الاعمال، مبلغ الإيرادات المحققة على جميع عمليات البيع أو الخدمات أو غيرها التي تدخل في إطار النشاط المذكور أعلاه، وتستثنى

¹ منصور بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص62.

² حنان شلغوم، أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه منطقة قسنطينة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، الجزائر، 2011/2012، ص.139.

³ حميد بوزيدة، التقنيات الجبائية مع تمارين محلولة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص131-132.

العمليات التي تنجزها الوحدات من نفس المؤسسة فيما بينها من مجال تطبيق الرسم على النشاط المهني.

بالنسبة لوحدات مؤسسات الأشغال العمومية والبناء، يتكون رقم الاعمال من مقبوضات السنة المالية.

الفرع الثالث: الرسم على القيمة المضافة

1. تعريف الرسم على القيمة المضافة: "يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة عامة للاستهلاك، تخص العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري أو الحر.¹ ضريبة تمس مجالات واسعة من الصفقات، وأن الرسم المدفوع في المشتريات يتم استرجاعه في المبيعات (أي أن المستهلك النهائي هو من يتحمله)²."
2. الخاضعون للرسم على القيمة المضافة: تخضع بعض العمليات للرسم على القيمة المضافة إجباريا، كما توجد عمليات تخضع اختياريا:

1.2 العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة إجباريا³: وتمثل في:

- المبيعات والتسليمات التي يقوم بها الاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يستخرجون أو ينتجون مواد أولية أو ملاحق المنتجات المصنعة أو المحولة للحصول على منتجات نهائية.
- المبيعات والتسليمات التي يقوم بها الاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الخاصة بعمليات التغليف.
- العمليات المتعلقة بالعقارات.
- العمليات التي يقوم بها تجار الجملة.
- التسليمات لأنفسهم.
- عمليات الإيجار وتقديم الخدمات وبصفة عامة كل العمليات الاخرى من مبيعات وأعمال البناء.
- مبيعات العقارات والأصول الأخرى.
- تجارة السلع المصنوعة كليا أو جزئيا من الذهب أو الفضة أو الأحجار الكريمة، كذلك الأعمال الفنية، والآثار القديمة، والمجموعات.
- عمليات البحوث والدراسات.

¹الجزائر، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب: مديرية التشريع الجبائي (المديرية الفرعية للعلاقات العمومية والاعلام)، الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، 2005، ص 11.

²عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2013/2014، ص 136.

³M.C.Ainouche, L'essentiel de la fiscalité Algérienne, Hiwarcom Édition, Algérie, 1993, P14-15-16.

• العروض، الألعاب والتسلية من أي نوع.

• الخدمات المتعلقة بالهاتف والتلكس المقدمة من البريد والمواصلات.

• العمليات التي تقوم بها المحلات الكبرى.

2.2 العمليات الخاضعة اختياريًا: يخضع للرسم على القيمة المضافة اختياريًا المتعاملين الاقتصاديين الطبيعيين

والاعتباريين الذين يقومون بالتوزيع¹:

• للتصدير.

• للشركات البترولية.

• شركات تتمتع بنظام المشتريات بالإعفاء.

تحدد حاليًا معدلات الرسم على القيمة المضافة ب: ²

يفرض الرسم على القيمة المضافة على أساس رقم الأعمال خارج الرسم بتطبيق معدل عادي 17% ومعدل

مخفض قدره 7% (وهي معدلات قابلة للتعديل).

المطلب الثاني: الحوافز الضريبية الممنوحة للمؤسسة

تلعب المعاملة الضريبية دورًا هامًا ومؤثرًا في تحديد قرار الاستثمار، لذلك تحرص معظم التشريعات على أن

تضع أمام المستثمرين مزايا ضريبية مشجعة للاستثمار. وفيما يلي سوف نتطرق لماهية وأهمية الحوافز الضريبية ثم

نأتي على ذكر أهم مكوناتها.

الفرع الأول: تعريف وأهمية الحوافز الضريبية

1. **تعريف الحوافز الضريبية:** تعتبر الحوافز الضريبية ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية، تقدمها الدولة

لكامل الاستثمارات أو لبعضها، ويتم تحديدها وفقاً لمعيار موضوعي أو جغرافي، كأن تهدف الدولة إلى

توجيه الاستثمارات إلى مجالات يعزف عن الاستثمار فيها، وكذلك السعي إلى تنمية مناطق معينة، وبالتالي

تأتي حوافز الاستثمار لتحقيق هذه الأهداف. ويمكننا تعريف الحوافز الضريبية على أنها "مجموعة إجراءات

وترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواءً المحليين أو الأجانب لتحقيق

أهداف محددة (كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار، توجيه الاستثمار نحو قطاعات غير

¹ الجزائر، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الرسوم على رقم الأعمال، 2014، ص392.

² الجزائر، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، 2015، ص17.

مستثمر فيها، تحقيق التوازن الجهوي للاستثمار من خلال منح حوافز استثمارية نحو المناطق غير المرغوب فيها... إلخ" ¹

2. أهمية الحوافز الضريبية: تساعد الضرائب المنخفضة على تنشيط فرص الاستثمار داخل الدولة، حيث يكون للضرائب المنخفضة التي تقتطع نسبة أقل من الأرباح المحققة داخل المشروع دور إيجابي على النشاط الاقتصادي داخل الدولة، ما يعني أن الضرائب والسياسة الضريبية التي تتبعها الدولة تعتبر بمثابة أداة مفيدة قادرة على الموازنة بين قدرتها على تزويد الدولة بدخول متزايدة، وبذات الوقت تسهم في تحسين فرص الاستثمار والنشاط الاقتصادي، لذلك تعتبر الحوافز الضريبية الممنوحة للمشروعات الاستثمارية المختلفة، وبخاصة منها الممولة من قبل الاستثمار الخاص، واحدة من العوامل المهمة المحددة لقرار الاستثمار ².

كما يمكن القول أن الضريبة قد تحدث آثار سلبية إزاء الاستثمار ويكون من نتيجة احجام رأس المال عن التوجه إلى المناطق ذات العبء الضريبي المرتفع، والتي تشكل فيها الضريبة بمختلف أنواعها خطراً على رأس المال أو تقلل نسبة الاقتطاعات الضريبية من حجم العائد المتوقع للاستثمار. ومن هنا تأتي أهمية ودور السياسة الضريبية المتمثلة في مختلف التحفيزات الضريبية في إزالة العوائق والأخطار التي تحدثها الضريبة أمام الاستثمار، وفي تحفيز وتشجيع رؤوس الأموال على الاستثمار. وتلعب السياسة الضريبية للدولة دوراً فعالاً في جذب أو طرد الاستثمارات حيث يمكن أن تكون عامل جذب أو طرد للاستثمار ³.

الفرع الثاني: مكونات الحوافز الضريبية

تتمثل هذه الحوافز أساساً في الإعفاءات الضريبية، التخفيضات الضريبية، المعدلات التمييزية، نظام الإهلاك، وإمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة.

1. الإعفاءات الضريبية: يقصد بالإعفاء الضريبي: "عدم فرض الضريبة على دخل معين، إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم، وذلك ضمن القانون. وتلجأ الدول إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" ⁴.

ومن التعريف السابق نستطيع التمييز بين ⁵:

¹ محمد طالي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص316.

² قاسم ناجي حمدي، ص114-115.

³ عطية عبد الحليم صقر، الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر، دار النهضة العربية، مصر، 1998، ص108.

⁴ طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص88.

⁵ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص173.

1.1 الإعفاء الدائم: هو إسقاط حق الدولة في مال المكلف طالما بقي سبب الإعفاء قائماً وتمنح هذه الإعفاء تبعاً لأهمية النشاطات وتأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

2.1 الإعفاء المؤقت: هو إسقاط حق الدولة في مال المكلف لمدة معينة من حياة النشاط المستهدف بالتشجيع. ويمكن أن يكون الإعفاء كلياً بمعنى إسقاط الحق طوال المدة المعينة، وقد يكون الإعفاء جزئياً، وهو إسقاط جزء من الحق لمدة معينة.

2. التخفيضات الضريبية: وتعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة أو تقليص وعاء الضريبة مقابل الالتزام ببعض الشروط كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها¹، أو التخفيضات الممنوحة لتجار الجملة على الرسم على النشاط المهني نظير التزامهم تقديم قائمة الزبائن المتعامل معهم والعمليات التي تم إنجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب².

والتخفيضات الضريبية أكثر جدوى من طريقة الإعفاء الضريبي وذلك للاعتبارات التالية³:

- أهم مشاكل استخدام طريقة الإعفاء الضريبي هو أنه وسيلة يستخدمها المستثمر للتهرب الضريبي خاصة في حالة المشروع ذو العمر الانتاجي قصير الأجل.
- إن ما يهم المستثمر هو المعدل الضريبي الذي يخضع له بعد فترة الإعفاء، باعتبار هذا الأخير مؤقت وهذا خاصة في حالة المشروع ذو العمر الانتاجي طويل الأجل.

3. المعدلات التمييزية: يقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسياً مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجياً كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح⁴.

4. نظام الإهلاك: يعرف الإهلاك على أنه النقص الحاصل في قيمة الاستثمارات أو الأصول الثابتة نتيجة الاستخدام أو مرور الزمن أو التطور التكنولوجي، ويعبر عن القسط السنوي من القيمة الكلية للأصل بقسط الإهلاك. ويطرح هذا القسط من الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي يصبح العبء الضريبي أقل مقارنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة قبل الإهلاك، ويعتبر الإهلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على

¹ المرجع السابق، ص 174.

² لزرق لايد، ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاساتها على الرسمي في الجزائر: دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2011/2012، ص 26.

³ محمد طالي، مرجع سبق ذكره، ص 317-318.

⁴ حامد عبد المجيد دراز السياسات المالية، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص 242.

النتيجة من خلال المخصصات السنوية، التي يتوقف حجمها على النظام المرخص استخدامه (ثابت، متزايد، متناقص). وكلما كبر حجم هذه المخصصات، وتسارع في بداية حياة الاستثمار، خاصة في فترات التضخم، كلما اعتبر ذلك امتيازاً لصالح المؤسسة، إذ بفضلها تتمكن من تجديد استثماراتها ودفع ضرائب أقل، فضلاً عن كون الإهلاك عنصراً أساسياً من عناصر التمويل الذاتي للمؤسسة. ويمكن تعدد أنظمة الإهلاك المؤسسات من اختيار النظام الأكثر ملاءمة لظروفها¹.

5. إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة: تشكل هذه التقنية وسيلة لامتنعص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة. وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة².

المطلب الثالث: الاختلاف حول أهمية الحوافز الضريبية

تعددت الآراء حول أهمية الحوافز، فنظر البعض إليها نظرة إيجابية وقاموا بتأييدها، وكانت لهم مبرراتهم. ونظر إليها الآخرون نظرة انتقادية وعارضوها وكانت لهم أسانيدهم كذلك. وسنحاول تسليط الضوء على مبررات كل فريق.

الفرع الأول: الاتجاه المؤيد لسياسة الحوافز الضريبية

إن سياسة الحوافز الضريبية مهمة في نظر الكثيرين وضرورة وترد هذه الأهمية على عدة نقاط تبرز وجودها:

- إن السلطات التشريعية تشعر بالحاجة لفعل شيء ما يجذب الاستثمارات وربما تجد أن الحوافز الضريبية هي أسهل تلك السبل حيث يمكن السيطرة عليها³.
- تقدم التحفيزات من أجل إغراء المستثمرين لإنجاز مشاريعهم الاستثمارية في المناطق المراد تنميتها⁴.
- يرى بعضهم أن منح الحوافز الضريبية ولا سيما للاستثمارات الأجنبية تعتبر بمنزلة تعويض للمستثمر عن غربة رأس ماله عن موطنه الأصلي، وانتقاله إلى موطن جديد يختلف بثقافته وأيديولوجيته⁵.

¹عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص174.

²المرجع السابق، ص175.

³Holland David and Vann Richard J, Tax Law design and drafting: Income Tax incentives For investment, Volume 2, chapter 23, International Monetary Fund, 1998, p4.

⁴قاشي يوسف، فعالية النظام الضريبي في ظل إفرارات العولمة الاقتصادية: دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوقرة، الجزائر، 2009/2008، ص116.

⁵عظية عبد الحليم صقر، مرجع سبق ذكره، ص147.

- تعمل التحفيزات الضريبية الممنوحة للمؤسسة على رفع مردوديتها سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة¹.
- يعد التقليل من الاستقطاعات الضريبية المتمثل في التحفيزات الضريبية من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة العائد الصافي للاستثمارات².
- تسعى التحفيزات إلى تدنية التكاليف، وبالتالي إعطاء الفرصة للمؤسسة للبيع بسعر أقل من سعر المؤسسات المنافسة³.

الفرع الثاني: الاتجاهات المناهضة لسياسة الحوافز الضريبية

- كثير من يرى أن الحوافز الضريبية ليست بذات أهمية وأثر على اقتصاديات الدول، كما لا يعتبرونها أداة فعالة في تنشيط وتوجيه الاستثمارات ويستندون في آرائهم تلك إلى عدة نقاط سنتناولها فيما يلي⁴:
1. **عدم استقرار النظام الضريبي:** وذلك بسبب كثرة وتلاحق التعديلات التشريعية فيه، إذ يخل ذلك بقاعدة هامة من قواعد فرض الضريبة وهي قاعدة اليقين التي بموجبها تكون الضريبة معلومة وواضحة ومحددة للممول بشكل يقيني لا غموض فيه ولا إهمام وبدون مفاجآت مستقبلية.
 2. **التمييز في المعاملة الضريبية:** إن التمييز في المعاملة الضريبية يأخذ أشكالا متعددة، فهو قد يكون تمييزا بين الوطنيين والأجانب، وهو في هذه الحالة قد يكون مباشرا أو غير مباشر، وقد يكون تمييزا بين مجالات الاستثمار وهو في هذه الحالة قد يكون مقصودا أو غير مقصود. أما بالنسبة للشكل الأول وهو التمييز بين الوطنيين والأجانب، فإنه قد يكون مباشرا عندما يلزم كل منهما عن نفس النشاط والواقعة المنشئة للضريبة بعبء ضريبي مختلف لصالح الوطني أو المقيم، كما أنه قد يكون غير مباشر عندما تفرض ضريبة لا يتمتع فيها الأجنبي أو غير المقيم بالإعفاءات الشخصية المقررة لصالح الوطني أو المقيم مراعاة للأعباء العائلية. وأما بالنسبة للشكل الثاني من أشكال التمييز المتقدمة وهو التمييز في المعاملة الضريبية بين مجالات الاستثمار، عن طريق تقرير معاملة ضريبية ممتازة بالنسبة للمجالات الاستثمارية المراد تشجيعها نوعيا أو جغرافيا، وتقرير معاملة ضريبية أشد للأنشطة والمجالات المراد انكماشها.

¹ حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة: حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف "POLYBEN"،

مذكرة ماجستير، تخصص استراتيجية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006/2005، ص 109.

² حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 237.

³ حجار مبروكة، مرجع سبق ذكره، ص 103.

⁴ عطية عبد الحليم صقر، مرجع سبق ذكره، ص 111-114.

3. الحوافز الضريبية مصدر لنتائج اقتصادية غير مرغوبة: فإنه قد يؤثر سلباً على الاستثمار، بتركزه في المجالات الأقل خطورة والأكثر أماناً أو التي يمكن تصفيتها بسهولة، بما يجعل اقتصاد الدولة أكثر سيولة أو أكثر حساسية للضغوط التضخمية، وهنا لا تؤثر السياسة الضريبية التي تنتهجها الدولة باتباع سياسة التمييز المشار إليها على الاستثمار فقط وإنما يمتد أثرها إلى النظام الاقتصادي للدولة فقط.
4. تعقد النظام الضريبي بما لا يسمح للممول أو الإدارة الضريبية بسهولة فهمه أو تطبيقه: وهذا التعقيد الكامن في النظام قد يرجع إلى كثرة وتلاحق وتشتت التشريعات والضرائب الأصلية والمعدلة والمكملة والإضافية والمركزية والمحلية.
5. الضرائب ليست العامل الأمثل لتحفيز الاستثمار: قد تهتم المؤسسات بعامل تخفيض الضرائب والاعفاء منها¹، إلا أن الاعتبارات الضريبية هي عاملاً واحداً من العوامل التي تؤثر على القرارات الاستثمارية²، حيث هناك الكثير من العوامل التي تؤثر على هذه القرارات بما في ذلك البنى التحتية العامة الجيدة. فمن المهم أن نعترف بقدرة البنى التحتية العامة الممولة تمويلياً ملائماً على جذب الاستثمارات، بل وأن نوعيتها من العناصر الجازمة، في حين أن معدلات الضريبة لا تبد مهمة بالنسبة إلى القرارات ذات الصلة بالاستثمار³.
- وعليه، يتعين على الحكومات النظر في دورها في تحسين مناخ الاستثمار بأكمله بغية التأثير في القرارات الاستثمارية بدلاً من مجرد منح مزايا ضريبية⁴.

¹ دفيد هال، لماذا نحن بحاجة إلى الإنفاق العام، جامعة غرينتش، لندن، أكتوبر 2010، ص70. منشور على موقع:

http://www.world-psi.org/sites/default/files/documents/research/ar_psiu_why_we_need_public_spending.pdf

² إيريك م. زولت ومايكل ه. شيل، الحوافز الضريبية: لمحة عامة عن المفاهيم والقضايا الرئيسية، لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، الدورة الحادية عشرة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، جنيف، 19 و23 أكتوبر 2015، ص10.

³ دفيد هال، مرجع سبق ذكره، ص71.

⁴ إيريك م. زولت ومايكل ه. شيل، مرجع سبق ذكره، ص6.

المبحث الثالث: أثر الضريبة على أهم العناصر المرتبطة بقرار الاستثمار في المؤسسة

إن سر بقاء واستمرارية المؤسسة يتوقف على مدى قدرتها على خلق الاستثمارات وتوفير الموارد اللازمة لتمويلها، وإن الاختيار بين مختلف المشاريع الاستثمارية يتوقف أساساً على مدى توفر المؤسسة على الموارد اللازمة لتمويلها، حيث أن المعاملة الضريبية تلعب دوراً بالغ الأهمية في كل من تحديد طريقة التمويل للاستثمارات، قرار الاستثمار وعملية المفاضلة بين الاستثمارات، إضافة إلى مردودية الأموال المستثمرة. لذلك سنحاول توضيح مختلف هذه الآثار الضريبية على مختلف هذه العناصر المرتبطة بقرار الاستثمار.

المطلب الأول: أثر الضرائب على طرق التمويل في المؤسسة

يعتبر التمويل من أهم اهتمامات الإدارة المالية في المؤسسة، وتوجد طرق متعددة لتمويل الاستثمارات، وكل طريقة منها تتمتع بتحفيز جبائي خاص، ولذا فعلى المؤسسة الاختيار بين هذه الطرق التمويلية، مما يسمح لها بتمويل استثماراتها بواسطة هيكل مالي أمثل يحقق لها أكبر إيراد ممكن مع أقل المخاطر.

الفرع الأول: تأثير الضرائب على مصادر التمويل الداخلية

وتتمثل مصادر التمويل الداخلية في المؤسسة أساساً في التمويل الذاتي:

يعرف التمويل الذاتي بأنه "مقدرة المؤسسة على تمويل نفسها من مصادرها الداخلية ويعتبر دليلاً على قدرة المؤسسة مالياً"¹. وهو أكثر المصادر التمويلية استفادة من التحفيز التي توفرها التشريعات الضريبية لتحسين الأداء المالي للمؤسسات وهو ما يعطيها إمكانية النمو والتوسع². ويتكون التمويل الذاتي من العناصر التالية:

$$\text{التمويل الذاتي} = \text{الإهلاكات} + \text{المؤونات} + \text{الأرباح غير الموزعة}$$

1. الإهلاكات: يعرف الإهلاك على أنه: "تناقص قيمة الأصل نتيجة استعماله لمدة زمنية معينة أو نتيجة للتطور التكنولوجي، وهذا الإهلاك يتوزع على مدة حياة الأصل أي العمر الاقتصادي"³.

¹ إيناس صيودة، أهمية القرض السندي في تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة القرض السندي لمؤسسة سوناطراك، مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، 2009/2008، ص16.

² زواق حواس، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، مداخلة في الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 14 و15 أفريل، 2009، ص3.

³ محمد فتحي نواصر، مبادئ المحاسبة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص140.

ويشكل قسط الإهلاك امتيازاً لصالح المؤسسة، حيث بفضلها تتمكن من إعادة تحديد استثماراتها المهلكة، ومن جهة ثانية دفع ضريبة أقل بفضل خصمه من الدخل الخاضع للضريبة، ومن ثم توفير سيولة مالية تخفض من مخاطر الاستثمار¹.

ونميز بين ثلاثة أنظمة للإهلاك²:

1.1 نظام الإهلاك الخطي: وتوزع فيه قيمة الاستثمار على سنوات عمره الإنتاجي في شكل أقساط سنوية

ثابتة ويترتب عن ذلك مساهمة ثابتة للإهلاكات في التمويل الذاتي، ومن ثم فإنه يلائم المؤسسات التي يتميز نشاطها بالاستقرار.

2.1 نظام الإهلاك المتناقص: وفيه يتم استرجاع قيمة الاستثمار بوتيرة أسرع من النظام الخطي، ويحسب

قسطه بتطبيق معدل متناقص* على سعر تكلفة الاستثمار المتبقية، ويتميز هذا النظام بتوفير تمويل ذاتي كبير في السنوات الأولى، المساهمة السريعة في تجديد الاستثمارات، والخضوع لضريبة أقل في السنوات الأولى، وإمكانية توظيف الأرباح في مشاريع توسعية أو جديدة.

3.1 نظام الإهلاك المتصاعد*: وهو عكس نظام الإهلاك المتناقص، حيث يتصاعد قسط الإهلاك تدريجياً،

وهو ما يجعله يسمح بمساهمة ضعيفة للإهلاك في التمويل الذاتي في السنوات الأولى، ثم ترتفع بمرور الوقت، لذلك فهو يناسب المؤسسات التي اعتمدت في تمويل استثماراتها على قروض طويلة الأجل.

ما يمكن قوله مما سبق أنه كلما كان القسط السنوي للإهلاك مرتفعاً كلما ساهم في خفض الدخل

قبل الضريبة الذي سوف ينعكس بالإيجاب على الوفرة النقدية بعد الضريبة ويسهم في رفعها³.

2. المؤونات: تكون المؤونات طبقاً لمبدأ الحيطة والحذر لمواجهة تدهور قيم المخزونات والحقوق، وكذلك

الخسائر المحتملة الوقوع. تعتبر المؤونة تكلفة غير أكيدة، لكونها متوقعة الحدوث فقط، فإذا تحققت فعلاً تصبح تكلفة نهائية تطرح من نتيجة السنة المالية، أما إذا لم تتحقق فإنها تتحول إلى إيراد يضاف إلى نتيجة

¹ مبروكة حجار، مرجع سبق ذكره، ص 94.

² رواق حواس، مرجع سبق ذكره، ص 4-5.

* المعدل يتم الحصول عليه بضرب معدل الإهلاك الخطي بمعامل متغير يحدده القانون الضريبي تبعاً لمدة استخدام الاستثمار ولمعرفة المعاملات المطبقة في الجزائر يمكن الرجوع إلى المادة 174 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2015، ص 83-84.

* معدل الإهلاك المتصاعد = رقم سنة استعمال الاستثمار ÷ مجموع سنوات حياة الاستثمار.

³ قاسم ناجي حندي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

السنة المالية، والمؤونة غير المحققة هي التي تساهم في التمويل الذاتي للمؤسسة. وهي خاضعة للضريبة، حيث كلما كانت الضريبة كبيرة كلما انخفضت قيمة المؤونة وبالتالي تقلص حجم التمويل الذاتي¹.

3. الأرباح الصافية غير الموزعة: إن الأرباح المتبقية بعد اقتطاع الضريبة لها علاقة عكسية مع معدل الضريبة، حيث أن ارتفاع الضريبة يؤدي إلى انخفاض الربح، أما انخفاض الضريبة فيؤدي إلى زيادة الربح، وبالتالي يزيد حجم التمويل الذاتي. فسياسة توزيع الأرباح في المؤسسة تتأثر بعامل الضريبة المفروضة على الأرباح الموزعة، فالمؤسسة تتفادى توزيع أرباحها كلما كانت معدلات الضريبة مرتفعة وبالتالي زيادة الفرص للتمويل ذاتيا. لقد تبنت السياسة الضريبية في الجزائر مجموعة من التدابير لزيادة نصيب المؤسسة من الأرباح الصافية غير الموزعة تتمثل في الإعفاءات الضريبية الممنوحة فيما يخص الضريبة على المداحيل والأرباح، بالإضافة إلى تطبيق معدلات مخفضة على جزء من الأرباح².

ومن ناحية أخرى تخضع التوزيعات لضريبة القيم المنقولة وهو ما يوضح وجود ازدواج ضريبي يتمثل في الضريبة على الأرباح ثم الضريبة على التوزيعات، مما يؤدي إلى فقدان جزء كبير من التوزيعات، ومن مصلحة المساهم في ظل هذه الظروف إعادة استثمار هذه الأموال بدلاً من توزيعها نظراً لأن الضريبة على الأرباح أقل بكثير من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة³.

الفرع الثاني: أثر الضرائب على مصادر التمويل الخارجية

1. القروض طويلة الأجل: هي قروض تمنحها مؤسسات متخصصة الهدف منها تمويل الأصول طويلة الأجل، وتساهم كثيراً في تمويل المشاريع الاستثمارية، تتجاوز مدتها السبع سنوات حيث تقدم المؤسسة مجموعة من الضمانات للحصول على هذه القروض بالإضافة إلى التزامها بدفع الفوائد واحترام مدة تسديدها⁴. إن لجوء المؤسسة إلى القروض المختلفة كمصدر للتمويل قد يحقق لها بعض الوفورات الضريبية نتيجة سماح التشريعات بخصم فوائد القروض عند تحديد الأوعية الضريبية مما يقلص هذه الأخيرة وينجم عن ذلك التقليل في حجم الضريبة، وهذا ما يميزه عن الأموال الخاصة، كما أن هذا المصدر يعتبر أقل مصادر التمويل تكلفه بالمفهوم الجبائي نتيجة ما ينجم عنه من وفورات ضريبية⁵.

¹ زواق حواس، مرجع سبق ذكره، ص 6.

² حجار مبروكة، مرجع سبق ذكره، ص 96-97.

³ عبد الغفار حنفي، أساسيات الإدارة المالية: دراسات الجدوى، تحليل مالي، هيكل رأس المال، سياسات توزيع الأرباح، مرجع سبق ذكره، ص 131.

⁴ مبروكة حجار، مرجع سبق ذكره، ص 98-99.

⁵ زواق حواس، مرجع سبق ذكره، ص 6.

2. **الأسهم العادية:** إن اعتماد المؤسسة على الأسهم العادية* كمصدر للتمويل طويل الأجل يمنح لها المزايا التالية¹:

- تمثل الأسهم العادية مصدر دائم للتمويل، إذ لا يجوز لحاملها استرداد قيمتها من المؤسسة التي أصدرتها.
- إصدار المزيد من الأسهم العادية يؤدي إلى انخفاض نسبة القروض إلى حقوق الملكية، و هذا ما يرفع من الطاقة الإقتراضية المستقبلية للمؤسسة.

يكمّن دور السياسة الضريبية في تشجيع المؤسسات إلى اللجوء إلى هذا النوع من التمويل من خلال عدم إلزام المؤسسة بتوزيع الأرباح على المساهمين، وبالتالي تتحول هذه الأرباح إلى مصدر للتمويل الذاتي.

3. **الأسهم الممتازة:** تتمتع المؤسسات التي تعتمد في تمويلها على الأسهم الممتازة* بالمزايا التالية²:

- المؤسسة غير ملزمة قانوناً بتوزيع الأرباح.
- إصدار المزيد من الأسهم الممتازة يسهم في تخفيض نسبة الأموال المقترضة إلى الأموال المملوكة، وهو أمر يترتب عليه زيادة الطاقة الإقتراضية المستقبلية للمؤسسة.
- إضافة إلى أن هذا المصدر يرفع من قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة في حالة عدم توزيع الأرباح.

4. **السندات:** السند هو مستند مديونية طويل الأجل تصدره المؤسسات يعطي لحامله الحق في الحصول على القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق، كما يعطيه الحق أيضاً في معدل فائدة دوري يتمثل في نسبة من القيمة الاسمية. وتمثل تكلفة السندات عبئاً، إذ أنها تخصم قبل تحديد الربح الإجمالي الخاضع للضريبة، وبالتالي تقلص الوعاء الضريبي، وهذا ما يحقق للمؤسسة وفورات ضريبية. إضافةً إلى ذلك تعتبر القروض أقل تكلفة من الأسهم العادية والممتازة نتيجة لما تحقّقه من وفورات ضريبية³.

5. **التمويل بالاستئجار:** تقوم المؤسسة في هذه الحالة باستئجار المباني أو المعدات (أي الأصول اللازمة للاستثمار) من المالك الأصلي، شرط دفع قيمة الإيجار، ويتخذ الاستئجار أشكالاً عديدة أهمها البيع ثم الاستئجار، استئجار الخدمة، والاستئجار المالي*.

* تمثل الأسهم العادية مستندات ملكية لها قيمة إسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية، تلجأ المؤسسة إلى إصدارها عند الحاجة إلى مصادر تمويل طويلة الأجل.
¹ منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية: مدخل تحليل معاصر، الإسكندرية، الطبعة الثالثة منقحة، المكتب العربي الحديث، مصر، 1996، ص 500-501.
² تشبه الأسهم الممتازة الأسهم العادية في أن كلاهما تمثل أموال ملكية، إلا أنها تختلف عنها في حصول حامل السهم الممتاز على الأرباح الموزعة قبل حامل السهم العادي، بالإضافة إلى تمتع السهم الممتاز بعائد ثابت وفي غالب الأحيان لا يعطى له حق التصويت.

² المرجع السابق، ص 508.

³ حجار مبروكة، مرجع سبق ذكره، ص 98-99.

* لمزيد من الإطلاع أنظر: محمد صالح الحناوي وإبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص 298-299-300.

في هذا النوع من التمويل يتم معاملة مبالغ الإيجار كأعباء قابلة للخصم عند تحديد الوعاء الضريبي، وهذا ما يقلص من مبلغ الضريبة. إن لجوء المؤسسة لهذا النوع من التمويل يحقق لها العديد من الوفورات الضريبية، حيث عند انتهاء مدة الاستئجار تحصل المؤسسة على الأصل بتكاليف الإيجار، بالإضافة إلى إهلاك الأصل بعد حيازته ويكون ذلك في حالتين هما: العمر الإنتاجي للأصل أكبر من مدة الإيجار وتحديد الأصل¹. إضافة إلى الإعفاء من الضريبة كل من فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن العقارات والأصول الاستثمارية التي تتم في إطار عقد القرض الإيجاري من الضريبة².

6. **الائتمان المصرفي:** يعتبر الائتمان المصرفي شكلاً من أشكال التمويل قصير الأجل ويعتمد توفيره على البنوك التجارية وشركات الأموال³، ويكون على شكل سحب على المكشوف والقرض الموسمي... إلخ. حيث يتمتع هذا النوع من التمويل من تخفيض قيمة الفوائد من الوعاء الضريبي وهذا ما يمكن المؤسسة من تحقيق وفورات ضريبية⁴.

المطلب الثاني: أثر الضريبة على المردودية وتوسيع حجم المؤسسة

الفرع الأول: أثر الضريبة على المردودية

عندما نتكلم عن المردودية فإننا نربط بين رؤوس الأموال المستثمرة والنتائج المحصلة من استثمار هذه الأموال، وتعرف المردودية بأنها: العلاقة بين نمو الثروات والأموال المستثمرة⁵. كما يمكن تعريفها بأنها: توضح العلاقة بين نتيجة المؤسسة في فترة معينة، والقيمة النقدية للوسائل المستخدمة في نفس هذه الفترة للوصول لهذه النتيجة⁶. ويمكن حساب المردودية بالعلاقة التالية⁷:

$$\text{المردودية} = \frac{\text{النتيجة}}{\text{الامكانات}}$$

¹ مبروكة حجار، مرجع سبق ذكره، ص 99.

² زواق الخواس، مرجع سبق ذكره، ص 7.

³ عدنان هاشم السامرائي، الإدارة المالية: المدخل الكمي، دار زهران، الأردن، 1997، ص 271.

⁴ مبروكة حجار، مرجع سبق ذكره، ص 100.

⁵ Pierre Vernimmen, *Finance d'entreprise*, 10^{ème} éd, édition dalloz, France, 2012, P265.

⁶ Georges Depallens et Jean-Pierre Jobard, *gestion financière de l'entreprise*, 10^{ème} éd, édition serey, France, 1990, P335.

⁷ Stéphane Griffiths, *gestion financière*, Édition chihab, Algérie, 1996, P55.

ويمكن تمييز نوعين من المردودية:

1. **المردودية المالية:** وتدرس العلاقة بين النتيجة المحققة وأموال المساهمين (الأموال الخاصة)¹. تحسب

المردودية المالية انطلاقا من معدل عائد الأموال المستثمرة². ويمكن حسابها باستعمال العلاقة التالية³:

$$\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة.}$$

2. **المردودية الاقتصادية:** تعد مقياسا لفعالية القدرات الاقتصادية لوسائل العمل⁴. وتحسب انطلاقا من

العلاقة التالية⁵:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{الفائض الاجمالي للاستغلال} / \text{الاموال المستثمرة.}$$

ويمكن تلخيص أثر الضريبة على المردودية فيما يلي⁶:

بالتركيز على المردودية المالية بمفهوم الربح تظهر آثار السياسة الضريبية بصورة مباشرة، حيث تعمل

هذه الأخيرة على الرفع من النتيجة الصافية للمؤسسة التي هي عبارة عن النتيجة الإجمالية مخصوما منها

مجموع الضرائب على الأرباح، كما هو مبين في المعادلة التالية:

$$\text{النتيجة الصافية} = \text{النتيجة الإجمالية} - \text{النتيجة الإجمالية} \times \text{معدل الضريبة على الأرباح}$$

فكلما كان معدل الضريبة على الأرباح مرتفعا كلما أدى ذلك إلى تخفيض حجم النتيجة الصافية،

وبالتالي انخفاض المردودية المالية بالمؤسسة ويحدث العكس في حالة انخفاض معدل الضريبة على أرباح

المؤسسة.

ويظهر تأثير السياسة الضريبية بصورة غير مباشرة على مردودية المؤسسة من خلال الآثار الإيجابية

المتأتية من قرار التمويل والاستثمار وما يترتب منهما من آثار ضريبية على المردودية المالية.

¹Alain Rivet, Gestion financière: Analyse et politique financières de l'entreprise, édition ellipses, France, 2003, P102.

²Jérôme Caby et Jacky Koehl, Analyse financière, e-node et Pearson édition, France, 2003, P111.

³Daniel Boussard, Etats financier et comptabilité, édition chihab, Algérien, 1995, P36.

⁴Léon Assaraf et autre, La gestion financière, 10^{ème} éd, édition d'organisation, France, 2000, P156.

⁵Daniel Boussard, OP.CIT, P36.

⁶حجار مبروكة، مرجع سبق ذكره، ص 109.

أما فيما يخص مساهمة السياسة الضريبية على تحقيق تنمية المؤسسة أولا وتحقيق التنمية الوطنية ثانيا، فتظهر من خلال مختلف الامتيازات والإعفاءات الممنوحة لتشجيع الاستثمارات وتشجيع الصادرات وهذا من أجل خلق فائض اقتصادي ومحاولة جلب العملة الصعبة على الترتيب.

ومن أجل تحقيق التكامل الاقتصادي تم توحيد الأنظمة الجبائية كما تم منح تحفيزات ضريبية للمؤسسات التي تنشط في مناطق الواجب ترقيتها وذلك من أجل النهوض بعجلة التنمية وتحقيق التوازن الجهوي، كل هذه التحفيزات الضريبية تعمل على تحقيق المردودية الاقتصادية للمؤسسة أولا ومن خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية للوطن.

المطلب الثالث: تأثير الضريبة على قرار الاستثمار وعلى معايير تقييم الاستثمارات

تؤثر الضريبة على كل من قرار الاستثمار وعلى معايير تقييم الاستثمارات، ونوضح ذلك فيما يلي:

الفرع الأول: أثر الضرائب على قرار الاستثمار

تؤثر الضرائب على قرار الاستثمار، وبالذات ضرائب الدخل من خلال تأثيرها على تيار المنافع الصافية المتوقعة من الفرص الاستثمارية قيد الدراسة، ويلعب نمط تيار المنافع الصافية ومدى تقلبها حول القيمة المتوقعة دورا في تحديد الاثر السلي للضريبة دخل الاستثمار، من حيث كون المنافع الصافية المتوقعة من الفرص الاستثمارية المتاحة موجبة ومنتظمة خلال العمر الانتاجي للمشروع، وإن فرض الضريبة أو زيادة معدلها سيؤثر على العائد الصافي ويخفضه بنفس القدر لجميع الفرص الاستثمارية المتاحة، وقد يؤدي إلى خروج بعض الفرص الحدية من خيارات المستثمر. أما إذا كانت المنافع الصافية لفرص الاستثمار المتاحة غير منتظمة (أي موجبة في بعض السنوات وسالبة في أخرى) فإن تأثير الضريبة على قرار الاستثمار سوف يتوقف على مدى سماح التشريع الضريبي بخصم الخسائر وترجيلها. ففي حالة عدم السماح بمثل هذا الخصم أو الترحيل فسوف يكون هناك أثرا تميزا لصالح بعض المشروعات أو الفرص الاستثمارية، وفي غير صالح البعض الآخر بالرغم من تساوي مجموعة المنافع الصافية المتوقعة من هذه الفرص. لذلك فإن الإدارة تأخذ في اعتبارها عند اتخاذ القرارات الرأسمالية آثار الضرائب عند تحليل البدائل الاستثمارية، حيث ينبغي تقييم المشروعات الاقتصادية باستخدام التدفقات النقدية المقدرة بعد الضرائب، وهذا ينطبق على أسباب تفضيل الإدارة لطريقة القسط المتناقص عند حساب الاهتلاك السنوي بالرغم من أن الاهتلاك لا يتضمن في حد ذاته تدفقا نقديا، أي أنه لا يدخل في محتوى المجرى النقدي للمؤسسة، لكنه يؤثر على التدفقات النقدية، بسبب تأثيره على الضرائب، حيث أنه كلما كان القسط السنوي للاهلاك مرتفعا (وكذلك بالنسبة لمعدل الضريبة) كلما يسهم في خفض الدخل قبل الضريبة وبالتالي يساعد على

خفض الضريبة وتسهم في رفعها. حيث يؤثر قسط الاهتلاك (المتناقص) على التدفقات النقدية داخل المؤسسة وذلك بتأثيره على الضرائب، ويقوم بتخفيضها وتأجيل دفع جزء متزايد من الضريبة السنوية إلى السنوات الأبعد، بالمقارنة مع القسط الثابت للاهتلاك. لذلك فإن ارتفاع معدل الضرائب المفروضة على نشاط منشآت الأعمال داخل الدولة من شأنه أن يسهم في اقتطاع نسبة لا يستهان بها من دخل هذه المنشآت (أو دخل المستثمرين). بمعنى أنه كلما تكون ضريبة الدخل تصاعدياً (ويزداد سعرها الحدي مع زيادة دخل المستثمر) كلما يكون مقدار الضريبة أكبر (أي العبء الضريبي أثقل) على الفرص الاستثمارية داخل الدولة، مما قد يسبب إعاقة نمو النشاط الاستثماري داخل الدولة، ويحبط خطط التنمية فيها التي تحتاج دائماً إلى تطوير نوعية وكمية الاستثمارات الضرورية لتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية. وبالتالي تؤثر على أرباح المساهمين في المشروعات أو المنشآت الاقتصادية¹.

الفرع الثاني: أثر الضرائب على معايير تقييم الاستثمارات

تعتمد المؤسسة في اتخاذ قرار الاستثمار واختيار بين المشاريع الاستثمارية على عدة معايير، وأكثر هذه المعايير استعمالاً هي: معيار صافي القيمة الحالية، مدة استرجاع رأس المال المستثمر، ومعيار المعدل الداخلي للمردودية.

وتعتمد جميع المعايير سالفه الذكر، على التدفقات النقدية الصافية قبل تحيينها حيث يتم حسابها كما يلي:

$$\text{التدفقات النقدية الصافية} = \text{النتيجة الاجمالية} \times (1 - \text{معدل الضريبة}) + \text{الاهتلاك}$$

ونلاحظ من خلال القانون أن:

- إذا كانت المؤسسة تخضع لمعدل ضريبة مرتفع فهذا يخفض من قيمة التدفقات النقدية الصافية الحالية.
- أما إذا كان معدل الضريبة منخفض، فإن ذلك يحقق لها تدفقات نقدية صافية حالية مرتفعة ما يؤثر على قبول أو رفض المشروع.

1. تأثير الضريبة على صافي القيمة الحالية: صافي القيمة الحالية عبارة عن الفرق بين القيمة الحالية

للتدفقات النقدية ومبلغ الاستثمار المبدئي، وتظهر معادلتها بالصورة التالية²:

$$VAN = \sum_{p=1}^n C_p (1 + t)^{-p} - I_0$$

¹قاسم ناجي حمدي، مرجع سبق ذكره، ص115-118.

²Jean Barreau et autre, *Gestion financière: Manuel et applications*, 13^{ème} éd, Dunod édition, France, 2004, P341.

يعتبر أسلوب صافي القيمة الحالية من أهم الأساليب المستخدمة في الاختيار بين المشاريع الاستثمارية¹، ليكون المشروع الاستثماري مقبولاً، يجب أن يكون معيار صافي القيمة الحالية موجب (أكبر من الصفر)، ويكون أكثر أهمية كلما كان هذا المعيار أكبر قيمة².

$$\sum_{P=1}^n C_P (1 + t)^{-P} - I_0 \Leftrightarrow VAN < 0$$

أي أن التدفقات النقدية السنوية المالية أكبر من الاستثمار المبدئي، وتتأثر القيمة الحالية الصافية بمعدل الضريبة على أرباح الشركات لأن فرض هذه الضريبة يؤثر على التدفقات النقدية الحالية. وبالتالي احتمال تغيير قرار الاستثمار. وبهدف تشجيع الاستثمار وذلك برفع قيمة التدفقات النقدية السنوية للمشاريع الاستثمارية منح المشرع الضريبي الجزائي من خلال الإصلاحات الضريبية تخفيضات وإعفاءات لصالح المؤسسات³.

2. تأثير الضريبة على مدة استرجاع رأس المال المستثمر (فترة الاسترداد): تعرف مدة استرجاع رأس المال المستثمر على أنها: "عدد السنوات اللازمة لتصبح التدفقات النقدية الصافية مساوية للاستثمار المبدئي"⁴.

كما تعرف أيضاً على أنها: عدد السنوات التي تأخذها المنشأة لتغطية استثمارها الأصلي وذلك من صافي التدفقات السنوية النقدية⁵.

يكتسب في هذه الحالة المشروع الاستثماري أهمية أكبر ومخاطرة أقل كلما كانت هذه الفترة قصيرة، وهذا ما تسعى السياسة الضريبية الوصول إليه من خلال خفض معدلات الضرائب ومنح الإعفاءات التي من شأنها العمل على رفع قيمة التدفقات النقدية للاستثمار وبالتالي استرجاع تكلفة الاستثمار المبدئي في أقل مدة ممكنة وهذا ما يشجع على الاستثمار⁶.

¹ مبروكة حجار، مرجع سبق ذكره، ص 101.

² Jean Barreau et autre, OP.CIT, P342.

³ مبروكة حجار، مرجع سبق ذكره، ص 101.

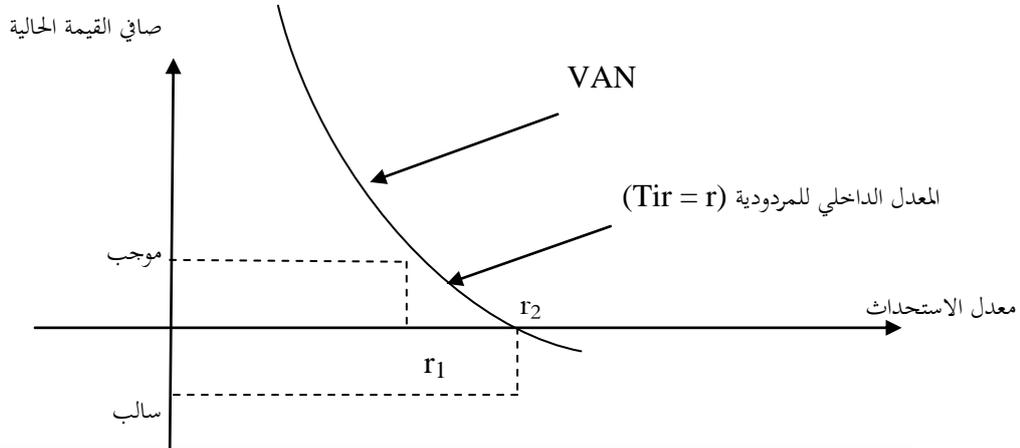
⁴ Richard Brealey et autre, Principes de gestion financière, 8^{ème} éd, pearson édition Paris, France, 2006, P.98.

⁵ محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص 185.

⁶ مبروكة حجار، مرجع سبق ذكره، ص 102.

3. تأثير السياسة الضريبية على المعدل الداخلي للمردودية: العديد من المؤسسات تستخدم معدل الداخلي للاستثمار كمعيار اختيار للاستثمار¹، ويعرف على أنه: "معيار التحيين الذي يعدم معيار صافي القيمة الحالية"². والشكل الموالي يوضح العلاقة بين صافي القيمة الحالية والمعدل الداخلي للمردودية.

شكل رقم (01-02): العلاقة بين صافي القيمة الحالية والمعدل الداخلي للمردودية



المصدر: مبروكة حجار، أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة: حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف "POLYBEN"، مذكرة ماجستير، تخصص استراتيجية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006/2005، ص.102.

يعمل المعدل الداخلي للمردودية على تحديد مدى مردودية الاستثمار أو عدم مردوديته، فكلما كان هذا المعدل صغير ويقترّب من تكلفة رأس المال، فكلما عبر عن عدم مردودية الاستثمار وبالتالي يعمل المعدل الداخلي للمردودية على تحديد مدى مردودية الاستثمار أو عدم مردوديته، فكلما كان هذا المعدل صغير ويقترّب من تكلفة رأس المال كلما عبر عن عدم مردودية الاستثمار وبالتالي يفترض على المستثمر عدم اللجوء إلى هذا الاستثمار ومحاولة اختيار استثمار آخر. وتؤدي الضرائب المفروضة على أرباح الشركات إلى التخفيض من قيمة التدفقات النقدية الحالية وهذا ما يجعل المعدل الداخلي للمردودية ينخفض و بالتالي كبح الاستثمار. وبغرض رفع قيمة المعدل الداخلي للمردودية، ثم منح تخفيضات وإعفاءات ضريبية فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات. بالإضافة إلى الرسوم المفروضة على المؤسسة وهذا ما أدى إلى زيادة التدفقات النقدية الحالية وبالتالي تشجيع الاستثمار³.

¹Richard Brealey et autre, OP.CIT, P101.

²IBID, P100.

³مبروكة حجار، مرجع سبق ذكره، ص102-103.

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل، قمنا بتقديم المفاهيم العامة للضريبة بوصفها اقتطاعاً مالياً يدفعه المكلفون لتحقيق مصالحهم واشباع احتياجاتهم. وتطرقنا إلى أنواع الضرائب التي تفرض على المؤسسة، والتحفيزات المتعلقة بها، مبرزين الاختلاف حول أهمية هذه الحوافز حيث انقسمت الآراء بين مؤيد ومعارض.

ويمكن القول أن الضرائب سلاح ذو حدين، فمن جهة تقتطع جزءاً من أرباح المؤسسة المكلفة بها، ما يترتب عنه الحد من قدراتها على الاستثمار، ومن جهة أخرى تعد أهم ممول للخزينة العامة، الذي يمكن الدولة من الانفاق على مختلف مستلزمات الحياة العامة، وإقامة البنى التحتية ومختلف المرافق التي تعطي ميزة لجذب الاستثمار والتأثير على القرارات الاستثمارية.

الفصل الثالث:

دراسة استقصائية

للمؤسسات الانتاجية لولاية

قالمة

مقدمة الفصل

بعد استيفائنا للجزء الأول من الدراسة والمتمثل في الجانب النظري، حيث تطرقنا فيه إلى الخلفية النظرية للدراسة، سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على عينة من المؤسسات الإنتاجية الناشطة على مستوى ولاية قالمة، ولقد قسمنا دراستنا التطبيقية هذه إلى قسمين: الأول نجمع فيه المعلومات بطريقة الاستبيان، وذلك لتقصي وجهات نظر متخذي القرار بهذه المؤسسات حول الآثار المباشرة للضرائب على قرار الاستثمار في المؤسسات، أما القسم الثاني فيخصص لمعرفة أثر الضرائب غير المباشر على قرار الاستثماري من خلال تأثيرها على مردودية الاستثمار، وذلك إنطلاقاً من تحليل القوائم المالية لهذه المؤسسات.

وعليه، سنتناول من خلال هذا الفصل ما يلي:

- التعريف بالمؤسسات محل الدراسة.
- منهجية الدراسة وخطواتها الاجرائية.
- تحليل نتائج الاستبيان.
- التأثير الضريبي على مردودية المؤسسات محل الدراسة.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسات محل الدراسة

تطلب منا استكمال الجانب التطبيقي للدراسة التنقل إلى المؤسسات الإنتاجية الناشطة على مستوى ولاية قلمة، لذلك خصصنا هذا المبحث لتقديم تعاريف لهذه المؤسسات محل الدراسة (أنظر الملحق رقم 03).

المطلب الأول: المؤسسات الناشطة في مجال الصناعة الغذائية

الفرع الأول: مؤسسة مطاحن مرمورة

انبثق رياض قسنطينة سنة 1982 في الأول عن شركة سنباك التي تحولت بعدها إلى شركة بالأسهم وهيكلت سنة 1989، بعدها تحولت إلى مجمع صناعي كبير يضم مؤسسة إنتاج وتسويق السميد، العجائن الغذائية، الكسكس وتكعيب النخالة، ويتكون المجمع من مجموعة من الشركات التابعة.

تأسس هذا الفرع في 1989 في إطار تجديد المؤسسات، وقد استقل في شهر ماي 1990، لكن في ديسمبر 1997 تم تحويل اسم المؤسسة الفرعية إلى المؤسسة الفرعية "مطاحن مرمورة قلمة" وهذا طبقا للنظام الأساسي لإنشاء المؤسسة العمومية الاقتصادية ذات الأسهم (spa) بتاريخ 1997/12/24 وتشمل هذه الأخيرة وحدتين انتاجيتين:

- مطاحن بوشقوف والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية 850 قنطار في اليوم.
- مطاحن هليوبوليس والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية 650 قنطار في اليوم.

1. الوحدة الانتاجية هليوبوليس: تقع الوحدة الإنتاجية والتجارية بدائرة هليوبوليس على بعد 5 كلم شمال ولاية قلمة، بوتربع الوحدة على مساحة تقدر بـ 12500 متر مربع. يتركز نشاط الوحدة أساسا على إنتاج السميد العادي والممتاز وذلك باستخدام المادة الأولية وهي القمح الصلب وتبلغ قدرته الإنتاجية 650 قنطار يوميا وحوالي 18000 قنطار في الشهر.

2. الوحدة الانتاجية بوشقوف: تقع وحدة مطاحن مرمورة بوشقوف على حافة وادي سيوس بلدية بوشقوف، ولاية قلمة. نشاط الوحدة يقتصر على تصنيع وتسويق السميد العادي والممتاز، وذلك باستخدام المادة الأولية والوحيدة وهي القمح الصلب، أما مجال نشاطها فهو وطني.

الفرع الثاني: مؤسسة المصبرات عمر بن عمر

تأسست سنة 1984، متخصصة في إنتاج الطماطم المعلبة، الهريسة والمرى، وتم إنشاء فرع جديد تابع لها ينتج الطماطم المصبرة فقط سنة 2006، يقدر عدد العاملين في المؤسسة بـ 530 عامل منهم 30 إطار و65 عامل منفذ و385 عامل مطبق. وتبلغ قدرتها الانتاجية كما يلي:

- الطماطم المصنعة على مستوى بلدية الفجوج تقدر بـ 1500 طن يوميا.
- الهريسة ومرى المشمش تقدر قدرتها الانتاجية بـ 10 طن في الساعة.

الفرع الثالث: مطاحن عمر بن عمر

بعد الأبحاث والدراسات التمهيديّة لإعداد المشروع من بينها التركيز على المنطقة الجغرافية من الناحية البيولوجية ودراسة إمكانية التمويل، تقرر إنشاء مطاحن عمر بن عمر للسميد بمنطقة الفجوج بولاية قالمه حيث تقع في الشمال الشرقي للولاية بحوالي 04 كلم، وتقدر مساحة المؤسسة بـ 42500 كم حيث شرع في بنائها في 28 ماي 2000 ودامت مدة الإنجاز حوالي 18 شهرا.

تتمتع مطاحن عمر بن عمر بقدرة إنتاجية تقدر بـ 700 طن يوميا، ويقدر عدد العمال حاليا بالمؤسسة (مطاحن عمر بن عمر) بـ 776 عامل يتوزعون بين 65 إطار و100 عامل منفذ و611 عامل تطبيقي.

أما فيما يخص القدرة التخزينية للمؤسسة فهي تقدر بـ 11 مخزن مخصص للمادة الأولية القمح وكذلك مخزين يحتويان على المنتج النهائي (السميد).

وفي إطار تنويع المنتج فتحت المؤسسة وحدة إنتاج للعجائن الغذائية تم تأسيسها عام 2009 ببلدية الفجوج حيث تقع الجهة اليسرى للمطاحن وهي تابعة لها إداريا ويتميز هذا الفرع بما يلي:

- قدرة إنتاجية معتبرة في مجال إنتاج المواد الغذائية الإستهلاكية.
- التحكم الكبير في تقنيات الإنتاج.
- وجود مخبر بحيث يسمح بمراقبة ومتابعة نوعية وجودة المنتجات باستمرار.

الفرع الرابع: مؤسسة عبيدي محمد للمصبرات الغذائية

تم إنشاء مجمع عبيدي سنة 2002، حيث إرتكز على المطاحن لإنتاج مادة الفرينة فقط، وفي جوان 2006 بدأ المجمع في التوسع، حيث تم إنشاء وحدو إنتاج مواد التغليف والتعبئة الخاصة بالقمح ومشتقاته، تطبيقا لاستراتيجية التكامل الأفقي.

بعد ذلك تم إنشاء مركب عبيدي للمصبرات الغذائية (ZIMBA) سنة 2011، حيث قدر رأس مال المؤسسة في بدايتها بـ: 112500000,00 دينار جزائري وقد استمر هذا الرقم في التطور مع تطور نشاطها وزيادة إنتاجها.

الفرع الخامس: مطاحن عبيدي

مطاحن عبيدي تابعة لمجمع عبيدي لإنتاج المواد الغذائية والمصبرات ومواد التغليف والتعبئة، وتعد المطاحن المتخصصة في إنتاج الفرينة أكبر فرع في المجمع المتواجد بولاية قالمة، وهو يعتبر المشروع الأهم في المجمع نظرا لرقم أعماله الكبير، وكذا اعتبار أن المادة المنتجة ذات استهلاك واسع، برأس مال يقدر بـ 135000000 دينار جزائري.

الفرع السادس: مؤسسة تكرير السكر

إن وحدة تكرير السكر بقالمة كانت في الماضي تابعة للمؤسسة الوطنية للسكر والتي تأسست بموجب المرسوم رقم 82-454 المؤرخ في: 1982/12/11 لكن بعد ذلك تمت خصصتها.

تتربع هذه المؤسسة على مساحة تقدر بـ 16 هكتار، وتقع شمال ولاية قالمة، حيث تبعد عن وسط المدينة بحوالي 1 كلم.

تعمل المؤسسة بطاقم عمالي يضم حوالي 296 عامل، بطاقة إنتاجية 330 طن في اليوم. تنتج المؤسسة السكر المبلور وسكر قطع.

الفرع السابع: مؤسسة بني فوغال

هي مؤسسة متخصصة في إنتاج الحليب، بمنطقة الفحوج بولاية قالمة، حيث تقع في الشمال الشرقي للولاية بحوالي 04 كلم، بمحاذاة مطاحن بن عمر.

الفرع الثامن: مؤسسة بوكبو للمشروبات

مؤسسة متخصصة في إنتاج المشروبات الغازية، على طريق بلخير، بجوار مركب الدرجات والدرجات النارية، تنتج قارورات ذات 02 لتر، 01 لتر و20 سنتلتر.

الفرع التاسع: مؤسسة فنجال

مؤسسة متخصصة في إنتاج المياه المعدنية والمشروبات الغازية، تنشط في إقليم طبيعي ثري بالمنابع المعدنية الغنية بالتركيبية الكاملة من الكالسيوم والمغنيزيوم وغيرها من العناصر، وهو ما أهلها سنة 2009 للفوز بجائزة النجمة الدولية للنوعية المقامة بجنيف - سويسرا. فيما يخص منتوجه، فهو ينتج قارورات ذات سعة 1,5 لتر بالنسبة للمياه المعدنية، وقارورات ذات السعة 1 لتر، 2 لتر، إضافة إلى قارورات ذات سعة 33 سنتلتر بالنسبة للمشروبات الغازية.

المطلب الثاني: المؤسسات الناشطة في مجال مواد البناء والخرسانة

الفرع الأول: المؤسسة الوطنية للرخام

تأسست مؤسسة الرخام بسكيكدة سنة 1983، على يد خبراء ومهندسين من إيطاليا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 83/443 المؤرخ في 1983/7/16 والمتعلق بإعادة هيكلة الشركات، حيث انبثقت عن المؤسسة الوطنية للأبحاث المنجمية "سوناريم".

تقع وحدة قلمة للرخام ببلدية بومهرة أحمد، على الطريق الوطني الرابط بين بلديتي بومهرة أحمد وجباله خميسي، نشاطها الأساسي استخراج، تحويل، وبيع الرخام. أما نشاطها الثانوي فهو بيع بقايا الرخام والركام. تبلغ قيمة رأسمالها الاجتماعي 345000000,00 دينار جزائري.

الفرع الثاني: مؤسسة بن مساهل للخرسانة ومواد البناء

تأسست مؤسسة بن مساهل سنة 2009، بدأت النشاط الانتاجي كمنحجرة، ثم توسعت إلى مصنع الخرسانة ومواد البناء سنة 2013، تشغل المؤسسة أكثر من 110 عمال. تقع في بلدية الفجوج.

الفرع الثالث: مؤسسة تواتي لإنتاج الآجر

تقع مؤسسة تواتي في قرية برج صباط، بلدية واد الزناتي، تقوم المؤسسة بإنتاج منتجاتها انطلاقا من المادة الأولية المتمثلة في الطين وتمثل مخرجاتها في الآجر والقرميد.

الفرع الرابع: شركة "NFIDSA s.i.t" للدهان

تقوم المؤسسة بإنتاج الدهن، الطلاء والأصباغ إضافة إلى حبر المطابع تقع في قرية واد فراغة، بلدية بوشقوف.

الفرع الخامس: شركة رياض لصناعة الآجر

تقع المؤسسة في بلدية بن جراح، أنشأت سنة 1995، تقوم باستخراج المادة الأولية المتمثلة في الطين، وتحوله إلى المنتج النهائي المتمثل في الآجر، تشغل حوالي 93 عامل.

الفرع السادس: القالمية للبلاط

هي شركة تضامن، مقرها الاجتماعي حي 8 ماي 1945 بلدية بومهرة أحمد، متخصصة في إنتاج البلاط.

الفرع السابع: مؤسسة سهيلي للمنتجات المصنعة من الخرسانة

هي مؤسسة ذات الشخص الوحيد، تنشط في مجال الإنتاج الصناعي للمنتجات المصنعة من الخرسانة والجبس، تقع في منطقة النشاط التجاري رقم 18 بلخير قالمة.

الفرع الثامن: مؤسسة بورجبية للطوب

هي مؤسسة متخصصة في إنتاج الطوب والمنتجات المصنعة من الخرسانة والجبس، تقع في حي زيادة شريف بلدية الفجوج ولاية قالمة.

الفرع التاسع: مؤسسة شماخ للبياط

هي مؤسسة ذات الشخص الوحيد، تنتج البلاط بأنواعه، مقرها بومهرة أحمد "طريق لخزارة" ولاية قالمة.

المطلب الثالث: المؤسسات الناشطة في مجالات أخرى

الفرع الأول: مركب الدرجات والدراجات النارية

تأسس المركب الصناعي بعقد تأسيسي في 24 ماي 1970 من طرف الشركة الوطنية للبناء الميكانيكي بشراكة جزائرية ألمانية عام 1967 برأسمال قدره 890000000 د ج وهذا عن طريق الإنتاج اليدوي.

في 1978 شهد المركب خروج المؤسسة الألمانية وتم تسليم المركب إلى السلطات الجزائرية وبعد إعادة الهيكلة قامت الحكومة في جانفي 1983 بتقسيم شركة سونا كومي إلى 11 مؤسسة تختص كل وحدة في إنتاج منتج خاص أما مركب الدراجات والدراجات النارية فأصبح تابعا لمؤسسة إنتاج وسائل النقل الخاصة الموجودة حاليا بتيارت.

في 22 ديسمبر 1987 أصبح مقر مؤسسة الدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها بقلمة طبقا لمرسوم حكومي 87-282 حيث أدخلت تعديلات على منتجاتها من خلال الدراسات التي قام بها التقنيين التابعين للمركب مما ساهم في توسيع نشاطها.

إن نشاط المركب الرئيسي هو التكفل بعملية إنتاج و صناعة الدراجات و الدراجات النارية و تطبيقاتها و بالتالي فإن نشاطها ينصب في هذا الميدان ومن أهم منتجاتها :

- (Fauteuil roulant) أرائك متحركة.
- (Vélo à maison) الدراجات المنزلية الرياضية.
- (Moteur stationnaire) المحركات.
- (Cycles moto) الدراجات
- (Cycles) الدراجات العادية.

ويتم تنفيذ هذه النشاطات من خلال فروعها.

الفرع الثاني: مركز تربية الدواجن بومهرة أحمد

هي مؤسسة عمومية اقتصادية، تابعة للديوان الجهوي للدواجن أم البواقي، تنشط في مجال التسمين الصناعي للدواجن والتفريخ الصناعي للبيض، تشغل 92 عامل، يقدر رأسمالها الاجتماعي بـ: 549000000,00 دينار جزائري.

الفرع الثالث: مجمع الدواجن للشرق "وحدة أغذية الأنعام بوضرة"

وحدة أغذية الأنعام هي وحدة تابعة لمجمع الدواجن للشرق تقع في بلدية بوضرة يتمثل نشاطها في توفير الأغذية الخاصة بالدواجن و هذه المرحلة جزء من مرحلة حياة المنتج، فالمجمع مقسم إلى عدة وحدات، حيث نجد وحدة تهتم بالبيض إلى مرحلة معينة ثم تأتي مرحلة الاهتمام بالصيضان في وحدة أخرى وبعد نموها إلى حد معين

يتم إرسالها إلى وحدة بوضرة لتغذيتها وبعد ذلك ترسل إلى المذابح كوحدة أخيرة وكمرحلة أخيرة من مراحل حياة المنتج لتلبية الطلب على اللحوم البيضاء في عدة مناطق.

الفرع الرابع: مؤسسة صالح صالح

هي شركة ذات الشخص الوحيد صالح صالح "la procod"، تقع في طريق بلخير، تنتج مواد التجميل بمختلف أنواعها.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للمبحث الميداني

يتناول هذا المبحث وصفا لمنهج الدراسة وأفراد عينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وكيفية إعدادها، إلى جانب استخدام بعض الأدوات الإحصائية في التحليل.

المطلب الأول: منهجية البحث الميداني

الفرع الأول: منهج الدراسة الميدانية

تم اعتماد المنهج الوصفي في عرض البيانات والمنهج التحليلي في تحليل النتائج، نظرا لتوافقه مع أهداف ومراحل الدراسة.

الفرع الثاني: مصادر جمع البيانات والأدوات المعالجة الإحصائية

تطلبت منا دراستنا لهذا الموضوع تقسيم الدراسة التطبيقية إلى قسمين كما يلي:

- تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال البحث الميداني، وذلك بتوزيع إستبانه كأداة رئيسية يعول عليها في جمع البيانات، وقد صممت لتغطي معظم جوانب الموضوع، حيث تم تقسيمها إلى قسمين، الأول يحتوي على بعض الخصائص والسمات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، في حين يحتوي الثاني على الأسئلة الخاصة بمحاور الدراسة، وجهت فيما بعد لأفراد العينة. (أنظر الملحق رقم 01).
- الحصول على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات التي وزع على مستواها الإستيبيان.

المطلب الثاني: عينة الدراسة

الفرع الأول: وصف العينة

تحقيقا للاستفادة القصوى من إجابات المبحوثين، وبغرض الوصول إلى نتائج أكثر دقة تم أخذ عينة مكونة من الأطراف ممن لهم صلة بالموضوع وهم صناع القرار في المؤسسات الانتاجية الناشطة على مستوى ولاية قلمة، حيث توجهنا إلى مديرية المنافسة والأسعار لطلب قائمة المؤسسات المستهدفة حيث بلغ عدد المؤسسات المتنقل إليها 33 إلا أن هناك مؤسسات لم نوفق في جمع معلومات بشأنها، وبالتالي أسقطت من دراستنا، وذلك للأسباب الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-03) : المؤسسات الملغاة

الرقم	المؤسسة	العوائق
01	مصبرات الجنوب، بومهرة أحمد.	متوقفة عن النشاط منذ سنة.
02	غريب للسيراميك، حي الاخوة رحابي.	الدفع الجزافي للضريبة.
03	ميتاليك للبلاط، النشماية.	متوقفة عن النشاط.
04	قتاتة للبلاط، برج صباط.	متوقفة عن النشاط.
05	هيليوجاد للمياه المعدنية، هيليوبوليس.	06 أشهر من النشاط فقط.
06	مصبرات عمر بن عمر، بوعاتي محمود.	عدم الاستقبال.
07	خمائر الشرق، بوشقوف.	متوقفة عن النشاط.
08	حمودة للفلين، مجاز الصفاء.	متوقفة عن النشاط.
09	حمري لمواد البناء، مجاز عمار.	عدم الاستقبال.
10	عمر بن عمر للزروع، الفجوج.	رفض ملء الاستثمارات.

المصدر: من إعداد الطالبتين.

وبالتالي فقد بلغ عدد المؤسسات التي وزع على مستواها الاستبيان 24 مؤسسة، ولما كان بالإمكان توزيع أكثر من استبانة على مستوى المؤسسة الواحدة نظرا لتعدد المشاركين في صناعة القرار ببعض المؤسسات، فقد بلغ عدد أفراد العينة المستجوبون 49 فردا. ولقد تم استرداد الاستبانات كلها وأخذها بعين الاعتبار نظرا لاكتماها، بمعدل استجابة 100%، ويعود السبب في ارتفاع هذا المعدل إلى المتابعة الحثيثة للمؤسسات موضوع الدراسة من خلال الزيارات المباشرة ومقابلة المستجوبين ومساعدتهم عند الحاجة في توضيح أسئلة الإستبانة.

جدول رقم (02-03): الاستثمارات الموزعة، المستردة، والمقبولة على مستوى المؤسسات محل

الدراسة

رقم	المؤسسة	الاستثمارات الموزعة	الاستثمارات المستردة	الاستثمارات المقبولة
01	عمر بن عمر للمصبرات، الفجوج.	05	05	05
02	بني فغال للحليب، الفجوج.	02	02	02
03	شماخ للبلاط، بومهرة أحمد.	01	01	01

01	01	01	المركب الوطني للدراجات والدراجات النارية، قلمة.	04
02	02	02	مطاحن مرمورة، وحدة هيليوبوليس.	05
02	02	02	مطاحن مرمورة "وحدة بوشقوف".	06
03	03	03	الشركة الوطنية للرخام، بومهرة أحمد.	07
01	01	01	رياض للآحور، بن جراح.	08
02	02	02	مؤسسة تكرير السكر، قلمة.	09
02	02	02	مؤسسة بورجية للطوب، الفجوج.	10
01	01	01	مؤسسة بوكبو، قلمة.	11
02	02	02	مركز تربية الدواجن، بومهرة أحمد.	12
01	01	01	مجمع الدواجن للشرق "وحدة أغذية الأنعام بوضروة".	13
02	02	02	شركة تواتي لإنتاج الآجر.	14
02	02	02	شركة "NFIDSA s.i.t" للدهان، بوشقوف.	15
02	02	02	مؤسسة بن مساهل للخرسانة، الفجوج.	16
02	02	02	مطاحن بلعبيدي، بن سميح.	17
02	02	02	عبيدي محمد للمصبرات، بن سميح.	18
08	08	08	مطاحن عمر بن عمر، الفجوج.	19
02	02	02	مؤسسة فنجال، طريق بن سميح.	20
01	01	01	مؤسسة سهيلي للمنتجات المصنعة من الخرسانة، بلخير.	21
01	01	01	مؤسسة صالح صالح، طريق بلخير.	22
02	02	02	القلمية للبلاط، بو مهرة أحمد.	23
49	49	49	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبتين.

فيما يخص القوائم المالية الخاصة بهذه المؤسسات، فإننا تحصلنا على ميزانيات وجداول حسابات نتائج بعض المؤسسات للسنوات من 2012 إلى 2015 (أنظر الملحق رقم 02)، وتعدر علينا الحصول على قوائم المؤسسات الأخرى بسبب رفض مسؤوليها تزويدنا بها.

جدول رقم (03-03): قائمة المؤسسة التي تحصلنا على قوائمها المالية

الرقم	اسم المؤسسة
01	وحدة مطاحن مرمورة هيليوبوليس.
02	الشركة الوطنية للرخام "ENAMARBRE".
03	شركة "NFIDSA s.i.t" للدهان.
04	مجمع دواجن الشرق.
05	مركز تربية الدواجن بومهرة.
06	مركب الدراجات والدراجات النارية.
07	مطاحن عمر بن عمر.
08	مؤسسة تواتي للآجر.
09	مؤسسة القالمية للبلاط.
10	مؤسسة بن مساهل للخرسانة.

المصدر: من إعداد الطالبتين.

الفرع الثاني: حدود الدراسة

لقد تم إجراء هذه الدراسة ضمن حدود مكانية وزمنية وبشرية:

- الحدود المكانية: اشتملت المؤسسة على عينة من المؤسسات الانتاجية الناشطة على مستوى ولاية قالمة.
- الحدود الزمنية: ارتبطت الدراسة الميدانية بمجال زمني حيث امتدت ما يقارب الشهر ونصف (طيلة شهر ماي ونصف شهر جوان) بينما تغطي الدراسة التحليلية للقوائم المالية للمؤسسات الفترة: النصف الأول من شهر جوان.
- الحدود البشرية: تستند هذه الدراسة إلى إجابات وآراء وتوقعات صناع القرار الاستثماري في المؤسسات، والشاغلين للمناصب التالية:
 - مديرين.
 - مدراء ماليين.
 - محاسبين.

المطلب الثالث: تحضير الاستبيان وتوزيعه وأدوات المعالجة الاحصائية

سنحاول من خلال هذا المطلب شرح عملية تحضير الاستبيان ونشره على أفراد العينة المستهدفة.

الفرع الأول: تحضير الاستبانة

لقد حاولنا قدر الإمكان تصميم أسئلة واضحة وبسيطة قابلة للفهم على اعتبار أن المبحوثين على دراية بالموضوع، وعليه تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

- إعداد إستبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- عرض الاستبانة على الأستاذ المشرف من أجل معرفة مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
- طرح الاستبيان على أساتذة التحكيم.
- تعديل الاستبانة حسب ما رآه الأستاذ المشرف وأساتذة التحكيم.
- توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

وقد حكم الاستبيان من طرف الأساتذة التالية أسماؤهم:

جدول رقم (03-04): قائمة أساتذة تحكيم الاستبيان

الرقم	إسم الأستاذ	القسم
01	الأستاذ بوناب محمد.	علوم التسيير.
02	الأستاذ قلاب ذبيح لياس.	علوم التسيير.
03	الأستاذة رجال فيروز.	علوم التسيير.
04	الأستاذة بن ناصر أمال.	علوم التسيير.
05	الأستاذ خمقاني بدر الزمان.	علوم التسيير.
06	الأستاذ لعفيفي الدراجي.	علوم التسيير.
07	الأستاذة عمر عبدة سامية.	علوم التسيير.
08	الأستاذ بخاخشة موسى.	علوم التسيير.
09	خلوفي سليم.	العلوم الاجتماعية.

المصدر: من إعداد الطالبتين.

الفرع الثاني: وصف الاستبانة

تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

1. **القسم الأول:** يتكون من أسئلة عامة تتعلق بالبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة ويتكون 06 من فقرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المنصب الوظيفي، سنوات الخبرة).
2. **القسم الثاني:** يتكون هذا الجزء من 34 سؤالاً، بحيث تمت الاستفادة من الخلفية النظرية في صياغة هذه الأسئلة بناءً على فرضيات الدراسة، مع مراعاة أنها تغطي جوانب البحث، وقد وزعت هذه الأسئلة على ثلاث محاور كما يلي:
 - 1.2 **المحور الأول:** بعنوان تأثير الضريبة على مصادر التمويل، ويتكون من 13 سؤال.
 - 2.2 **المحور الثاني:** تأثير التحفيز على عملية إتخاذ قرار الاستثمار، ويتكون من 12 سؤال.
 - 3.2 **المحور الثالث:** عنوانه تأثير الضرائب على قرار الاستثمار، ويتكون من 9 أسئلة.

الفرع الثالث: توزيع الاستبانة

بعد أن تم إعداد الاستبيان بشكل نهائي والموضح في الملحق رقم (01) في جاءت بعدها مرحلة توزيعه على العينة المستهدفة، حيث تمت هذه العملية بالاعتماد على عدة قنوات قصد الوصول إلى أفراد العينة المستهدفة، وبصفة عامة اعتمدنا على الطرق التالية في توزيع استمارات الاستبيان:

- التسليم المباشر الاستبانة على أفراد العينة العاملين بالمؤسسات الاقتصادية موضوع الدراسة، ومحاولة شرح الهدف من توزيعها وإبعاد الغموض الذي قد يكتنفها.
- الاستعانة بالغير في توزيع الاستمارات.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان

المطلب الأول: تفرغ المعطيات وأساليب المعالجة الإحصائية:

الفرع الأول: تفرغ المعطيات

قمنا في هذه المرحلة بفرز وتحليل الإجابات المتضمنة في الاستمارة قصد بناء قاعدة معطيات، والتي يتم إعدادها على برنامج excel 2010، حيث تم تفرغ الإجابات من الاستمارات المعتمدة في شكل جدول مصفوفي يتضمن 51 سطر و 41 عمود حيث تم تخصيص كل خانة لكل جواب في الاستمارة، وبهذا تحصلنا على قاعدة معطيات للاستبيان تتكون من (49 X 40) والتي تساوي 1960 معطية، وتم تقديم هذه المعطيات بالاعتماد على الأسلوبين التاليين:

- بالنسبة لأسئلة الجزء الأول (المتعلق بالمعلومات الشخصية للعينة) يرمز لخيار الإجابة عليها بعلامة (X) داخل المربع المناسب.
- بالنسبة لباقي الأسئلة تم اعتماد مقياس (ليكرت likert) خماسي الدرجات، وهو كما يلي حسب القياس النسبي في تحديد وتقييم آراء المستجوبين في كل فقرة كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (03-05): مقياس ليكرت likert الخماسي

الفئة	1	2	3	4	5
القياس النسبي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبتين

الفرع الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية:

إن معالجة البيانات المجمعة بالأدوات الإحصائية الصحيحة والمناسبة لطبيعة ولأهداف الدراسة يلعب دوراً مهماً مهما كانت دقة هذه البيانات وكميتها، وفي دراستنا هذه اعتمدنا على برنامج Spss 20 (حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية) statistiques package for social science.

حيث يعد هذا البرنامج من أكثر البرامج استخداماً من قبل الباحثين في إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة، ومن خلال هذا البرنامج تم استعمال بعض الأدوات الإحصائية المعروفة وهي:

- إختبار ألفا كرونباخ للتأكد من صحة ومصداقية الاستبيان المستعمل في الدراسة.
- التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديموغرافية.
- التمثيل البياني.
- حساب المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، والقيمة المعنوية لتحديد إجابات أفراد العينة حول عبارات الاستبيان.
- إختبار (test-t) في إختبار الفرضيات.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة:

الفرع الأول: صدق أداة الدراسة

قبل القيام بتحليل بيانات الاستبيان لابد من التأكد من موثوقية أداة القياس المستخدمة، حيث تعكس الموثوقية هنا درجة ثبات أداة القياس.

معامل ألفا كرونباخ: يستخدم معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات أداة الدراسة من ناحية الاتساق الداخلي لعبارات الأداة، والنسبة الاحصائية المقبولة هي: 60%، والجدول التالي يوضح معامل ألفا كرونباخ الخاص بالدراسة.

جدول رقم (03-06): معامل ألفا كرونباخ لقياس درجة ثبات الدراسة.

عدد أسئلة المحاور	معامل ألفا كرونباخ
34	80.60%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss 20

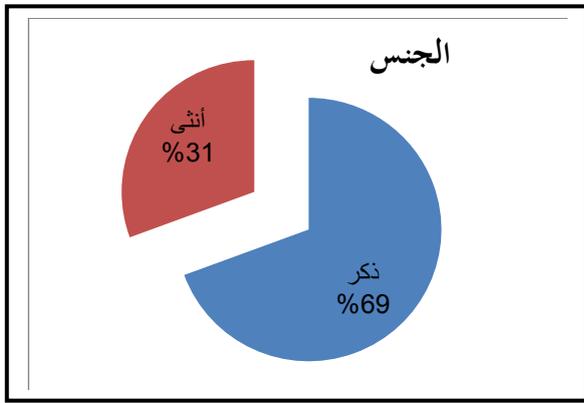
يبين معامل ألفا كرونباخ مدى صدق أداة الدراسة، حيث بلغ نسبة (80.60%) وهي نسبة مقبولة جداً إحصائياً، وهذا يعني أنه إذا أعيد توزيع الاستبيان على نفس العينة فإن نسبة (80.60%) سيعيدون نفس إجاباتهم الأولى، مما يدل على قوة ثبات أداة الدراسة.

الفرع الثاني: التحليل الإحصائي للمتغيرات الديمغرافية

1. الجنس:

نلاحظ من خلال الجدول التالي أن النسبة الأعلى لأفراد العينة كانت لفئة الذكور، حيث بلغ عددهم 34 فرداً أي بنسبة 69.4% من أفراد العينة، وبلغ عدد الإناث 15 فرداً أي بنسبة 30.6% من أفراد العينة، وهذا راجع لطبيعة المهنة حيث يقوم الذكور بمزاولة المهنة أكثر من الإناث وهو على الأقل الواقع الذي صادفناه عند توزيع الاستبيان.

شكل رقم (03-01): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

جدول رقم (03-07): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

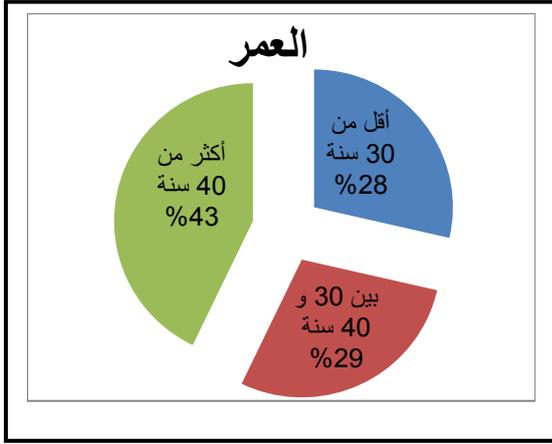
الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	34	69.4%
أنثى	15	30.6%
المجموع	49	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

2. العمر:

من خلال الجدول التالي يتضح لنا أن الفئة العمرية الأكثر تكراراً في عينة الدراسة هي الفئة العمرية الأكثر من 40 سنة حيث بلغ عددهم 21 فرداً بنسبة مئوية قدرها 42.9%، تليها الفئتين العمريتين أقل من 30 سنة و بين 30 و 40 سنة بلغ عدد أفراد كل منهما 14 فرداً بنسبة مئوية متساوية بـ 28.6%، وبالتالي نستنتج أن الطابع الكهولي هو الغالب، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا مؤشر إيجابي للدراسة حيث يساهم بشكل كبير في الحصول على نتائج دقيقة وهذا لوعي أفراد العينة لما يصرحون به والخبرة التي يتمتعون بها في الميدان.

شكل رقم (02-03): توزيع عينة الدراسة حسب العمر



جدول رقم (08-03): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	14	28.6%
بين 30 و 40 سنة	14	28.6%
أكثر من 40 سنة	21	42.9%
المجموع	49	100%

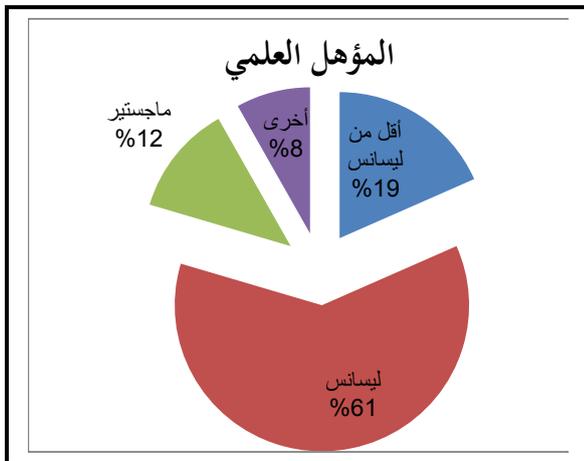
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

3. المؤهل العلمي:

نلاحظ من الجدول التالي أن أكبر نسبة من أفراد العينة متحصلين على شهادة ليسانس حيث بلغ عددهم 30 فرداً بنسبة مئوية قدرها 61.2%، ثم يأتي الأفراد ذوي مؤهل علمي أقل من ليسانس بلغ عددهم 9 أفراد بنسبة مئوية قدرها 18.4%، بعدها يأتي الأفراد المتحصلين على شهادة ماجستير بلغ عددهم 6 أفراد بنسبة مئوية قدرها 12.2%، وفي الأخير يأتي الأفراد المتحصلين على شهادات أخرى عددهم 4 أفراد بنسبة مئوية قدرها 8.2%. وهو ما يدل على أن معظم أفراد العينة الموظفين من خريجي الجامعات.

شكل رقم (03-03): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل



جدول رقم (09-03): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
أقل من ليسانس	9	18.4%
ليسانس	30	61.2%
ماجستير	6	12.2%
أخرى	4	8.2%
المجموع	49	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

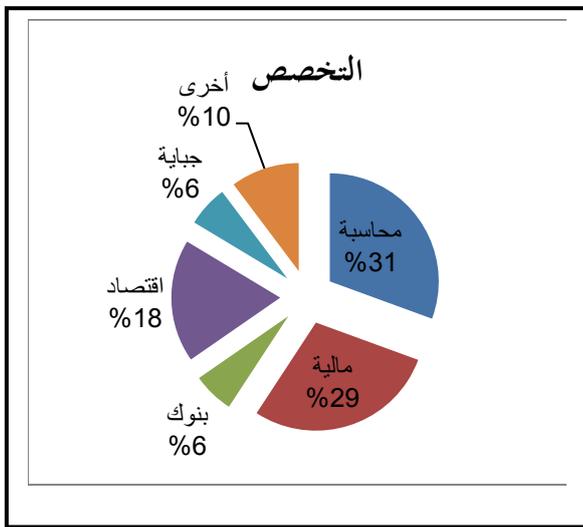
4. التخصص:

نلاحظ من الجدول أدناه أن التخصص الأكثر تكراراً لأفراد العينة هو تخصص محاسبة بلغ عددهم 15 فرداً بنسبة مئوية قدرها 30.6%، تليها الفئة المتخصصة في المالية بـ 14 فرداً بنسبة مئوية قدرها 28.6%، تليها الفئة المتخصصة في الاقتصاد عدد أفرادها 9 أفراد بنسبة مئوية قدرها 18.4%، وفي الأخير يأتي التخصصين بنوك وجباية بـ 3 أفراد لكل منهما بنسبة مئوية قدرها 6.1%. وبالتالي التخصص السائد في عينة الدراسة هو تخصص المحاسبة وهذا راجع إلى أن أغلبية أفراد العينة يشغلون منصب محاسب في المؤسسات محل الدراسة.

جدول رقم (10-03): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	التكرار	النسبة
محاسبة	15	30.6%
مالية	14	28.6%
بنوك	3	6.1%
اقتصاد	9	18.4%
جباية	3	6.1%
أخرى	5	10.2%
المجموع	49	100%

شكل رقم (04-03): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص



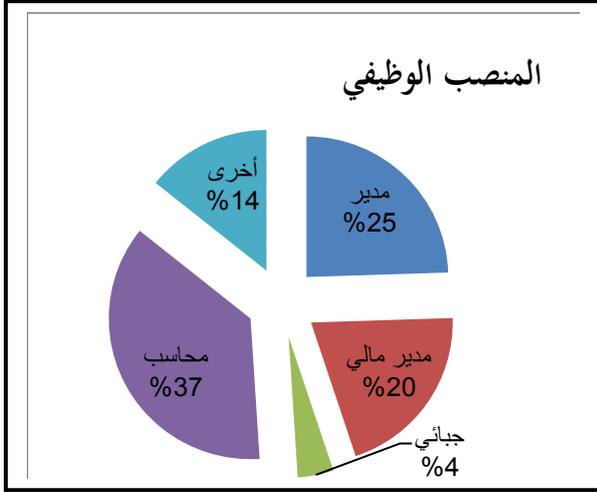
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

5. المنصب الوظيفي:

نلاحظ من الجدول الموالي أن أغلبية أفراد العينة يشغلون منصب محاسب حيث بلغ عددهم 18 فرداً بنسبة مئوية قدرها 36.7%، يأتي بعدها الأفراد الذين يشغلون منصب مدير بلغ عددهم 12 فرداً بنسبة مئوية قدرها 24.5%، ثم يأتي الأفراد الذين يشغلون منصب مدير مالي بلغ عددهم 10 أفراد بنسبة مئوية قدرها 20.4%، يليها الأفراد الذين يشغلون مناصب أخرى بـ 7 أفراد بنسبة مئوية قدرها 14.3%، وفي الأخير يأتي الأفراد الذين يشغلون منصب جبائي بلغ عددهم فردين ويشكلون نسبة 4.1%.

جدول رقم (11-03): توزيع عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي شكل رقم (05-03): توزيع عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي



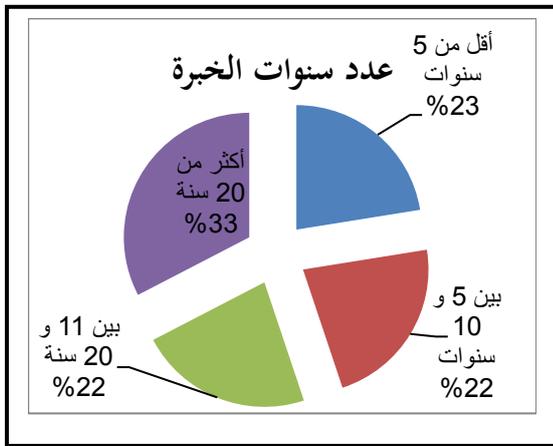
المنصب الوظيفي	التكرار	النسبة
مدير	12	24.5%
مدير مالي	10	20.4%
جبايي	2	4.1%
محاسب	18	36.7%
أخرى	7	14.3%
المجموع	49	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

6. سنوات الخبرة:

يظهر لنا من خلال الجدول الموالي أن الفئة ذات الخبرة الأكثر من 20 سنة هي الفئة الأكبر تكراراً في العينة حيث بلغ عدد أفرادها 16 بنسبة مئوية قدرها 32.7%، ثم تأتي بعدها الفئات الثلاث المتبقية بتكرارات متساوية بلغ عدد أفراد كل منها 11 فرداً بنسبة مئوية قدرها 22.4%، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على الخبرة التي تميز الإطارات التي تشغل مناصب في المؤسسات محل الدراسة.

جدول رقم (12-03): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة شكل رقم (06-03): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة



العمر	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	11	22.4%
بين 5 و 10 سنوات	11	22.4%
بين 11 و 20 سنة	11	22.4%
أكثر من 20 سنة	16	32.7%
المجموع	49	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

الفرع الثالث: التحليل الإحصائي لآراء عينة الدراسة

من خلال هذا الفرع سنحاول عرض وتحليل اجابات عينة الدراسة بخصوص المحاور المدروسة، ثم استنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من اسئلة الدراسة، وهذا بالاعتماد على الأوزان المرجحة لمقياس ليكرت، حيث قمنا بحساب طول الفئة الذي يساوي حاصل قسمة عدد المسافات (من 1 إلى 2، من 2 إلى 3، من 3 إلى 4، من 4 إلى 5) ويحسب $4=1-5$ على عدد الخيارات المتاحة أمام المستجوبين (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة)، وبالتالي طول الفئة: $0.8=5/4$.

جدول رقم (03-13): الأوزان المرجحة لمقياس ليكرت

المتوسط المرجح	الدرجة	اتجاه الإجابة
من 1 إلى 1.80	ضعيفة جداً	غير موافق بشدة
من 1.81 إلى 2.60	ضعيفة	غير موافق
من 2.61 إلى 3.40	متوسطة	محايد
من 3.41 إلى 4.20	عالية	موافق
من 4.21 إلى 5	عالية جداً	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبتين

1. المقاييس الوصفية للمحور الأول: تأثير الضريبة على اختيار مصادر التمويل

جدول رقم (03-14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الأول

المحور رقم	رقم السؤال	السؤال	المتوسط الحسابي	المعياري الانحراف	الاتجاه الإيجابية
المحور الأول: أثر الحوافز الضريبية على اختيار مصادر التمويل	q1	تفضل مؤسستكم الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية.	4.47	0.544	موافق بشدة
	q2	حسب رأيكم تستفيد المؤسسة من تحفيزات ضريبية عند اعتمادها على مصادر تمويل داخلية.	3.73	0.683	موافق
	q3	تتبع مؤسستكم طريقة الإهلاك الخطي عند تحديد قسط الإهلاك.	4.31	0.962	موافق بشدة
	q4	تتبع مؤسستكم طريقة الإهلاك المتناقص عند تحديد قسط الإهلاك.	3.33	0.747	محايد
	q5	تتبع مؤسستكم طريقة الإهلاك المتصاعد عند تحديد قسط الإهلاك.	3.33	0.747	محايد
	q6	جميع الخسائر أو الأعباء المحتملة الوقوع في مؤسستكم والتي شكلتم لها مؤونة تحققت فعلياً.	3.73	0.700	موافق
	q7	تتفادى مؤسستكم توزيع الارباح في ظل معدلات ضريبية مرتفعة.	3.80	0.676	موافق
	q8	تفضلون عدم توزيع الارباح للرفع من قيمة التمويل الذاتي.	4.04	0.815	موافق
	q9	يفضل المساهمون إعادة استثمار الارباح بدل توزيعها للاستفادة من الإعفاء الضريبي.	4.02	0.777	موافق
	q10	تعتمد مؤسستكم على الائتمان المصرفي عند الحاجة إلى التمويل قصير الأجل.	3.51	0.739	موافق
	q11	تفضلون الاعتماد على القروض طويلة الأجل في تمويل استثمارتكم.	3.86	0.707	موافق
	q12	في حالة توفر بورصة نشطة تلجأ مؤسستكم إلى التمويل عن طريق الأسهم.	3.47	0.616	موافق
	q13	في حالة وجود عجز مالي تفضلون اللجوء إلى إصدار السندات كمصدر لتغطية هذا العجز.	3.24	0.522	محايد
		الاجمالي	3.76	0.269	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان ومخرجات برنامج Spss

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (03-14) أن المتوسط الحسابي العام للمحور "أثر الضريبة على اختيار مصادر التمويل" يساوي (3.76) وهذا يعني أن استجابة عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات إذ تبين أن المتوسطات الحسابية لهذا المحور قد تراوحت بين (3.24-4.47) وأن العبارة رقم (q1) التي تنص على " تفضل مؤسستكم الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية" هي صاحبة أعلى متوسط حسابي (4.47)، وبانحراف معياري بلغ (0.54)، وباتجاه إجابة موافق بشدة، في حين أن العبارة رقم (q3) والتي تنص على "تتبع مؤسستكم طريقة الإهلاك الخطي عند تحديد قسط الإهلاك" هي صاحبة ثاني أكبر متوسط حسابي في المحور ب (4.31)، وبانحراف معياري قدر ب (0.962)، واتجاه إجابة موافق بشدة، أما العبارة المتحصلة على ثالث أكبر متوسط حسابي هي العبارة رقم (q8) والتي تنص على (تفضلون عدم توزيع الأرباح للرفع من قيمة التمويل الذاتي) ب (4.04)، وبانحراف معياري قدر ب (0.815)، واتجاه إجابة موافق.

وهذا يعني أن معظم المؤسسات محل الدراسة تفضل الاعتماد على مصادر تمويل داخلية في تمويل نشاطها، وذلك للاستفادة من التحفيز المتعلقة بهذا المصدر كونه أكثر المصادر التمويلية استفادة من التحفيز التي توفرها التشريعات الضريبية، إضافة إلى أنها تفضل إتباع طريقة الإهلاك الخطي في تحديد قسط الإهلاك ما يدل على أن هذه المؤسسات يتميز نشاطها بالاستقرار، والإهلاك بصفة عامة يمكن المؤسسة من الحصول على وفرة ضريبية كونه يخصم من النتيجة الإجمالية قبل خضوعها للضريبة. إضافة إلى ذلك فهي تفضل عدم توزيع الأرباح للرفع من قيمة التمويل الذاتي لتفادي الخضوع للضريبة مرتين كون الأرباح الموزعة تخضع للضريبة بعد توزيعها لأنها تعتبر دخلا لصاحبها.

1. المقاييس الوصفية للمحور الثاني: تأثير التحفيز الضريبية على عملية اتخاذ قرار الاستثمار

جدول رقم (03-15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني

المحور رقم	رقم السؤال	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	
المحور الثاني: أثر الحوافز الضريبية على قرار الاستثمار	q14	تولي مؤسستكم أهمية بالغة للحوافز الضريبية الممنوحة لها.	4.10	0.653	موافق	
	q15	تعمل التحفيزات الضريبية الممنوحة لمؤسستكم على رفع مردوديتها.	4.14	0.736	موافق	
	q16	مكنتكم التحفيزات الضريبية الممنوحة لمؤسستكم من تحسين وضعكم التنافسي.	3.80	0.816	موافق	
	q17	حسب رأيكم تؤدي التحفيزات الضريبية إلى زيادة العائد الصافي للاستثمارات.	3.88	0.526	موافق	
	q18	تفضلون الحصول على تغيرات ضريبية (تخفيض، زيادة) مؤقتة بدل معدلات ضريبية مرتفعة ومستقرة.	3.90	0.653	موافق	
	q19	تتعرض مؤسستكم إلى عقوبات عند عدم التزامها بالشروط اللازمة عند حصولها على التحفيزات الضريبية.	3.73	0.670	موافق	
	q20	تفضلون دفع معدلات ضريبية مرتفعة ومستقرة بدل الحصول على تخفيضات مؤقتة.	3.16	0.373	محايد	
	q21	في رأيكم تعتبر الحوافز الضريبية أكثر إغراءً من الحصول على تسهيلات فيما يخص القروض.	3.90	0.743	موافق	
	q22	في رأيكم تعتبر الضرائب محفز للاستثمارات كونها تعتبر مصدر تمويل للدولة من خلاله تقوم بتوفير المناخ الملائم للاستثمار.	3.94	0.659	موافق	
	q23	يتأثر قراركم الاستثماري بالبنى التحتية الجيدة أكثر من المعاملة الضريبية التمييزية.	3.96	0.706	موافق	
	q24	تعتبرون التحفيزات بديل جيد عن الاعانات.	3.70	0.713	موافق	
	q25	حسب رأيكم تواجه المؤسسة صعوبات بعد انتهاء فترة التحفيزات نتيجة للتعود على المعاملة التمييزية.	3.98	0.692	موافق	
			الاجمالي	3.85	0.295	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان ومخرجات برنامج Spss

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (03-15) أن المتوسط الحسابي العام للمحور "أثر الحوافز الضريبية على قرار الاستثمار" يساوي (3.85) وهذا يعني أن استجابة عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات إذ تبين أن المتوسطات الحسابية لهذا المحور قد تراوحت بين (3.16-4.14) وأن العبارة رقم (q15) التي تنص على "تعمل التحفيزات الضريبية الممنوحة لمؤسستكم على رفع مردوديتها" هي صاحبة أعلى متوسط حسابي (4.14)، وبانحراف معياري بلغ (0.74)، وباتجاه إجابة موافق، في حين أن العبارة رقم (q14) والتي تنص على "تولي مؤسستكم أهمية بالغة للحوافز الضريبية الممنوحة لها" هي صاحبة ثاني أكبر متوسط حسابي في المحور بـ (4.10)، وبانحراف معياري قدر بـ (0.653)، واتجاه إجابة موافق، في حين جاءت العبارة رقم (q25) والتي تنص على (حسب رأيكم تواجه المؤسسة صعوبات بعد انتهاء فترة التحفيزات نتيجة للتعود على المعاملة التمييزية) صاحبة ثالث أكبر متوسط حسابي بـ (3.98)، وبانحراف معياري قدر بـ (0.692)، وباتجاه إجابة موافق.

وهذا يعني أن المؤسسات محل الدراسة تولي أهمية بالغة للحوافز الضريبية الممنوحة لها كونها تساهم في رفع مردوديتها، ويظهر هذا التأثير بصورة غير مباشرة من خلال الآثار الإيجابية المتأتية من الحوافز الضريبية المتعلقة بقراري الاستثمار والتمويل، إلا أن المؤسسات المستفيدة من التحفيزات تواجه صعوبات عند انتهاء الفترة المحددة وهذا لتعودها على المعاملة التمييزية في تلك الفترة ما يجعل تأقلمها في مناخ خالٍ من التحفيزات جد صعب.

2. المقاييس الوصفية للمحور الثالث: تأثير الضرائب على قرار الاستثمار

جدول رقم (03-16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثالث

المحور رقم	رقم السؤال	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
المحور الثالث: أثر الضرائب على قرار الاستثمار	q26	تعتمد مؤسستكم عند المفاضلة بين الاستثمارات على معايير التقييم (فترة الاسترداد، صافي القيمة الحالية، معدل العائد الداخلي).	4.06	0.592	موافق
	q27	حسب رأيكم تخفض الضرائب بدرجة كبيرة من التدفقات النقدية الصافية.	3.94	0.626	موافق
	q28	تتأثر قراراتكم الاستثمارية بالمعدلات الضريبية المرتفعة المفروضة عليكم.	4.14	0.736	موافق
	q29	حسب رأيكم تعتبر الضريبة عامل يؤثر في فترة استرداد أموال المشروع.	4.14	0.736	موافق
	q30	حسب رأيكم تؤدي الزيادات في ضريبة الدخل إلى تخفيض معدل العائد الداخلي للمردودية.	4.20	0.612	موافق
	q31	تفضلون استثمار الثبنيات المادية على امتلاكها.	3.41	0.674	موافق
	q32	تستثمر مؤسستكم كل الأموال الفائضة عن حاجتها في استثمارات جديدة.	3.73	0.758	موافق
	q33	حسب رأيكم يؤثر استقرار السياسة الضريبية على فهم التنظيم الفني للضريبة مما يساعد على اتخاذ قرارات الاستثمار.	4.04	0.538	موافق
	q34	تفضلون الخضوع لمعدلات ضريبية منخفضة عند اتخاذ قرار الاستثمار بدل أسعار فائدة منخفضة على القروض.	4.10	0.743	موافق
			الاجمالي	3.98	0.374

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان ومخرجات برنامج Spss

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (03-16) أن المتوسط الحسابي العام للمحور "أثر الضرائب على قرار الاستثمار" يساوي (3.97) وهذا يعني أن استجابة عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات إذ تبين أن المتوسطات الحسابية لهذا المحور قد تراوحت بين (3.41-4.20)، وأما العبارة رقم (q30) هي صاحبة أعلى متوسط حسابي (4.20)، وانحراف معياري قدر ب (0.612)، واتجاه إجابة موافق، في حين جاءت كل من العبارة رقم (q29) والتي تنص على "تتأثر قراراتكم الاستثمارية بالمعدلات الضريبية المرتفعة المفروضة عليكم" والعبارة (q28) والتي تنص على "حسب رأيكم تعتبر الضريبة عامل يؤثر في فترة استرداد أموال المشروع"

في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدر بـ (4.14) لكل منهما، وبانحراف معياري بلغ (0.74) لكل منهما أيضاً، وباتجاه إجابة موافق، في حين أن العبارة رقم (q31) والتي تنص على "تفضلون الخضوع لمعدلات ضريبية منخفضة عند اتخاذ قرار الاستثمار بدل أسعار فائدة منخفضة على القروض" هي صاحبة ثالث أكبر متوسط حسابي في المحور بـ (4.10)، وبانحراف معياري قدر بـ (0.743)، واتجاه إجابة موافق.

هذا إن دل على شيء فإنه يدل على أهمية الضرائب باعتبارها عنصر حاسم في عملية إتخاذ قرار الاستثمار، كون أن هناك إمكانية تغيير قرار الاستثمار في ظل المعدلات الضريبية المرتفعة المفروضة على المستثمرين والتي تؤثر في صافي التدفقات النقدية المتوقعة وفي فترة استرداد أموال المشروع، لذلك يفضل المستثمرون الخضوع لمعدلات ضريبية منخفضة عند اتخاذ قرار الاستثمار بدل تحمل تكلفة تمويل منخفضة مما يجعل الضرائب أكثر المحددات الاستثمارية إغراءً.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

الفرع الأول: اختبار الفرضية الأولى

لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى نحتاج إلى وضع فرضيتين فرعيتين هما: فرضية العدم والفرضية البديلة، على اعتبار أن فرضية العدم خاضعة للاختيار أي أنها قد تكون غير صحيحة، مما يتطلب وضع الفرضية البديلة.

H_0 : تؤثر الضريبة على عملية اختيار مصادر التمويل.

H_1 : لا تؤثر الضريبة على عملية اختيار مصادر التمويل.

جدول رقم (03-17): نموذج T-test لاختبار الفرضية الأولى

المحور	عدد أفراد العينة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الحرية df	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة sig
M1	49	0.269	3.76	48	97.616	1.677	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان ومخرجات برنامج Spss

من خلال قراءة بيانات الجدول أعلاه، نجد أن المتوسط الحسابي لإجابات الأفراد البالغ عددهم (49) للعبارة المكونة لمحور أثر الضريبة على اختيار مصادر التمويل هو (3.76)، بانحراف معياري قدره (0.269)، حيث بلغت قيمة T المحسوبة (97.616) وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي قدرت بـ (1.677)، مما يعني رفض

الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن الضريبة تؤثر في عملية اختيار مصادر التمويل، وما يؤكد ذلك مستوى المعنوية المساوية للصفر وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05).

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الثانية

لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية نحتاج إلى وضع فرضيتين فرعيتين هما: فرضية العدم والفرضية البديلة، على اعتبار أن فرضية العدم خاضعة للاختيار أي أنها قد تكون غير صحيحة، مما يتطلب وضع الفرضية البديلة.

H_0 : تؤثر التحفيزات الضريبية على عملية اتخاذ قرار الاستثمار.

H_1 : لا تؤثر التحفيزات الضريبية على عملية اتخاذ قرار الاستثمار.

جدول رقم (03-18): نموذج T-test لاختبار الفرضية الثانية

المحور	عدد أفراد العينة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الحرية df	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة sig
M2	49	0.295	3.85	48	91.185	1.677	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان ومخرجات برنامج Spss

من خلال قراءة بيانات الجدول أعلاه، نجد أن المتوسط الحسابي لإجابات الأفراد البالغ عددهم (49) للعبارة المكونة لمحور أثر التحفيزات الضريبية على قرار الاستثمار هو (3.85)، بانحراف معياري قدره (0.295)، حيث بلغت قيمة T المحسوبة (91.185) وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي قدرت ب (1.677)، مما يعني رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على التحفيزات الضريبية تؤثر في عملية اتخاذ قرار الاستثمار، وما يؤكد ذلك مستوى المعنوية المساوية للصفر وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05).

الفرع الثالث: اختبار الفرضية الثالثة

من أجل تفسير نتائج الجدول التالي لابد من اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة نحتاج إلى وضع فرضيتين فرعيتين هما: فرضية العدم والفرضية البديلة، على اعتبار أن فرضية العدم خاضعة للاختيار أي أنها قد تكون غير صحيحة، مما يتطلب وضع الفرضية البديلة.

H_0 : تؤثر الضرائب على اتخاذ قرار الاستثمار.

H_1 : لا تؤثر الضرائب على اتخاذ قرار الاستثمار.

جدول رقم (03-19): نموذج T-test لاختبار الفرضية الثالثة

المحور	عدد أفراد العينة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الحرية df	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة sig
M3	49	0.374	3.98	48	74.489	1.677	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان ومخرجات برنامج Spss

من خلال قراءة بيانات الجدول أعلاه، نجد أن المتوسط الحسابي لإجابات الأفراد البالغ عددهم (49) للعبارة المكونة لمحور أثر الضرائب على قرار الاستثمار هو (3.98)، بانحراف معياري قدره (0.374)، حيث بلغت قيمة T المحسوبة (74.489) وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي قدرت بـ (1.677)، مما يعني رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن الضرائب تؤثر في اتخاذ قرار الاستثمار، وما يؤكد ذلك مستوى المعنوية المساوية للصفر وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05).

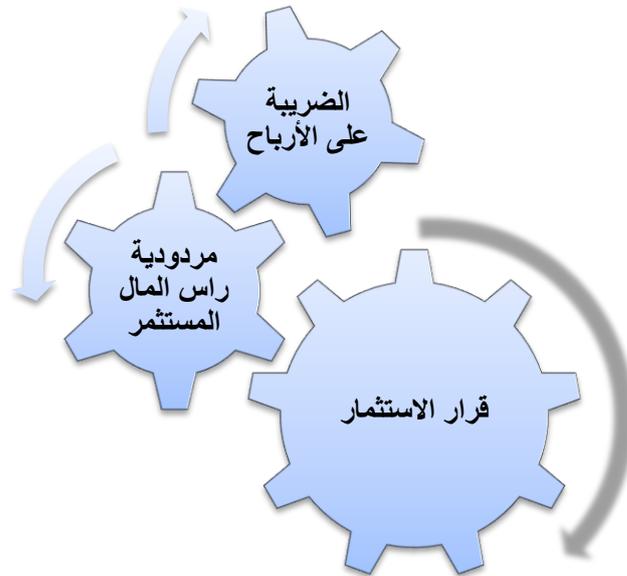
المبحث الرابع: التأثير الضريبي على مردودية المؤسسات محل الدراسة

وفي الختام لا بد من الإشارة إلى الصعوبات التي واجهتنا في إتمام القسم الثاني من الدراسة التطبيقية والتي اضطررتنا إلى إلغاء المبحث الرابع الذي كان يخطط له أن يكون بعنوان: التأثير الضريبي على مردودية المؤسسات محل الدراسة

حاولنا انطلاقاً من القوائم المالية توضيح أثر ضريبة أرباح الشركات على مردوديتين لرؤوس الأموال المستثمرة إحداهما قبل الضريبة والثانية بعد الضريبة لارتباطهما بقرار الاستثمار، ذلك أن الجدوى من أي استثمار تتوقف على المردودية المنتظرة منه.

ويمكن توضيح الفكرة بالشكل الموالي:

الشكل رقم (03-07): علاقة المردودية بقرار الاستثمار



المصدر: من إعداد الطالبين.

إلا أنه وبعد محاولات حثيثة لتحسيد الفكرة، أهدرت علينا الكثير من الوقت، واجهتنا العديد من العوائق التي حالت دون إمكانية إنجازنا للمبحث المذكور، وبالرغم من أن عينة الدراسة تتكون من 23 مؤسسة إنتاجية ناشطة على مستوى ولاية قالمة، إلا أننا لم نتمكن من الحصول على القوائم المالية لجميع هذه المؤسسات، حيث لم نحصل إلا على قوائم 10 مؤسسات، وضمن هذه المؤسسات العشر هناك مؤسسات زودتنا بالميزانيات ولم تزودنا بجدول حسابات النتائج، كما لم نتمكن من الحصول على جداول التدفقات النقدية لأغلب المؤسسات. والأدهى من ذلك هو أن معظم القوائم المالية التي تحصلنا عليها بها أخطاء حسابية جسيمة، خاصة جداول حسابات النتائج، وكأن هناك تلاعب بمبالغ النتائج بغرض التهرب الضريبي، أنظر الملحق رقم (02).

خاتمة الفصل

بعد التعريف بالمؤسسات محل الدراسة، ثم عرض منهجية الدراسة وخطواتها الإجرائية، وأخيرا تحليل نتائج الاستبيان، توصلنا إلى أن تأثير الضريبة على قرار الاستثمار يتم من خلال:

- تعتبر الضرائب عامل رئيسي يتم على أساسه اتخاذ القرار الاستثماري.
- تأثيرها على مصادر التمويل حيث وجدنا المؤسسات محل الدراسة تميل للتمويل الذاتي الذي يمكنها من الاستفادة من وفورات ضريبية، إضافة إلى الاهتمام الذي تلقاه الحوافز الضريبية من قبل متخذي القرار.
- تلقى الحوافز الضريبية اهتمام كبير من قبل متخذي القرار لما لها من آثار إيجابية خاصة على من خلال التأثير على التدفقات النقدية للمؤسسة.
- يتم إدراج العامل الضريبي في عملية إتخاذ القرار لتعظيم الاستفادة من التحفيزات وكذلك الوفورات الضريبية الذي ينعكس بشكل كبير على المردودية المالية للمؤسسة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

حاولنا من خلال هذا البحث دراسة أثر الضرائب على قرار الاستثمار في المؤسسة، حيث قمنا بدراسة استقصائية لعينة من المؤسسات الانتاجية الناشطة على مستوى ولاية قلمة، لاستقصاء آراء متخذي القرار، وبهدف الاجابة على الاشكالية الرئيسية وعلى مختلف جوانب الاسئلة الفرعية المرتبطة بها، قمنا بتحليل مختلف جوانب الموضوع من خلال فصلين نظريين وفصل تطبيقي.

حيث تم من خلال الجزء النظري محاولة الوقوف على أهم المفاهيم حول الاستثمار والقرار الاستثماري والوقوف على أهم المعايير المستخدمة في التقييم لما لها من أهمية في ترشيد قرار الاستثمار، إضافة إلى استعراض مختلف العناصر المتعلقة بالضريبة والتحفيزات الضريبية، ومحاولة تبيان أثر الضريبة على قرار الاستثمار من خلال الجزء التطبيقي الذي تعرضنا فيه إلى أثر الضرائب على طرق التمويل، أثر التحفيز الضريبية على قرار الاستثمار وأثر الضريبة على قرار الاستثمار.

وبعد كل من العرض النظري والتطبيقي سنحاول الوقوف على أهم النقاط التي تضمنها البحث، ومحاولة اختبار الفرضيات، إضافة إلى النتائج والتوصيات.

اختبار الفرضيات

لقد مكنا البحث وتحليل المعطيات من اختبار الفرضيات بما قاد إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى: لقد اتضح من خلال الدراسة صحة الفرضية الممثلة في "تأثر الضريبة في اختيار مصادر التمويل" حيث أن للضريبة تأثير مباشر في تكلفة التمويل والتي تختلف من مصدر لآخر، لذلك يفضل متخذي القرار الاعتماد على مصادر التمويل التي تمكنهم من الاستفادة قدر الامكان من الوفرات الضريبية المتاحة.

الفرضية الثانية: نصت هذه الفرضية على أن التحفيز الضريبية تؤثر على عملية اتخاذ قرار الاستثمار، ويظهر ذلك من خلال الآثار الإيجابية المتأتية من الحوافز الضريبية المتعلقة بقراري الاستثمار والتمويل، حيث تمنح هذه التحفيضات وفرات ضريبية من خلال تخفيض الأعباء الضريبية ما يؤثر على عملية إتخاذ القرار الاستثماري، وهو ما تأكد من خلال الدراسة.

الفرضية الثالثة: تمحورت هذه الفرضية حول تأثير الضريبة على قرار الاستثمار، واتضح صحة الفرضية، حيث تخفض الضرائب من صافي التدفقات النقدية المتوقعة إضافة إلى أنها تؤثر على معايير تقييم الاستثمارات، وخاصة فترة إسترداد أموال المشروع، ومن هذا المنطلق يفضل متخذي القرار معدلات ضريبية منخفضة لاتخاذ قرارات استثمارية سليمة.

توصلنا من خلال دراستنا إلى نتائج هامة نوردها فيما يلي :

- تشكل الضريبة متغيراً اقتصادياً هاماً يجب أخذه بعين الاعتبار عند بناء أي خطة اقتصادية.
- الاستثمار هو محرك التنمية الاقتصادية وبالتالي ينبغي على الحكومات منحه العناية الكافية.
- لكل شكل من المؤسسات مجموعة من الضرائب تخضع لها، ومنه فعلى المؤسسات الاطلاع على مزايا وسلبيات كل شكل قصد اختيار الشكل القانوني وحتى الموقع الجغرافي الذي يوفر لها أكبر قدر ممكن من المزايا الضريبية.
- تعتبر التكلفة الضريبية عاملاً أساسياً محددًا لقرار التمويل والاختيار بين مصادره على أساس التكلفة الدنيا.
- يعتبر التمويل الذاتي أفضل وسيلة للتمويل وأقلها تكلفة إلا أنه يكون في معظم الأحيان غير كافٍ لتغطية احتياجات المؤسسة.
- فرض الضرائب على المؤسسة ينقص من رصيد خزينتها وبالتالي من هامش سيولتها
- يتضح التأثير الضريبي على مردودية المؤسسة من خلال التأثير على نتيجتها حيث تعتبر هذه الأخيرة مصدر لإعادة الاستثمار.
- بالرغم من المزايا التي توفرها التحفيزات الضريبية إلا أن المؤسسة تجد صعوبة في التأقلم مع الوضع الجديد بعد إنتهاء فترة التحفيزات نتيجة المعاملة التمييزية.
- تمثل التحفيزات الضريبية تنازلاً من المجتمع عن حقه في جزء من أرباح المشروع الاستثماري مقابل قيام هذا الأخير بتحقيق هدف محدد من الأهداف الوطنية التي يرى المجتمع أنه من الأولى تحقيقها من تحصيل الضرائب.
- على الرغم من أن الحوافز الضريبية يمكن أن تجعل الاستثمار في بلد معين أكثر جاذبية من غيره، إلا أنه لا يمكنها التعويض عن أوجه القصور الكامنة في تصميم نظامه الضريبي أو عدم كفاية البنية الأساسية المادية والمالية والقانونية فيه
- ثمة علاقة تربط بين الاستثمار والضريبة وهي علاقة متبادلة إذ أن زيادة الاستثمارات تؤدي إلى رفع حصيلة الضرائب كما أنه قد لا يحدث هناك توسعاً في الاستثمارات ما لم يكن هناك نظاماً ضريبياً محفزاً.

- فيما يخص قرار الاستثمار وجدنا أن القانون الجبائي يتيح مجموعة من الخيارات لا تعد إجبارية للمؤسسة من الناحية الجبائية الخاصة بالاستثمار.
- يعتبر قرار الاستثمار قراراً مهماً يتطلب اتخاذه دراسة معمقة باستخدام مختلف معايير تقييم الاستثمارات لأن هذا القرار نتائجه غير أكيدة ومرتبطة بالمستقبل، هذا ما يجعله أخطر وأهم القرارات المالية.
- لا تعتبر الضرائب العامل الوحيد المؤثر على قرار الاستثمار، بل هناك عوامل أخرى أهمها البنية التحتية الجيدة.

الاقتراحات والتوصيات

نحاول في ما يلي تقديم توصيات واقتراحات والتي نراها جد هامة:

- أهمية أخذ الوفورات الضريبية بعين الاعتبار عند اختيار المصادر التمويلية لما له من أثر في تدعيم المركز المالي.
- ضرورة الاهتمام بالقوانين الجبائية وقوانين تشجيع الاستثمار ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان، وعدم إهمال أي جزء منها.
- الاهتمام بدراسة التأثيرات الضريبية من شأنه أن يساهم في تحسين القدرات المالية للمؤسسة، حيث تؤثر الضريبة على خزينة المؤسسة من خلال أنواع الاقتطاعات الضريبية التي تخضع لها المؤسسة.
- الرفع من الثقافة الجبائية للمسيرين من خلال التكوين والتربصات وبالتالي التمكن من استغلال القانون الجبائي لصالح المؤسسة وتوضيح الاختيارات التي يجب انتقاؤها.
- ضرورة قيام الدولة بزيادة حجم الانفاق الاستثماري وخاصة الموجه لتقوية البنية التحتية وكذلك الموجه للبحث العلمي لأن عدم وجود هذا الانفاق يقلل من استقطاب الاستثمارات.
- الحرص على استقرار النظام الضريبي ترشيد تخفيض المعدلات الضريبية والاقتراب بها من المعدلات الضريبية السائدة في العالم.
- يجب على الدولة النظر في دورها في تحسين مناخ الاستثمار بأكمله بغية تشجيع الاستثمار الجديد، بدلا من مجرد منح مزايا ضريبية.
- يجب على الدولة تطبيق سياسة رشيدة لاستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من أجل تخفيض التكاليف التي يتحملها الاقتصاد وخاصة الميزانية العامة للدولة، وذلك عن طريق توجيه الحوافز الضريبية إلى الاستثمارات الأجنبية التي يكون لها انعكاسات إيجابية على بنية الاقتصاد الوطني.

آفاق البحث

رغم أننا حاولنا الإلمام بموضوعنا، إلا أننا مدركون جيدا لحدود قدرتنا على الإلمام بجميع جوانبه، إضافة إلى ذلك فإن هذا البحث كغيره من البحوث لا يخلو من القصور أو النقص، لذلك يمكن أن يكون انطلاقة لبحوث جديدة نوردتها فيما يلي:

- أثر الضرائب على تكلفة رأس المال في المؤسسة.
- أثر الضرائب على قرار توسيع المؤسسة.
- أثر الإنفاق الحكومي على قرار الاستثمار في المؤسسة.
- دور معايير تقييم الاستثمارات في ترشيد قرارات الاستثمار في المؤسسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ الكتب

1. أبو حشيش خليل عواد، المحاسبة الضريبية: حالات وتطبيقات عملية لاحتساب ضريبة الدخل المستحقة، دار إثراء، الأردن، 2010.
2. أمين السيد أحمد لطفي، تقييم المشروعات الاستثمارية باستخدام مونت كارلو للمحاكاة، الدار الجامعية، مصر، 2006.
3. اندراوس عاطف وليم، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة "تطور الدور الاقتصادي الحكومي" (ضرائب، إنفاق عام، موازنة عامة)، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010.
4. بن ساسي إلياس وقريشي يوسف، التسيير المالي (الإدارة المالية): دروس وتطبيقات، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الجزائر، 2011.
5. بن عمارة منصور، أعمال موجهة في تقنيات الجباية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2007.
6. بوزيدة حميد، التقنيات الجبائية مع تمارين محلولة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
7. الحاج طارق، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
8. حسب الله محمد أميرة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة العربية: دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية- مصر)، الدار الجامعية، مصر، 2005/2004.
9. حسين عوض الله زينب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 1998.
10. حشيش عادل أحمد وشيحة مصطفى رشدي، مقدمة في الاقتصاد العام: المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1998.
11. حمدي قاسم ناجي، أسس إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات: مدخل نظري وتطبيقي، الجزء الثاني، دار المناهج، الأردن، 2008.
12. الحناوي محمد صالح وآخرون، الإدارة المالية: التحليل المالي للمشروعات الجديدة، الدار الجامعية، مصر، 2003.

قائمة المراجع

13. الحناوي محمد صالح وسلطان إبراهيم إسماعيل ، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1999.
14. الحناوي محمد صالح، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1999.
15. حنفي عبد الغفار، أساسيات الادارة المالية: دراسة الجدوى-تحليل مالي-هيكل رأس المال-سياسات توزيع الأرباح، دار الجامعية، مصر، 2003.
16. حنفي عبد الغفار، الادارة المالية، المكتب العربي الحديث، مصر، دون سنة.
17. خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، دار شباب الجامعة، مصر، 2009.
18. خطاب عزمي يوسف، الضرائب ومحاسبتها، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2010.
19. الخطيب خالد شحادة وشامية أحمد زهير ، أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 2005.
20. دراز حامد عبد المجيد، السياسات المالية، الدار الجامعية، مصر، 1999.
21. رمضان زياد، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، الطبعة الثالثة، دائر وائل للنشر، الأردن، 2005.
22. الزبيدي حمزة محمود، الادارة المالية المتقدمة، الطبعة الثانية، دار الوراق، الأردن، 2008.
23. الزنط أويس عطوه، أسس تقييم المشروعات ودراسة الجدوى، الجزء الأول، المكتبة الاكاديمية، مصر، 1992.
24. السامرائي عدنان هاشم، الإدارة المالية: المدخل الكمي دار زهران، الأردن، 1997.
25. سامويلسون بول ونوردهاوس ويليام ، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، الطبعة الثانية، الدار الأهلية، الأردن، 2006.
26. الشمري خالد توفيق، التحليل المالي والاقتصادي: دراسات تقييم وجدوى المشاريع، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
27. شموط مروان وكنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، مصر، 2008.
28. صقر عطية عبد الحليم، الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر، دار النهضة العربية، مصر، 1998.
29. صيام وليد زكرياء وآخرون، الضرائب ومحاسبتها، دار الصفاء، الأردن، دون سنة.
30. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار الحامد، الأردن، 2003.

31. عبد الحميد عبد المطلب، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000.
32. عبد الرحيم محمد إبراهيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.
33. عبد العزيز سمير محمد، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات: أسس، إجراءات، حالات، مكتبة الاشعاع للنشر والتوزيع، مصر، 1997.
34. عثمان محمد اسماعيل حميد، أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية وقياس مخاطر الاستثمار، دار النهضة العربية، مصر، دون سنة.
35. عدلي ناشد سوزي، أساسيات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008.
36. عطية خليل محمد خليل، دراسات الجدوى الاقتصادية، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث للنشر، مصر، 2008.
37. العلي عادل، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الأول، إثراء، الأردن، 2009.
38. عمر حسين، الاستثمار والعمولة، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، مصر، 2000.
39. الفار مصطفى، الإدارة المالية العامة، دار أسامة، الأردن، 2008.
40. فليح حسن خلف، المالية العامة، جدارا للكتاب العالمي، الأردن، 2008.
41. فوزي عطية، المالية العامة: النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
42. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
43. كافي مصطفى يوسف، تقنيات دراسة الجدوى الاقتصادية، دار رسلان للطباعة والنشر، سوريا، 2009.
44. كداوي طلال، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
45. لسوس مبارك، التسيير المالي: تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
46. مبروك نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

47. محرزى محمد عباس، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، 2003.
48. محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
49. معراج هواري وآخرون، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2013.
50. نواصر محمد فتحي، مبادئ المحاسبة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
51. الهندي منير إبراهيم، الإدارة المالية: مدخل تحليل معاصر، الطبعة الثالثة منقحة، المكتب العربي الحديث للنشر، مصر، 1996.
52. هوشيار معروف، الاستثمار والأسواق المالية، دار صفاء، الأردن، 2003.
53. ويستون فرد وبرجهام يوجين، ترجمة عبد الرحمن دعالة بيلة وعبد الفتاح السيد النعماني، التمويل الإداري، الجزء الثاني، دار المريخ، السعودية، 2003.

ب المذكرات، الرسائل والأطروحات

1. أريالله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2015/2014.
2. أعميري خالد، أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.
3. بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996/2005، رسالة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008/2007.
4. بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996/2005، رسالة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008/2007.
5. بلخير قسوم، دور الاستثمار الخليجي في تمويل البلدان العربية ذات العجز المالي خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 إلى 2009، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد، وتنمية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2015/2014.

6. بن براهيم الغالي، اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الاسلامية من أجل معامل خصم في ظل الضوابط الشرعية: دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.
7. بن سعد الحمود غددير، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004.
8. جمام محمود، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمود منتوري، قسنطينة، 2010/2009.
9. حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة: حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف "POLYBEN"، مذكرة ماجستير، تخصص استراتيجية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006/2005.
10. حوري زهية، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، أطروحة دكتوراه دولة، تخصص اقتصاد كمي، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.
11. شलगوم حنان، أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه منطقة قسنطينة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011.
12. صيودة إيناس، أهمية القرض السندي في تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة القرض السندي لمؤسسة سوناطراك، مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008.
13. العبد الحسين عماد، تخطيط الاستثمارات، حلقة بحث، ماجستير إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2010/2009.
14. عجلان العياشي، ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل 1992-2009: حالة ولاية المسيلة، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005.
15. عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013.

16. قاشي يوسف، فعالية النظام الضريبي في ظل إفرزات العولمة الاقتصادية: دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008.
17. لابد لزرق، ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاساتها على الرسمي في الجزائر: دراسة حالة ولاية تيارت، شهادة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011.
18. منصورى الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دون سنة.
19. نابتي رحمة، النظام الضريبي بين الفكر المعاصر والفكر الاسلامي: دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2014/2013، ص.14.

ج الأوامر والقوانين

1. الجزائر، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب: مديرية التشريع الجبائي (المديرية الفرعية للعلاقات العمومية والاعلام)، الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، 2005.
2. الجزائر، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، 2015.
3. الجزائر، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الرسوم على رقم الأعمال، 2014.
4. المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2015.
5. المادة 174 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2015.

د الملتقيات

1. حواس زواق، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، مداخلة في الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، يومي 15، 14 أبريل، 2009.

هـ المجالات

1. طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.
2. مراد ناصر، الاصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة البليدة، 2003.

و مواقع الأنترنت

1. <http://ayadina.kenanaonline.com/posts/186943> تاريخ الإطلاع: 2016/02/07 على الساعة 15:54.

ز تقارير المنظمات الدولية

1. إريك م. زولت ومايكل ه. شيل، الحوافز الضريبية: لمحة عامة عن المفاهيم والقضايا الرئيسية، لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، الدورة الحادية عشرة، المجلس الإقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، جنيف، 19 و 23 أكتوبر 2015.
2. دفيد هال، لماذا نحن بحاجة إلى الإنفاق العام، جامعة غرينتش، لندن، أكتوبر 2010، ص 70. منشور على موقع:

http://www.world-psi.org/sites/default/files/documents/research/ar_psiu_why_we_need_public_spending.pdf

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Alain Rivet, Gestion financière: Analyse et politiques financières de l'entreprise, édition ellipses, France, 2003.
2. Daniel Boussard, Etats financier et comptabilité, édition chihab, Algérien, 1995.
3. Direction Générale des impôts, Le système fiscal Algérien, Direction des relations publiques et de la communication, 2015.
4. F.X.Simon et M.Trabelsi, Préparer et défendre un projet d'investissement, 2^{ème} éd, Édition dunode, France, 2005.
5. Georges Depallens et Jean-Pierre Jobard, gestion financière de l'entreprise, 10^{ème} éd, édition serey, France, 1990.
6. Holland David and Vann Richard J, Tax Law design and drafting: Income Tax incentives For investment, Volume 2, chapter 23, International Monetary Fund, 1998.
7. Jacques Chissos et Roland Gillet, Décision d'investissement, 3^{ème} éd, Édition dareios et preason France, 2003.
8. Jean Barreau et autre, Gestion financière: Manuel et applications, 13^{ème} éd, Dunod édition, France, 2004.
9. Jean Barreau et autres, Gestion Financière: manuel et applications, 15^{ème} éd, édition dunod, France, 2006.
10. Jérôme Caby et Jacky Koehl, Analyse financière, e-node et Pearson édition, France, 2003.
11. Léon Assaraf et autre, La gestion financière, 10^{ème} éd, édition d'organisation, France, 2000.
12. M.C.Ainouche, L'essentiel de la fiscalité Algérienne, Hiwarcom Édition, Algérie, 1993.

13. Miloudi Boubaker, Investissement et stratégies de développement, office de publications universitaires, Algérie, 1988.
14. Nathali Taverdet-Popiolek, Guide du choix d'investissement: préparer le choix, sélectionner l'investissement, financier le projet, édition d'organisation, rgoupe Eyrolles, France, 2006.
15. Patrice Vizzavone, Gestion Financière: analyse financière, analyse prévisionnelle, 8^{ème}, édition BERTI, algérie, 1993.
16. Pierre Vernimmen, Finance d'entreprise, 10^{ème} éd, édition dalloz, France, 2012.
17. Richard Brealey et autre, Principes de gestion financière, 8^{ème} éd, pearson édition, France, 2006.
18. Stéphane Griffiths, gestion financière, édition chihab, 1996.
19. William Easterly and Luis Servén, The limits of stabilization: Infrastructure, Public deficits and growth in Latin America, Washington: The World Bank.

الملاحق



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص مالية المؤسسات

فرع علوم مالية

استمارة استبيان

في إطار استكمال مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص مالية المؤسسات، نقوم بإجراء دراسة ميدانية بهدف معرفة تأثير الضرائب على قرار الاستثمار في المؤسسة من خلال كل محور من محاور هذا الاستبيان.

لذا نرجو منكم الاجابة عن اسئلة الاستبيان بدقة وموضوعية بما يعبر عن وجهة نظركم حول الموضوع نظرا لخبرتكم في الميدان، علمًا أن صحة نتائج الدراسة تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتكم، التي نؤكد لكم أنها ستكون في سرية تامة.

نشكركم سلفًا على استجابتكم الكريمة وتعاونكم معنا بما يخدم ويعزز البحث العلمي والصالح العام.

الأستاذ المشرف

الطالبان:

بن جدو عبد السلام.

- بن هارون مريم.

- جحوودي دنيازاد.

الرجاء وضع علامة (x) في الخانة المناسبة:

البيانات الشخصية والوظيفية

1. الجنس: ذكر أنثى
2. العمر: أقل من 30 سنة بين 30 و40 سنة أكثر من 40 سنة
3. المؤهل العلمي:
- أقل من ليسانس ليسانس ماجستير أخرى
4. التخصص:
- محاسبة مالية بنوك اقتصاد جباية أخرى
5. المنصب الوظيفي:
- مدير مدير مالي جبائي محاسب أخرى
6. عدد سنوات الخبرة:
- أقل من 5 سنوات بين 11 و20 سنة
- بين 5 و10 سنوات أكثر من 20 سنة

المحور الأول: تأثير الضريبة على اختيار مصادر التمويل

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارات
					1. تفضل مؤسساتكم الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية.
					2. حسب رأيكم تستفيد المؤسسة من تحفييزات ضريبية عند اعتمادها على مصادر تمويل داخلية.
					3. تتبع مؤسساتكم طريقة الإهلاك الخطي عند تحديد قسط الإهلاك.
					4. تتبع مؤسساتكم طريقة الإهلاك المتناقص عند تحديد قسط الإهلاك.
					5. تتبع مؤسساتكم طريقة الإهلاك المتصاعد عند تحديد قسط الإهلاك.
					6. جميع الخسائر أو الأعباء المحتملة الوقوع في مؤسساتكم والتي شكلتم لها مؤونة تحققت فعلياً.
					7. تتفادى مؤسساتكم توزيع الارباح المعاد استثمارها في ظل معدلات ضريبية مرتفعة.
					8. تفضلون عدم توزيع الارباح للرفع من قيمة التمويل الذاتي.
					9. يفضل المساهمون إعادة استثمار الارباح بدل توزيعها للاستفادة من الإعفاء الضريبي جزئياً.
					10. تعتمد مؤسساتكم على الائتمان المصرفي عند الحاجة إلى التمويل قصير الأجل.
					11. تفضلون الاعتماد على القروض طويلة الأجل في تمويل استثماراتكم.
					12. في حالة توفر بورصة نشطة تلجأ مؤسساتكم إلى التمويل عن طريق الأسهم.
					13. في حالة وجود عجز مالي تفضلون اللجوء إلى إصدار السندات كمصدر لتغطية هذا العجز.

المحور الثاني: أثر التحفيز على عملية اتخاذ قرار الاستثمار

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارات
					1. تولي مؤسستكم أهمية بالغة للحوافز الضريبية الممنوحة لها.
					2. تعمل التحفيزات الضريبية الممنوحة لمؤسستكم على رفع مردوديتها.
					3. مكنتكم التحفيزات الضريبية الممنوحة لمؤسستكم من تحسين وضعكم التنافسي.
					4. حسب رأيكم تؤدي التحفيزات الضريبية إلى زيادة العائد الصافي للاستثمارات.
					5. تفضلون الحصول على تغيرات ضريبية (تخفيض، زيادة) مؤقتة بدل معدلات ضريبية مرتفعة ومستقرة.
					6. تتعرض مؤسستكم إلى عقوبات عند عدم التزامها بالشروط اللازمة عند حصولها على التحفيزات الضريبية.
					7. تفضلون دفع معدلات ضريبية مرتفعة ومستقرة بدل الحصول على تخفيضات مؤقتة.
					8. في رأيكم تعتبر الحوافز الضريبية أكثر إغراءً من الحصول على تسهيلات فيما يخص القروض.
					9. في رأيكم تعتبر الضرائب محفز للاستثمارات كونها تعتبر مصدر تمويل هام للدولة من خلاله تقوم بتوفير المناخ الملائم للاستثمار.
					10. يتأثر قراركم الاستثماري بالبنى التحتية الجيدة أكثر من المعاملة الضريبية التمييزية.
					11. تعتبرون التحفيزات بديل جيد عن الاعانات.
					12. حسب رأيكم تواجه المؤسسة أي صعوبات بعد انتهاء فترة التحفيزات نتيجة للتعود على المعاملة التمييزية.

المحور الثالث: أثر الضرائب على قرار الاستثمار

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارات
					1. تعتمد مؤسستكم عند المفاضلة بين الاستثمارات على معايير التقييم (فترة الاسترداد، صافي القيمة الحالية، معدل العائد الداخلي).
					2. حسب رأيكم تخفض الضرائب بدرجة كبيرة من التدفقات النقدية الصافية*.
					3. تتأثر قراراتكم الاستثمارية بالمعدلات الضريبية المرتفعة المفروضة عليكم.
					4. حسب رأيكم تعتبر الضريبة عامل يؤثر في فترة استرداد أموال المشروع.
					5. حسب رأيكم تؤدي الزيادات في ضريبة الدخل إلى تخفيض معدل العائد الداخلي للمردودية.
					6. تفضلون استئجار التثبيات المادية* على امتلاكها.
					7. تستثمر مؤسستكم كل الأموال الفائضة عن حاجتها في استثمارات جديدة.
					8. حسب رأيكم يؤثر استقرار السياسة الضريبية على فهم التنظيم الفني للضريبة* مما يساعد على اتخاذ قرارات الاستثمار.
					9. تفضلون الخضوع لمعدلات ضريبية منخفضة عند اتخاذ قرار الاستثمار بدل أسعار فائدة منخفضة على القروض.

* التدفقات النقدية الصافية هي الفرق بين الإيراد الذي تحصل عليه المؤسسة والمصروفات التي تقوم بإنفاقها أثناء فترة المشروع.

* التثبيات هي الأصول العينية التي تجوزها المؤسسة من أجل الإنتاج، وتقديم الخدمات، الإيجار، الاستعمال لأغراض إدارية مثل الآلات والمعدات، المباني... إلخ.

* نعي بالتنظيم الفني للضريبة كل جوانب الضريبة، من معدلات، طرق تحصيل، الوعاء الخاضع للضريبة ومختلف التحفيزات،... وغيرها.

Senamor

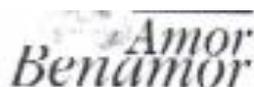
Unité : Siege
Exercice : 2015
Statut : Définitif

Date impression : 12/05/2016 12:10:30

BILAN ACTIF
Du 01/01/2015 au 31/12/2015

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV N	MONTANT NET	MONTANT NET N-1
ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
- Terrains		284 214 023.00		284 214 023.00	284 214 023.00
- Agencements et aménagements de terrains					
- Construction		643 324 566.79	249 272 783.77	394 051 816.02	420 155 735.65
- Install. tech., matériel et outillage industriels		3 285 982 346.22	1 139 305 393.07	2 128 676 956.15	2 293 030 089.20
- Autres immobilisations corporelles		410 294 346.97	253 496 630.53	162 797 816.44	147 506 957.55
Immobilisations en concession					
Immobilisation en cours		2 645 907 141.41		2 645 907 141.41	390 242 424.29
Immobilisation financières					
- Titres mis en équivalence-entreprises associées					
- Autres participations et créances rattachées		620 000 000.00		620 000 000.00	1 181 610 345.72
- Autres titres immobilisés					
- Prêts et autres actifs financiers non courants		60 012 838.08		60 012 838.08	50 278 121.00
Impôts différés actif					
Autres produits différés - Hors cycle d'exploit.					
TOTAL ACTIF NON COURANT		8 141 735 300.47	1 662 074 707.37	6 479 660 593.10	4 747 038 883.41
ACTIF COURANT					
Stock et en cours		4 273 366 583.41		4 273 366 583.41	3 361 180 989.66
Créances et Emplois assimilés					
- Clients		34 429 976.39		34 429 976.39	115 431 376.08
- Autres débiteurs		1 638 529 765.24		1 638 529 765.24	2 303 725 235.66
- Impôts et assimilés		57 713 829.86		57 713 829.86	40 759 953.53
- Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
- Placements et autres actifs financiers courants					
- Trésorerie		142 391 429.14		142 391 429.14	915 193 371.41
TOTAL ACTIF COURANT		6 148 451 584.04		6 148 451 584.04	6 756 259 926.33
TOTAL GENERAL ACTIF		14 290 186 884.51	1 662 074 707.37	12 628 112 177.14	11 503 330 619.76





Unité : Siège
Exercice : 2015
Statut : Définitif

Date impression : 12/05/2016 à 12:11:51

BILAN PASSIF
Du 01/01/2015 au 31/12/2015

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
Part de la société consolidante [1]			
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		500 000 000.00	500 000 000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]		1 442 723 626.20	1 310 774 256.59
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net (Résultat part en principe) [1]		177 703 078.32	131 943 696.61
Autres capitaux propres-Report à nouveau			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I		2 120 427 004.62	1 942 723 626.20
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôt (différés et provisionnés)		1 760 277 767.53	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		1 760 277 767.53	
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		986 547 186.00	401 626 907.88
Impôt		64 831 917.00	62 110 104.00
Autres dettes		5 283 133 696.27	9 090 667 661.69
Comptes transition créditeurs			
Trésorerie passif		2 528 694 595.92	
Compte de réserves des établissements et sociétés de participation			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		8 746 407 405.09	9 560 606 663.56
TOTAL GENERAL PASSIF		12 626 112 177.14	11 633 330 619.76





Unité : Siège
Exercice : 2015
Statut : Définitif

Date Impression : 12/05/2016 à 12:12:32

COMPTES DE RESULTAT

Du 01/01/2015 au 31/12/2015

Par Nature

Désignation	Note	N	N-1
Vente et produit annexes		8 345 672 578.26	7 339 493 810.66
Variations stocks produits finis et en cours		33 171 263.89	-2 039 286.62
Production immobilisée			
Subvention d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		8 378 843 842.15	7 337 454 524.04
Achats consommés		7 190 605 564.89	6 203 552 409.43
Services extérieurs et autres consommations		439 413 597.55	145 841 842.75
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		7 630 019 162.24	6 349 394 052.18
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		748 824 679.91	988 060 471.86
Charges de personnel		510 368 958.66	441 734 279.58
Impôts, taxe et versement assimilés		58 885 703.06	58 013 469.04
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		179 570 018.19	488 312 723.24
Autres produits opérationnels		518 498 513.09	98 672 971.19
Autres charges opérationnelles		170 144 478.50	172 623 415.84
Dotations aux amortissement, Provisions et pertes de valeurs		242 136 899.56	233 627 973.19
Reprise sur pertes de valeurs et provisions			
V-RESULTAT OPERATIONNEL		285 787 153.22	180 734 305.40
Produits financiers		8 602 247.37	6 182 266.34
Charges financières		57 795 714.27	472 649.21
VI-RESULTAT FINANCIER		-49 193 466.90	5 709 617.13
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)		236 593 686.32	186 443 922.53
Impôt exigibles sur résultats ordinaires		58 890 608.00	53 140 968.00
Impôt différés (Variations) sur résultats ordinaires			1 353 287.82
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		8 905 944 602.61	7 442 309 761.57
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		8 728 241 524.29	7 310 360 094.96
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		177 703 078.32	131 949 666.61
Elément extraordinaires (produits) (à préciser)			
Elément extraordinaires (Charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		177 703 078.32	131 949 666.61
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence			
XI-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE			
Dont part des minoritaire			
Part du groupe			





Unité : Siège
Exercice : 2013
Statut : Définitif

Date impression : 12/05/2016 11:48:51

BILAN ACTIF
Du 01/01/2013 au 31/12/2013

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV N	MONTANT NET	MONTANT NET N-1
ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT					
Coût d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisation corporelles					
- Terrains		294 214 023.00		294 214 023.00	294 214 023.00
- Agencements et aménagements de terrains					
- Construction		601 318 336.97	186 919 572.86	414 398 763.19	429 156 508.85
- Install. tech., matériel et outillage industriels		3 276 094 662.60	623 216 319.79	2 452 878 342.81	1 774 538 367.33
- Autres immobilisations corporelles		347 614 561.51	189 102 976.85	158 511 584.66	189 516 894.71
Immobilisations en concession					
Immobilisation en cours					633 308 561.73
Immobilisation financières					
- Titres mis en équivalence-entreprises associées					
- Autres participations et créances rattachées		645 315 188.28		645 315 188.28	46 000 000.00
- Autres titres immobilisés					
- Prêts et autres actifs financiers non courants		144 174 905.33		144 174 905.33	139 947 958.72
Impôts différés actif		1 353 287.92		1 353 287.92	
Autres produits différés - Hors cycle d'exploit					
TOTAL ACTIF NON COURANT		5 480 664 564.21	1 199 240 871.42	4 280 844 113.39	3 673 662 364.34
ACTIF COURANT					
Stock et en cours		4 215 366 412.24		4 215 366 412.24	4 437 136 309.29
Créances et Emplois assimilés					
- Clients		6 342 439.63		6 342 439.63	27 345 992.25
- Autres débiteurs		1 449 020 550.51		1 449 020 550.51	552 546 989.56
- Impôts et assimilés		30 626 320.62		30 626 320.62	30 461 641.79
- Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
- Placements et autres actifs financiers courants					
- Trésorerie		1 426 022 630.26		1 426 022 630.26	471 010 166.75
TOTAL ACTIF COURANT		7 130 366 563.46		7 130 366 563.46	5 516 501 396.64
TOTAL GENERAL ACTIF		12 610 483 538.27	1 199 240 871.42	11 411 242 666.85	9 192 163 663.98





Unité : Siège
Exercice : 2013
Statut : Définitif

Date impression : 12/05/2018 à 11:50:24

BILAN PASSIF
Du 01/01/2013 au 31/12/2013

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
Part de la société consolidante [1]			
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		500 000 000.00	500 000 000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]		1 156 095 283.42	933 431 069.62
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net (Résultat part du groupe) [1]		304 678 976.17	222 865 713.62
Autres capitaux propres-Report à nouveau			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I		1 960 774 259.59	1 656 095 283.44
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières			597 500 000.00
Impôt (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II			597 500 000.00
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		380 938 796.36	555 118 187.98
Impôt		105 448 014.00	29 028 101.48
Autres dettes		6 967 967 039.85	6 175 516 962.42
Comptes transition créditeurs		6 114 570.03	3 473 337.64
Trésorerie passif			73 551 770.63
Compte de liaisons des établissements et sociétés de participation			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		9 450 458 407.26	8 938 588 380.55
TOTAL GENERAL PASSIF		11 411 242 666.85	9 192 183 663.99





Jnité : Siège
Exercice : 2013
Statut : Définitif

Date Impression : 12/05/2016 à 11:50:49

COMPTES DE RESULTAT

Du 01/01/2013 au 31/12/2013

Par Nature

Désignation	Note	N	N-1
Vente et produit annexes		6 391 134 393.17	4 837 845 938.71
Variations stocks produits finis et en cours		-152 872 327.98	170 676 511.22
Production immobilisée			
Subvention d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		6 238 262 065.19	5 108 522 449.93
Achats consommés		4 683 851 289.19	4 111 710 885.92
Services extérieurs et autres consommations		431 665 306.53	213 128 184.19
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		5 115 516 595.72	4 324 838 870.11
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 122 745 469.47	783 683 579.82
Charges de personnel		362 099 388.37	307 292 871.60
Impôts, taxe et versement assimilés		73 834 760.70	11 824 432.75
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		686 811 320.40	464 566 275.47
Autres produits opérationnels		96 075 705.57	32 447 220.58
Autres charges opérationnelles		98 393 860.63	40 047 929.28
Dotations aux amortissement, Provisions et pertes de valeurs		303 364 634.97	181 811 906.27
Reprise sur pertes de valeurs et provisions		615 038.36	
V-RESULTAT OPERATIONNEL		381 743 568.73	275 353 660.50
Produits financiers		3 161 622.05	1 158 234.40
Charges financières		13 378 185.53	37 192 002.08
VI-RESULTAT FINANCIER		-10 216 563.48	-36 033 767.68
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)		371 527 005.25	239 319 892.82
Impôt exigibles sur résultats ordinaires		68 201 317.00	16 656 179.00
Impôt différés (Variations) sur résultats ordinaires		-1 353 287.92	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 338 114 431.17	5 142 127 904.91
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 033 435 455.00	4 919 464 191.09
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		304 678 976.17	222 663 713.82
Elément extraordinaires (produits) (à préciser)			
Elément extraordinaires (Charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		304 678 976.17	222 663 713.82
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence			
XI-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE			
Dont part des minoritaire			
Part du groupe			



LES MOULINS MERMOURA
CONSOLIDE FILIALE
Exercice 2015

DATE : 28/04/2016
HEURE : 09:30
PAGE : 1

Bilan Actif

Arrêté à : Décembre < Etat Provisoire >
Identifiant Fiscal : 099724289079300

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		380 915,17	84 116,60	296 798,57	130 141,66
Immobilisations corporelles		238 220 187,33	94 342 965,39	143 877 191,84	102 514 751,62
Immobilisations en cours		11 027 541,43		11 027 541,43	18 395 445,05
Immobilisations financières					
Titres filiales					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		144 404,09		144 404,09	144 404,09
Impôts différés actif					4 142 795,29
Groupe d'actifs à externaliser		6 300 593,41	6 300 593,41		
TOTAL ACTIF NON COURANT		256 073 611,33	100 727 675,40	155 345 935,93	125 327 538,61
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		25 727 968,97		25 727 968,97	32 930 300,80
Créances et emplois assimilés					
Créance de parafiscalité céréalière					
Clients		12 456 205,37	4 884 948,71	7 571 256,66	6 032 511,32
Groupe et associés					
Autres débiteurs		8 738 736,01		8 738 736,01	4 940 411,75
Impôts et assimilés		3 597 678,07		3 597 678,07	2 168 711,09
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		31 126 248,56		31 126 248,56	53 448 539,78
TOTAL ACTIF COURANT		61 045 857,98	4 884 948,71	76 761 909,27	99 520 574,54
TOTAL GENERAL ACTIF		337 720 469,31	105 612 624,11	232 107 845,20	224 848 113,15


مدير المالية والمحاسبة
بن شوار عمار

LES MOULINS MERMOURA
CONSOLIDE FILIALE
Exercice 2015

DATE : 28/04/2016
HEURE : 09:36
PAGE : 2

Bilan Passif

Arrêté au : 31 Décembre < Etat Provisoire >
Identifiant Fiscal : 099724269079300

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		130 000 000,00	135 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		21 118 097,07	21 118 097,07
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		-49 000 240,60	-10 400 470,19
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-21 136 119,29	-7 655 913,09
Autre fonds propres(différences de consolidation)			
Subventions reçues, charges, produits comptabilisés d'avance			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter unités			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		85 681 733,90	138 055 713,79
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières		57 644 385,67	23 724 445,05
Emprunts d'investissement		57 644 385,67	23 724 445,05
Créditeurs financiers- passif non courant			
Autres dettes non courantes			
Dettes rattachées à des participations			
Impôts différés passif			1 069 060,28
Provisions et produits constatés d'avance		19 420 429,65	13 835 172,30
Créditeurs passif courant			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		77 064 815,32	38 628 677,63
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Parafiscalité cessionnelle			
Fournisseurs et comptes rattachés		30 908 409,45	25 584 335,86
Opération Groupe		15 936 332,16	15 936 332,16
Impôts		3 155 041,93	121 137,66
Autres dettes		19 381 512,44	5 221 916,03
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		69 361 295,98	48 163 721,71
TOTAL GENERAL PASSIF		232 107 845,20	224 848 113,15
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			


 يونس مرمورا

LES MOULINS MERMOURA
CONSOLIDÉ FILIALE
Exercice 2015

DATE: 28/04/2016
HEURE: 09:30
PAGE: 1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Décembre < Etat Provisoire >
Identifiant Fiscal : 099724269079300

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		590 910 566,19	582 926 848,72
Variation stocks produits finis et en cours		-5 343 567,10	688 690,60
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
Cessions inter unités			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		585 566 999,09	583 595 537,32
Achats consommés		509 041 208,97	511 926 348,55
Services extérieurs et autres consommations		21 051 646,70	16 970 127,70
II. CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		530 092 855,67	528 896 476,25
III. VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)		55 474 143,42	54 699 061,07
Charges du personnel		90 677 213,48	69 845 856,87
Impôts, taxes et versements assimilés		2 337 961,81	2 798 683,00
IV. EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION		-37 541 029,86	-17 745 676,80
Autres produits opérationnels		6 125 308,17	16 437 662,40
Autres charges opérationnelles		4 564 218,98	1 605 172,11
Dotations aux amortissements et aux provisions		12 229 459,75	7 621 613,76
Reprise sur pertes de valeur et provisions		66 602,26	
V. RESULTAT OPERATIONNEL		-49 142 687,18	-10 534 800,27
Produits financiers			289 352,74
Charges financières		157 566,70	
VI. RESULTAT FINANCIER		-157 566,70	289 352,74
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		-49 300 243,88	-10 245 447,53
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			161 022,66
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		590 759 020,52	600 322 552,48
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		640 059 204,40	610 729 022,65
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-49 300 243,88	-10 406 470,19
Eléments extraordinaires (produits)			
Eléments extraordinaires (charges)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-49 300 243,88	-10 406 470,19
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

طير الحايك والمحاسبة
بن سوار الحايك

LES MOULINS MERMOURA
CONSOLIDE FILIALE
Exercice 2013

DATE : 28/04/2018
HEURE : 09:37
PAGE : 1

Bilan Actif

Arrêté à : Décembre < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal : 099724268079300

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		185 916,67	37 183,34	148 733,33	167 325,00
Immobilisations corporelles		221 511 081,26	124 605 222,15	96 905 859,13	98 552 957,95
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres filiales					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		144 404,09		144 404,09	144 404,09
Impôts différés actif		4 693 317,14		4 693 317,14	4 321 294,16
Groupe d'actifs à externaliser		4 457 048,03	4 457 048,03		
TOTAL ACTIF NON COURANT		230 991 765,21	129 089 451,52	101 892 313,69	103 185 981,22
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		30 935 747,90	6 200,79	30 929 547,11	21 025 545,09
Créances et emplois assimilés					
Créance de parafiscalité ceréalière					
Clients		14 718 730,08	7 640 764,15	7 077 965,93	8 333 161,99
Groupe et associés					
Autres débiteurs		3 921 561,62		3 921 561,62	3 890 825,53
Impôts et assimilés		1 227 054,54		1 227 054,54	1 028 095,31
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		40 000 000,00		40 000 000,00	40 000 000,00
Trésorerie		3 247 240,61		3 247 240,61	44 345 956,39
TOTAL ACTIF COURANT		94 050 334,76	7 640 964,94	86 403 369,81	118 524 584,31
TOTAL GENERAL ACTIF		325 042 099,96	136 746 416,46	188 295 683,50	221 810 565,53


مدير المالية والمحاسبة
بن توفيق عمار

LES MOULINS MERMOURA
CONSOLIDÉ FILIALE
Exercice 2013

DATE: 28/04/2018
HEURE: 09:37
PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté au : 31 Décembre < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal : 099724269079300

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		135 000 000,00	135 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées)(1))		7 718 317,97	474 262,50
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		-7 655 913,09	7 244 055,47
Autres capitaux propres - Report à nouveau		13 399 779,10	13 399 779,10
Autre fonds propres(différences de consolidation)			
Subventions reçues,charges produits comptabilisés d'avance			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons inter unités			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		148 462 183,98	156 118 097,07
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières			
Emprunts d'investissement			
Créditeurs financiers- passif non courant			
Autres dettes non courantes			
Dettes rattachées à des participations			
Impôts différés passif		1 458 558,47	1 859 648,01
Provisions et produits constatés d'avance		13 455 685,91	20 324 017,92
Créditeurs passif courant			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		14 914 244,38	22 183 665,93
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Parafiscalité censitaire			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 474 990,81	32 870 204,06
Opération Groupe		15 638 332,16	
Impôts		1 403 764,67	1 129 165,78
Autres dettes		6 104 167,50	9 609 432,69
Troisième Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		24 619 255,14	43 608 802,53
TOTAL GENERAL PASSIF		188 295 683,50	221 810 565,53
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			


مدير المالية والمحاسبة
يحيى بنو اسرار

LES MOULINS MERMOURA
CONSOLIDE FILIALE
Exercice 2013

DATE : 26/04/2016
HEURE : 09:38
PAGE : 1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Décembre < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal : 089724269079300

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		647 693 220,99	617 936 964,70
Variation stocks produits finis et en cours		9 711 976,50	177 714,00
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
Cessions inter unités			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		657 405 197,49	618 113 678,70
Achats consommés		487 971 171,96	532 477 988,67
Services extérieurs et autres consommations		8 704 436,96	7 013 639,53
II. CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		496 675 608,92	539 491 628,19
III. VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)		160 729 588,57	78 621 750,51
Charges du personnel		70 418 537,53	71 504 129,29
Impôts, taxes et versements assimilés		1 710 529,74	2 870 631,00
IV. EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION		-11 199 478,70	4 246 990,22
Autres produits opérationnels		8 857 258,34	11 968 592,05
Autres charges opérationnelles		1 846 306,07	7 560 263,35
Dotations aux amortissements et aux provisions		5 264 779,98	4 203 024,95
Reprise sur pertes de valeur et provisions			1 271 278,09
V. RESULTAT OPERATIONNEL		-8 353 306,41	5 723 570,06
Produits financiers		924 280,82	412 500,00
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER		924 280,82	412 500,00
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		-8 429 025,59	6 136 070,06
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-773 112,50	-1 107 985,41
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITÉS ORDINAIRES		957 486 736,85	631 756 046,84
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITÉS ORDINAIRES		575 142 649,74	624 521 991,37
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITÉS ORDINAIRES		-7 655 913,09	7 244 055,47
Éléments extraordinaires (produits)			
Éléments extraordinaires (charges)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-7 655 913,09	7 244 055,47
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			


مدير المالية والمحاسبة
بن سوار حيدر

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 0 0 1 0 2 4 0 3 8 2 8 2 9 1 3

Désignation de l'entreprise EURL NFIDSA SIT2

Activité : PRODUCTION DE PRODUITS DE PEINTURE

Adresse : LOT 37 BNOUDAROUAA OUED FRAGHA

Exercice clos le 31/12/2015

BILAN ACTIF

ACTIF	N			N-1
	Montants Brut	Amortissements ,provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporeelles	219 200	136 031	83 169	209 662
Immobilisations corporeelles				
- Terrains	58 738 803	3 802 586	54 936 218	55 886 864
- Bâtiments	117 026 068	26 239 229	90 786 839	47 212 558
- Autres immobilisations corporelle	116 401 596	56 451 518	59 950 079	62 710 331
- Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	18 449 651		18 449 651	48 025 663
Immobilisations financières				
- Titres mis en équivalence				
- Autres participations et créances rattachées				
- Autres Titres immobilisés				
- Prêts et autres actifs financiers non courants				
- Impôt différés actifs				
TOTAL ACTIF NON COURANT	310 835 318	86 629 362	224 205 956	214 045 077
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	238 361 421	12 152 500	226 208 921	195 784 801
Créances et emplois assimilés				
- Clients	39 805 675		39 805 675	47 348 796
- Autres débiteurs				
- Impôts et assimilés	2 980 207		2 980 207	946 498
- Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
- Placements et autres actifs financiers courants				
- Trésorerie	7 587 921		7 587 921	36 503 118
TOTAL ACTIF COURANT	288 735 225	12 152 500	276 582 725	280 581 213
TOTAL GENERAL ACTIF	599 570 542	98 781 862	500 788 681	494 626 290

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION	N.I.F. 0 0 1 0 2 4 0 3 8 2 8 2 9 1 3	
Désignation de l'entreprise EURL NFIDSA SIT2		
Activité : PRODUCTION DE PRODUITS DE PEINTURE		
Adresse : LOT 37 BNOUDAROUAA OUED FRAGHA		

Exercice clos le 31/12/2015

BILAN PASSIF

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	21 000 000	1 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))	43 731 045	62 996 847
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)	12 273 495	12 683 955
Autres capitaux propres - Report à nouveau	5 281 041	5 281 041
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	82 285 581	81 961 843
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		4 600 000
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		4 600 000
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	117 630 849	103 741 316
Impôts	708 858	583 016
Autres dettes	293 895 075	273 471 797
Trésorerie passif	6 268 318	30 268 318
TOTAL III	418 503 100	408 064 447
TOTAL PASSIF (I+II+III)	500 788 681	494 626 290

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION	N.I.F. 0 0 1 0 2 4 0 3 8 2 8 2 9 1 3	
Désignation de l'entreprise: EURL NFIDSA SITZ		
Activité: PRODUCTION DE PRODUITS DE PEINTURE		
Adresse: LOT 37 BNOUDAROUAA .OUED FRAGHA		

Exercice du 01/01/2015 Au 31/12/2015

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue				
Produits fabriqués		410 235 010		515 123 512
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes				
Production stockée ou déstockée			15 079 730	
Productions immobilisées				
Subvention d'exploitation				
I- Production de l'exercice		410 235 010	15 079 730	515 123 512
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	334 736 489		427 216 517	
Autres approvisionnements	659 606			
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	2 397 330		2 029 903	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs				
Sous-traitance générale				
Locations	1 848 000			
Entretien, réparations et maintenance	409 983		4 588 621	
Primes d'assurances	157 250			
Personnel extérieur à l'entreprise	350 000			
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	333 550		416 000	
Publicité	208 000		350 930	
Déplacement, missions et réceptions	198 345		15 140	
Autre service	6 952 610		12 371 611	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II- Consommations de l'exercice	348 277 253		446 968 722	
III- Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		61 957 757		53 075 060
Charges de personnel	12 793 687		12 736 976	
Impôts et taxes et versements assimilés	2 371 185		6 350 188	

IMPRIMÉ DESTINÉ À L'ADMINISTRATION

N.I.F. 0 0 1 0 2 4 0 3 8 2 8 2 9 1 3

Désignation de l'entreprise EURL NFIDSA SIT2

Activité : PRODUCTION DE PRODUITS DE PEINTURE

Adresse : LOT 37 BNOUDAROUAA .OUJED FRAGHA

Exercice du 01/01/2015 Au 31/12/2015**COMPTE DE RESULTAT**

RUBRIQUES	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
IV- Excédent brut d'exploitation		46 792 885		33 987 896
Autres produits opérationnels		987 134		1 140 582
Autres charges opérationnelles	1 137 753		584 108	
Cotisations aux amortissements	19 924 278		18 494 300	
Provision	12 152 500			
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V- Résultat opérationnel		14 545 488		16 050 073
Produits financiers		852 186		747 465
Charges financières	3 124 179		2 539 495	
VI- Résultat financier	2 271 963		1 792 030	
VI- Résultat ordinaire (V+VI)		12 273 495		14 258 043
Eléments extraordinaires (produits)(*)				
Eléments extraordinaires (charges)				
VII- Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats			1 574 088	
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		12 273 495		12 683 955

(*) A détailler sur état annexé à joindre

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 0 0 1 0 2 4 0 3 8 2 8 9 1 3

Désignation de l'entreprise EURL NFIDSA SITZ

Activité : PRODUCTION DE PRODUITS DE PEINTURE

Adresse : LOT 37 BNOUDAROUAA .OUED FRAGHA

Exercice clos le 31/12/2013

BILAN ACTIF

ACTIF	N			N-1
	Montants Brut	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	172 448	31 365	141 083	125 080
Immobilisations corporelles				
- Terrains	58 738 803	1 901 293	56 837 511	57 788 157
- Batiments	51 909 266	17 236 635	34 672 751	36 676 358
- Autres immobilisations corporelle	90 163 904	29 041 591	61 122 313	61 450 214
- Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	5 075 653		5 075 653	5 075 653
Immobilisations financières				
- Titres mis en équivalence				
- Autres participations et créances rattachées				
- Autres Titres immobilisés				
- Prêts et autres actifs financiers non courants	5 753 657		5 753 657	5 753 657
- Impôt différés actifs				
TOTAL ACTIF NON COURANT	211 813 751	48 210 753	163 602 967	166 869 119
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	243 373 191	21 866 814	221 506 377	177 602 809
Créances et emplois assimilés				
- Clients	61 644 063		61 644 063	8 862 455
- Autres débiteurs	20 001 402		20 001 402	216 528
- Impôts et assimilés	5 624 944		5 624 944	20 856 999
- Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
- Placements et autres actifs financiers courants				
- Trésorerie	15 007 265		15 007 265	10 674 667
TOTAL ACTIF COURANT	345 650 865	21 866 814	323 784 051	218 243 457
TOTAL GENERAL ACTIF	557 464 615	70 077 597	487 387 018	385 112 576

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 0 0 1 0 2 4 0 3 8 2 8 9 1 3

Désignation de l'entreprise: EURL NFIDSA SIT2
 Activité: PRODUCTION DE PRODUITS DE PEINTURE
 Adresse: LOT 37 BNOUDAROUAA OUED FRAGHA

Exercice clos le 31/12/2013

BILAN PASSIF

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	1 000 000	1 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))	2 201 055	2 201 055
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)	5 405 735	40 157 035
Autres capitaux propres - Report à nouveau	60 795 792	20 638 757
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	69 402 582	63 996 847
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	4 600 000	15 115 000
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	4 600 000	15 115 000
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	25 440 747	15 459 870
Impôts	261 730	
Autres dettes	381 413 641	284 272 541
Trésorerie passif	6 268 318	6 268 318
TOTAL III	413 384 436	306 000 729
TOTAL PASSIF (I+II+III)	487 387 018	385 112 576

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 0 0 1 0 2 4 0 3 8 2 8 9 1 3

Désignation de l'entreprise EURL NFIDSA SIT2

Activité : PRODUCTION DE PRODUITS DE PEINTURE

Adresse : LOT 37 BNÛDAROUAA, OUED FRAGHA

Exercice du 01/01/2013 Au 31/12/2013

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue				
Produits fabriqués		295 021 072		303 780 551
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes				
Production stockée ou déstockée		9 991 703		12 398 374
Productions immobilisées				
Subvention d'exploitation				
I- Production de l'exercice		305 012 775		406 187 926
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	234 944 358		342 602 275	
Autres approvisionnements	468 630			
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services	239 900			
Autres consommations	1 832 890		1 770 674	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs				
Sous-traitance générale				
Locations			744 350	
Entretien, réparations et maintenance	613 326		440 649	
Primes d'assurances	185 910			
Personnel extérieur à l'entreprise	100 030		318 280	
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	1 020 693		4 176 166	
Publicité	176 252		16 910	
Déplacement, missions et réceptions	163 224		310 372	
Autre service	7 328 659		744 271	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs			1 970	
II- Consommations de l'exercice	247 093 812		351 125 917	
III- Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		57 918 963		55 062 009
Charges de personnel	10 588 193		13 661 476	
Impôts et taxes et versements assimilés	1 051 109		1 086 616	

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 00102403828913

Désignation de l'entreprise EURL NFIDSA S/12
 Activité : PRODUCTION DE PRODUITS DE PEINTURE
 Adresse : LOT 37 BNOUDAROUAA .OUED FRAGHA

Exercice du 01/01/2013 Au 31/12/2013

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
IV- Excédent brut d'exploitation		46 279 661		40 313 916
Autres produits opérationnels		5 172		13 702 931
Autres charges opérationnelles	494 285		1 599 830	
Dotations aux amortissements	36 279 213		9 689 213	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V- Résultat opérationnel		9 511 336		42 627 704
Produits financiers		186 438		760 302
Charges financières	4 291 827		3 230 971	
VI- Résultat financier	4 105 389		2 470 669	
VII- Résultat ordinaire (V+VI)		5 405 946		40 157 035
Eléments extraordinaires (produits)(*)		7		
Eléments extraordinaires (charges)				
VIII- Résultat extraordinaire		7		
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		5 405 953		40 157 035

(*) A détailler sur état annexe à joindre

2015/12/31

اسم الشركة: شركة تضامن القالعية للبلاد

10:45:40

0382274 ب 00

ميزانية الأصول

السنة المالية المغلقة في: 2015/12/31

الأصول	ملاحظة	N إجمالي	N الاحتلاك	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية		0	0	0	0
تأمينات معنوية		0	0	0	0
تأمينات عينية		0	0	0	0
أراض		15 057 000	0	15 057 000	15 057 000
ميان		26 110 037	3 580 084	24 696 221	24 696 221
تأمينات عينية أخرى		137 071 989	118 476 139	118 237 033	118 237 033
تأمينات منح امتيازها		0	0	0	0
تأمينات بحري إنجازها		0	0	0	0
تأمينات مالية		0	0	0	0
سندات أخرى مثبتة		0	0	0	0
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية		0	0	0	0
مجموع الأصول غير الجارية		280 046 477	122 056 223	157 990 254	178 239 026
أصول جارية		0	0	0	0
عزونات و متوجات قيد التنفيذ		27 723 855	0	22 862 462	22 862 462
حسابات دائمة و استخدامات مماثلة		0	0	0	0
الزيمان		1 613 488	0	3 957 943	3 957 943
للديون الأخرى		1 174 605	0	184 929	184 929
الضرائب و ما شابهها		0	0	0	0
الحزينة		19 850 468	0	47 799 103	47 799 103
مجموع الأصول الجارية		74 804 437	0	74 804 437	50 362 416
المجموع العام للأصول		354 850 914	0	232 794 691	228 601 442



2015/12/31

اسم الشركة: شركة تضامن القالعية للبلاد

11:22:38

0382274_00

ميزانية الخصوم

السنة المالية المغفلة في: 2015/12/31

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة		0	0
رأس مال تم إصداره		100 000 000	100 000 000
رأس مال غير مستعان به		0	0
علاوات و احتياطات - احتياطات مدبجة		24 254 122	29 589 495
فوارق إعادة التقييم		0	0
فارق للمعادلة		0	0
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة بالمجموع)		5 335 372	4 276 132
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد		0	0
حصة الشركة المدبجة		0	0
حصة ذوي الأقلية		0	0
المجموع 1		129 589 494	133 865 627
الخصوم غير الجارية		0	0
قروض و ديون مالية		63 500 000	63 500 000
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)		0	0
ديون أخرى غير جارية		0	0
مؤنونات و منتجات ثابتة مسبقا		0	0
مجموع الخصوم غير الجارية 2		63 500 000	63 500 000
الخصوم الجارية		0	0
موردون و حسابات ملحقة		0	34 400 000
الضرائب و ما شابهها		524 708	480 131
ديون أخرى		34 987 240	548 933
خزينة سلبية		0	0
مجموع الخصوم الجارية 3		35 511 948	35 429 064
مجموع حصة التصور		228 601 442	232 794 691



2015/12/31

اسم الشركة: شركة تضامن العالمية للبلاط

10:45:40

0382274_00

حساب النتائج

السنة المالية المغفلة في: 2015/12/31

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الاعمال		83 867 722	91 174 473
تغير المخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع		0	-5 921 721
الاتاج الثبت		3 755 506	0
اعانات الاستغلال		0	0
1 إنتاج السنة المالية		87 623 228	85 252 752
المشتريات المستهلكة		38 605 129	36 284 995
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى		0	0
2 استهلاك السنة المالية		38 605 129	36 284 995
3 القيمة المضافة للاستغلال		49 018 099	48 967 757
أعباء المستخدمين		22 223 703	23 019 826
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة		1 716 673	1 823 490
4 الفائض الإجمالي عن الإستغلال		25 077 723	24 124 441
المنتجات العملية الأخرى		0	2 236 667
الأعباء العملية الأخرى		0	0
المخصصات للاحتلاكات و المؤنات		20 801 591	21 025 736
استشاف عن خسائر القيمة و المؤنات		0	0
5 النتيجة العملية		4 276 132	5 335 372
النتوجات المالية		0	0
الأعباء المالية		0	0
6 النتيجة المالية		0	0
7 النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)		4 276 132	5 335 372
الضرائب الواجب فعها عن النتائج العادية		0	0
الضرائب المؤجلة (تخيرات) حول النتائج العادية		0	0
مجموع منتجات الأنشطة العادية		87 623 228	87 489 419
مجموع أعباء الأنشطة العادية		83 347 096	82 154 047
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية		4 276 132	5 335 372

0	0		العناصر غير العادية - المترجات (يطلب بيانها)
0	0		العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
0	0		9 النتيجة غير العادية
5 335 372	4 276 132		10 النتيجة الصافية للسنة المالية



2013/12/31

اسم الشركة: شركة تضامن القالمة للبلاط

10:45:40

0382274 ب.00

ميزانية الأصول

السنة المالية المغفلة في: 2013/12/31

الأصول	ملاحظة	N إجمالي	N الإهلاك	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية		0	0	0	0
تثبيتات معنوية		0	0	0	0
تثبيتات عينية		0	0	0	0
أراض		15 057 000	0	15 057 000	15 057 000
مبان		28 936 996	1 166 456	27 770 540	2 269 708
تثبيتات عينية أخرى		57 873 991	79 062 439	-21 188 448	157 097 913
تثبيتات منح امتيازها		0	0	0	0
تثبيتات بحري إنجازها		0	0	0	0
تثبيتات مالية		0	0	0	0
سندات أخرى مثبنة		0	0	0	0
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية		0	0	0	0
مجموع الأصول غير الجاري		254 653 516	80 228 895	174 424 621	101 867 987
أصول جارية		0	0	0	0
حقوق و متوجات قيد التنفيذ		22 862 462	0	22 862 462	29 433 861
حسابات دائنة و استخدامات بمائلة		0	0	0	0
الزبائن		9 209 740	0	9 209 740	11 106 552
الدينون الآخرون		9 682 864	0	9 682 864	1 174 605
الضرائب و ما شابهها		0	0	0	0
المخزينة		19 365 726	0	19 365 726	9 001 195
مجموع الأصول الجارية		50 716 213	0	50 716 213	61 120 792
المجموع العام للأصول		305 369 729	80 228 895	225 140 834	162 988 779



2013/12/31

اسم الشركة: شركة تضامن القابلية للبلاد

11.22.38

0382274.00

ميزانية الخصوم

السنة المالية المغلقة في: 2013/12/31

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة		0	0
رأس مال تم إصداره		100 000 000	20 000 000
رأس مال غير مستعان به		0	0
علاوات و احتياطات - احتياطات مدبجة		19 402 524	14 364 300
فوارق إعادة التقييم		0	0
فارق المعادلة		0	0
نتيجة صافية / (نتيجة صافية خصصتلمجمع)		4 851 598	5 038 224
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد		0	0
حصة الشركة للمدبجة		0	0
حصةفوري الأقلية		0	0
المجموع 1		124 254 122	39 402 524
الخصوم غير الجارية		0	0
قروض و ديون مالية		63 500 000	13 500 000
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)		0	0
ديون أخرى غير جارية		0	0
مؤنات و منتجات ثابتة مسبقا		0	0
مجموع الخصوم غير الجارية 2		63 500 000	13 500 000
الخصوم الجارية		0	0
موردون و حسابات ملحقة		1 900 992	8 643 603
الضرائب و ما شابهها		481 379	959 143
ديون أخرى		35 004 341	100 483 509
خزينة سلبية		0	0
مجموع الخصوم الجارية 3		37 386 712	110 086 255
المجموع عم للخصوم		225 140 834	162 988 779



2013/12/31

اسم الشركة: شركة تضامن القابلية للبلاط

9.10.15

0382274.00

حسابات النتائج

السنة المالية المغفلة في: 2013/12/31

N-1	N	ملاحظة	البيان
70 777 428	84 018 255		رقم الاعمال
0	0		تغير المخزونات للنتجات للصعة و للنتجات قيد الصنع
0	0		الانتاج الثبت
0	0		اعانات الاستغلال
70 777 428	84 018 255		1 إنتاج السنة المالية
34 990 745	0		للمشتريات المستهلكة
0	39 618 037		الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
34 990 745	39 618 037		2 استهلاك السنة المالية
35 786 683	44 400 218		3 القيمة المضافة للاستغلال
19 880 658	23 293 129		أعباء للمستخدمين
1 499 286	2 120 585		الضرائب و الرسوم و للدفعات للشابمة
14 406 739	18 986 504		4 القائض الإجمالي عن الإستغلال
0	0		النتجات العملية الأخرى
0	0		الأعباء العملية الأخرى
9 368 515	13 996 733		المخصصات للاعتلاكات و المؤنات
0	0		استثاف عن خسائر القيمة و المؤنات
5 038 224	4 989 771		5 النتيجة العملية
0	1 183 585		لنتجات مالية
0	1 321 758		الأعباء المالية
0	2 505 343		6 النتيجة المالية
5 038 224	7 495 114		7 النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
0	0		الضرائب الواجب نعها عن النتائج العادية
0	0		الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
70 777 428	85 201 840		مجموع منتجات الأنشطة العادية
65 739 204	80 350 242		مجموع أعباء الأنشطة العادية
5 038 224	4 851 598		8 النتيجة الصافية للأنشطة العادية

0	0	العناصر غير العادية - للتحويلات (يطلب بيانها)
0	0	العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
0	0	9 النتيجة غير العادية
5 038 224	4 851 598	10 النتيجة الصافية للسنة المالية



ENAMARBE -Unité GUELMA
098321010010161

BILAN

Date : 31/12/2015

Heure: 11:12:29

Période : 01/01/2015 au 31/12/2015

Utilisateur:UD

Type Edition : PROVISOIRE

ACTIF	NOTE	N (2015)		N- (2014)	
		BRUT	AMORT. PROV.	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles		314 500.00	118 475.00	196 025.00	18 125.00
Immobilisations corporelles					
Terrains		18 090 000.00		18 090 000.00	18 090 000.00
Agencements & Aménagements Terrains					
Constructions		212 140 085.73	147 125 417.69	65 014 668.04	68 477 612.10
Installations Techniques, Mat.& Outils		286 444 823.62	117 598 373.13	168 846 450.49	141 224 428.81
Autres immobilisations corporelles		46 433 588.10	16 876 125.48	29 557 462.62	16 236 959.90
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		2 017 999.53		2 017 999.53	22 586 951.48
Immobilisations financières					
Titres des Filiales					
Créances rattachées à des Participations					
Prets et autres actifs financiers non courants		60 696.20		60 696.20	48 032.37
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		565 501 693.18	281 718 391.30	283 783 301.88	266 682 109.66
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		62 011 243.98	1 308 587.38	60 702 656.60	50 772 247.08
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 372 511.06	3 072 815.79	299 695.27	185 836.45
Autres débiteurs		821 184.67		821 184.67	491 542.57
Impôts					963 818.13
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Tresorerie		9 200 452.55		9 200 452.55	2 150 908.09
TOTAL ACTIF COURANT		75 405 392.26	4 381 403.17	71 023 989.09	54 564 352.32
TOTAL GENERAL ACTIF		640 907 085.44	286 099 794.47	354 807 290.97	321 246 461.98

ENAMARBRE -Unité GUELMA
098321010010161

Date : 31/12/2015

Heure: 11:12:44

Utilisateur :XG

BILAN

Période : 01/01/2015 au 31/12/2015

Type Edition : PROVISOIRE

PASSIF	NOTE	N (2015)	N-1 (2014)
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Primes et réserves - (réserves consolidées)			
Ecart d'équivalence			
Résultat Net		-33 102 190.03	-24 439 007.76
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Liaisons Inter-unités		333 786 376.85	305 920 734.08
TOTAL I		300 684 186.82	281 481 726.32
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		25 490 139.62	23 581 790.82
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		25 490 139.62	23 581 790.82
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		15 578 460.26	9 371 217.76
Impôts		2 202 766.91	1 775 948.84
Autres dettes		10 851 737.36	5 035 778.24
Tresorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		28 632 964.53	16 182 944.84
TOTAL GENERAL PASSIF		354 807 290.97	321 246 461.98

ENAMARBRE -Unité GUELMA
098321010010161

Date : 31/12/2015

Heure : 11:13:40

COMPTES DE RESULTAT

Période du : 01/01/2015 Au : 31/12/2015

Utilisateur : I/O

Type Edition : PROVISOIRE

	NOTE	N (2015)	N-1 (2014)
Ventes et produits annexes		98 999 244.38	88 666 199.64
Autres Prestations de Services			4 500.00
Variation stocks produits finis et en cours		-6 957 104.06	-6 153 914.06
Production immobilisée			3 273 384.77
Subventions d'exploitation			
Cessions matières premières Faites		-10 291 961.73	-4 514 499.91
Cessions matières premières Recues		-30 791 037.39	-23 956 079.37
Cessions produits Finis Faites			
Cessions produits Finis Recues			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		112 541 215.08	105 231 749.81
Achats consommés		17 378 714.06	17 412 182.53
Cessions Charges Faites / services EX et autres			
Cessions Charges Recues / services EX et autres			
Services extérieurs et autres consommations		12 405 665.63	12 857 625.77
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		29 784 379.69	30 269 808.30
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		82 756 835.39	74 961 941.51
Charges de personnel		61 014 320.35	51 686 582.08
Cessions Charges du Personnels Faites			
Cessions Charges du Personnels Recues			
Impôts , Taxes et Versements Assimilés		1 602 884.52	1 885 824.68
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		20 139 630.52	21 389 534.75
Cessions produits opérationnels Faites			
Autres produits opérationnels		697 342.36	2 042 070.04
Autres charges opérationnelles		506 187.42	314 624.02
Cessions charges opérationnelles Recues			
Dotations aux amortissements , provisions et pertes de valeur		16 900 629.50	16 777 900.59
Reprises sur pertes de valeur et provisions		52 488.00	130 377.60
Cessions Charges Communes Faites			
Cessions Charges Communes recues		15 564 398.95	11 466 886.08
V - RESULTAT OPERATIONNEL		59 947 042.91	17 936 343.86
Produits financiers			
Charges financières		1 421 359.38	
VI - RESULTAT FINANCIER		-1 421 359.38	
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		2 961 284.58	6 469 457.78
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		92 791 968.78	87 962 617.99
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		125 894 159.81	112 401 625.75

VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-33 102 190.03	-24 439 007.76
Eléments extraordinaires (produits) (... préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (... préciser)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-33 102 190.03	-24 439 007.76



ENAMARBRE -Unité GUELMA
098321010010161

BILAN

Date : 31/12/2013

Heure: 11:19:48

Période : 01/01/2013 au 31/12/2013

Utilisateur:UG

Type Edition : DEFINITIVE

ACTIF	NOTE	P (2013)		N- (2012)	
		N (2013) BRUT	P (2013) AMORT. PROV.	N (2013) Net	N- (2012) Net
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles		120 501.00	78 275.00	42 226.00	68 326.00
Immobilisations corporelles					
Terrains		18 090 000.00		18 090 000.00	18 090 000.00
Agencements & Aménagements Terrains					
Constructions		211 809 683.68	140 436 076.61	71 373 607.07	74 663 660.21
Installations Techniques, Mat & Outils		116 209 465.53	107 467 496.84	8 741 968.69	5 937 256.74
Autres immobilisations corporelles		15 480 906.34	15 295 122.50	185 783.84	941 849.24
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		96 201 840.97		96 201 840.97	
Immobilisations financières					
Titres des Filiales					
Créances rattachées à des Participations					
Prets et autres actifs financiers non courants		42 400.00		42 400.00	42 400.00
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		457 054 797.52	263 276 970.95	194 677 826.57	99 741 492.19
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		44 074 459.44	622 861.45	43 451 597.99	24 693 112.58
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 167 916.40	3 072 815.79	95 100.61	307.20
Autres débiteurs		436 671.44		436 671.44	195 626.47
Impôts		398 387.36		398 387.36	644 669.91
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Tresorerie		2 705 042.91		2 705 042.91	3 964 696.38
TOTAL ACTIF COURANT		50 782 477.55	3 695 677.24	47 086 800.31	29 698 412.54
TOTAL GENERAL ACTIF		508 737 275.07	266 972 648.19	241 764 626.88	129 439 904.73



ENAMARBRE -Unité GUELMA
098321010010161

Date : 31/12/2013

Heure: 11:20:00

Utilisateur: UO

BILAN

Période : 01/01/2013 au 31/12/2013

Type Edition : DEFINITIVE

PASSIF	NOTE	N (2013)	N-1 (2012)
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Primes et réserves - (réserves consolidées)			
Ecart d'équivalence			
Résultat Net		-13 417 772.49	-16 204 303.32
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Liasons inter-unités		227 001 725.68	116 038 290.53
TOTAL I		213 583 953.19	99 833 987.21
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		20 858 208.24	20 853 015.88
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		20 858 208.24	20 853 015.88
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 831 419.41	2 433 904.57
Impôts		1 709 443.65	2 413 973.41
Autres dettes		3 781 602.39	3 904 943.66
Tresorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		7 322 465.45	8 752 801.64
TOTAL GENERAL PASSIF		241 764 626.88	129 439 804.73



ENAMARBRE -Unité GUELMA
098321010010161

Date : 31/12/2013

Heure : 11:20:51

COMPTE DE RESULTAT

Période du : 01/01/2013 Au : 31/12/2013

Utilisateur : LG

Type Edition : DEFINITIVE

	NOTE	N (2013)	N-1 (2012)
Ventes et produits annexes		91 531 236.75	69 400 156.46
Autres Prestations de Services			
Variation stocks produits finis et en cours		-20 861 462.19	-14 694 733.72
Production immobilisée		7 180 054.86	1 039 834.40
Subventions d'exploitation			
Cessions matières premières Faites		-3 481 896.18	-1 271 174.60
Cessions matières premières Recues		-32 164 982.31	-21 281 196.70
Cessions produits Finis Faites			
Cessions produits Finis Recues			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		106 541 915.55	75 755 279.24
Achats consommés		20 621 661.56	10 983 539.40
Cessions Charges Faites / services EX et autres			
Cessions Charges Recues / services EX et autres			
Services extérieurs et autres consommations		8 351 322.87	4 953 267.58
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		28 972 984.43	15 936 806.98
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		77 568 931.12	59 818 472.26
Charges de personnel		43 421 094.94	40 613 915.53
Cessions Charges du Personnels Faites			
Cessions Charges du Personnels Recues			
Impôts , Taxes et Versements Assimilés		2 362 972.61	2 037 702.20
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		31 784 863.57	17 166 854.53
Cessions produits opérationnels Faites			
Autres produits opérationnels		6 210 423.59	323 276.42
Autres charges opérationnelles		280 312.61	212 538.33
Cessions charges opérationnelles Recues			
Dotations aux amortissements , provisions et pertes de valeur		8 456 826.07	8 767 885.02
Reprises sur pertes de valeur et provisions		1 261 075.27	204 094.84
Cessions Charges Communes Faites			
Cessions Charges Communes recues		15 288 903.45	4 911 511.29
V - RESULTAT OPERATIONNEL		45 790 527.20	13 625 313.73
Produits financiers		42 393.34	3 427.63
Charges financières			
VI - RESULTAT FINANCIER		42 393.34	3 427.63
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		30 553 617.09	8 717 230.07
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		85 372 721.62	56 276 056.03
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		98 790 494.11	72 480 359.35

VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-13 417 772.49	-16 204 303.32
Éléments extraordinaires (produits) (... préciser)			
Éléments extraordinaires (charges) (... préciser)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-13 417 772.49	-16 204 303.32



شركة تضامن محجرة الاخوة بن مساهل

07B0382656

ميزانية الأصول

2015/12/31

N-1	N			السنة المالية
	صافي	إهلاك	إجمالي	
صافي	صافي	إهلاك	إجمالي	الأصول
20 562 500	9 012 500	25 987 500	35 000 000	أصول غير جارية
270 074 129,04	342 148 782,52	141 697 449,48	483 846 232	شبهات معنوية
0	41 854 034,62	0	41 854 034,62	شبهات عينية
0	0	0	0	أراض
0	0	0	0	مبان
0	0	0	0	شبهات عينية أخرى
0	0	0	0	شبهات منوح امتيازها
0	0	0	0	شبهات يجرى إنجازها
0	0	0	0	شبهات مالية
0	0	0	0	سندات أخرى متبينة
786 388,78	786 388,79	0	786 388,79	فروض و أصول مالية أخرى غير جارية
0	0	0	0	ضرائب مؤجلة على الأصل
291 423 017,82	393 801 705,93	167 684 949,48	561 486 655,41	مجموع الأصل غير الجاري
11 350 821,35	18 292 297,03	0	18 292 297,03	أصول جارية
0	0	0	0	عزونات و متوجات قيد التنفيذ
48 625 287,8	50 889 295,5	0	50 889 295,5	حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
48 733 060,9	26 886 639,72	0	26 886 639,72	الزبائن
7 526 357,35	1 457 204,94	0	1 457 204,94	للدينون الآخرون
7 038 960,14	42 660 104,12	0	42 660 104,12	الضرائب و ما شابهها
123 274 487,54	140 185 541,31	0	140 185 541,31	مجموع الأصول الجارية
414 697 505,36	533 987 247,24	167 684 949,48	701 672 196,72	المجموع العام للأصول

شركة تضامن محجرة الاخوة بن مساهل

07B0382656

ميزانية الخصوم

2015/12/31

N-1	N	الخصوم
30 000 000	30 000 000	رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره
0	0	رأس مال غير مستعان به
0	0	علاوات و احتياطات - احتياطات مدججة
0	0	فوارق إعادة التقييم
0	0	فارق للمعادلة
-54 507 374,74	387 691,62	نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع)
-20 512 017,44	-75 019 392,18	رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
0	0	حصة الشركة المدججة
0	0	حصة ذوي الأقلية
-45 019 392,18	-44 631 700,56	المجموع
94 000 000	94 000 000	الخصوم غير الجارية
0	0	قروض و ديون مالية
0	0	ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
968 823,64	1 641 734,64	ديون أخرى غير جارية
		مؤنات و منتجات ثابتة مسبقا
94 968 823,64	95 641 734,64	مجموع الخصوم غير الجارية
82 840 209,84	95 848 843,43	الخصوم الجارية
26 884 939,44	7 453 512,33	موردون و حسابات ملحقه
255 022 924,63	379 674 757,4	الضرائب و ما شابهها
0	0	ديون أخرى
		خزينة سلبية
364 748 073,91	482 977 113,16	مجموع الخصوم الجارية
414 697 505,37	533 987 147,24	مجموع عام للخصوم

شركة تضامن محجرة الأخوة بن مساهل

07B0382656

حساب النتائج

2015/12/31

N-1	N	البيان
126 537 366,5	179 072 766,31	رقم الاعمال
3 813 300	-1 634 775	تغير المخزونات للمنتجات المصنعة و للمنتجات قيد الصنع
0	0	الإنتاج للثبت
0	0	اعانات الاستغلال
130 350 666,5	177 437 991,31	1- إنتاج السنة المالية
-94 661 097,98	-96 831 277,43	للمشتركة المستهلكة
-3 389 969,46	-9 156 769,25	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
-98 051 067,44	-105 988 046,68	2- استهلاك السنة المالية
32 299 599,06	71 449 944,63	3- القيمة المضافة للاستغلال
-18 499 683,67	-22 003 036,5	أجور المستخدمين
-8 724 148,91	-5 678 445,97	الضرائب و الرسوم و التدفوعات للشحابة
5 075 766,48	43 768 462,16	4- القادض الإجمالي عن الإستغلال
332,78	32 430 231,13	للمنتجات العملية الأخرى
-2 618 869,14	-33 841,39	الأجور العملية الأخرى
-56 508 262,76	-57 852 993,23	المخصصات للامتلاكات و للزئونات
0	0	استداف عن خسائر القيمة و للزئونات
-54 051 032,64	18 311 858,67	5- النتيجة العملية
0	0	للمنتجات المالية
-486 342,1	0	الأجور مالية
-486 342,1	0	6- النتيجة المالية
-54 537 374,74	18 311 858,67	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
0	-792 918,9	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
0	0	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
130 350 999,28	209 868 222,44	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-184 888 374,02	-192 349 282,67	مجموع أعباء الأنشطة العادية
-54 537 374,74	17 518 939,77	8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0	1,91	العناصر غير العادية- للمنتجات (يطلب بيانها)
0	-17 131 250	العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
0	-17 131 248,09	9 - النتيجة غير العادية
-54 537 374,74	387 691,68	10 - النتيجة الصافية للسنة المالية

شركة تضامن محجرة الأخوة بن مساهل

07B0382656

ميزانية الأصول

2013/12/31

N-1	N			السنة المالية
	صافي	إحتياط	إجمالي	
				الأصول
				أصول غير تجارية
35 749 460	32 887 500	2 887 500	35 000 000	تثبيات معنوية
0	0	0	0	تثبيات عينية
0	0	0	0	أرض
8 637 936	10 903 957	0	10 903 957	مبان
490 237 093	269 516 535	80 005 049	349 521 584	تثبيات عينية أخرى
0	0	0	0	تثبيات منح امتيازها
0	0	0	0	تثبيات بحري إقترابا
0	0	0	0	تثبيات مالية
0	0	0	0	سندات أخرى مثبنة
638 748	472 168	0	472 168	قروض و أصول مالية أخرى غير تجارية
0	0	0	0	ضرائب مؤجلة على الأصول
535 263 237	313 005 190	82 892 549	395 897	مجموع الأصول غير التجارية
				أصول تجارية
0	0	0	0	عقارات و مستودعات قيد التنفيذ
0	0	0	0	حسابات دائنة و استخدامات متائلة
54 947 594	90 800 222	0	90 800 222	الذيات
746 693	1 842 746	0	1 842 746	للدينون الأخرى
0	13 906 920	0	13 906 920	الضرائب و ما شابهها
19 028 395	17 310 769	0	17 310 769	إحتيظة
74 722 682	123 860 658	0	123 860 658	مجموع الأصول التجارية
609 985 919	436 865 818	82 892 549	519 758 367	المجموع العام للأصول

شركة تضامن محجرة الاخوة بن مساهل

07B0382656

ميزانية الخصوم

2013/12/31

N-1	N	الخصوم
		رؤوس الأموال الخاصة
30 000 000	30 000 000	رأس مال تم إصداره
0	0	رأس مال غير مستعان به
0	0	علاوات و احتياطات - احتياطات مدججة
0	0	فروق إعادة التقييم
0	0	فارق للعادة
-26 163 598	-20 512 017	نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة بجمع)
0	0	رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
0	0	حصة الشركة للدرجة
0	0	حصة ذوي الألفية
3 836 402	9 487 983	المجموع
		الخصوم غير الجارية
94 000 000	94 000 000	ترويض و ديون مالية
0	0	ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
0	0	ديون أخرى غير جارية
197 238	345 481	مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
94 197 238	94 345 481	مجموع الخصوم غير الجارية
		الخصوم الجارية
59 848 823	71 604 708	موردون و حسابات ملحقه
4 453 512	26 617 473	الضرائب و ما شابهها
98 664 797	234 810 174	ديون أخرى
0	0	خزينة مالية
162 967 132	333 032 354	مجموع الخصوم الجارية
257 146 370	436 865 818	مجموع عام للخصوم

شركة تضامن محجرة الاخوة بن مساهل

07B0382656

حساب النتائج

2013/12/31

N-1	N	البيان
25 477 834	29 697 599	رقم الاعمال
37 495 384	69 282 722	تغير المخزونات للمنتجات للصنعة و للمنتجات قيد الصنع
348 569	319 661	الانتاج للثبت
45 612 36	10 903 957	اصناف الاستغلال
369 878 236	110 203 939	1- إنتاج السنة المالية
10 895 6134	75 664 668	للمشتريات للمستهلكة
0	0	لخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
83 461 508	75 664 668	2- استهلاك السنة المالية
56 349 804	34 539 271	3- القيمة المضافة للاستغلال
12 173 855	10 292 979	أجور للمستهلكين
3 646 789	4 671 125	الضرائب و الرسوم و مدفوعات للشهامة
13 456 092	19 575 167	4- القامص الإجمالي عن الإستغلال
69 669	95 996	للمنتجات العملية الأخرى
597 230	181 550	الأجور العملية الأخرى
43 125 795	40 706 487	لخصومات للائتمالات و المؤنات
0	0	استداف عن خسائر القيمة و المؤنات
-23 727 326	-21 216 874	5- النتيجة العملية
	1 243 356	للتغيرات المالية
	193 018	الأجور المالية
	1 436 374	6- النتيجة المالية
-22 883 375	-19 780 500	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
0	0	الضرائب الواجب فيها عن النتائج العادية
0	0	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
98 436 236	111 543 291	مجموع منتجات الأنشطة العادية
124 599 834	131 709 827	مجموع أعباء الأنشطة العادية
-26 163 598	-20 166 536	8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0	0	العناصر غير العادية- للتغيرات (يطلب بيانها)
0	0	العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
0	0	9 - النتيجة غير العادية
-26 163 598	-20 166 537	10 - النتيجة الصافية للسنة المالية

EPE CYCMA S-P-A
ROUTE DE CONSTANTINE GUELMA
N° D'IDENTIFICATION: 099624038202396

EDITION_DU: 17/05/2016 9:41
EXERCICE: 01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2015		2014
		Montants Bruts	Amortissements, Provisions et pertes de valeurs	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles		8 774 284,55	4 407 872,62	4 366 391,93
Immobilisations corporelles				
Terrains		8 016 054,10		8 016 054,10
Bâtiments		668 318 195,91	655 168 629,91	13 159 669,00
Autres immobilisations corporelles		1 030 376 273,23	1 680 395 923,96	38 037 240,34
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants		563 250,00		563 250,00
Impôts différés actif		57 951 073,44		57 951 073,44
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 781 999 111,23	2 908 905 433,42	122 093 687,81
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		267 958 907,12	98 021 897,00	169 937 210,12
Créances et emplois assimilés				
Clients		226 325 680,26	63 503 135,99	172 822 544,27
Autres débiteurs		9 442 167,47	9 170 118,95	272 038,52
Impôts et assimilés		182 802 761,64		182 802 761,64
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie		38 822 050,74	486 052,11	38 335 998,63
TOTAL ACTIF COURANT		725 351 557,23	161 191 004,06	564 170 553,18
TOTAL GENERAL ACTIF		3 507 350 668,46	3 070 096 437,47	786 264 240,99



EPE CYCMA S-P-A
ROUTE DE CONSTANTINE GUELMA
N° D'IDENTIFICATION:099824038202396

EDITION_DU:17/05/2016 9:42
EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		280 950 000,00	280 950 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		166 128 303,39	166 128 303,39
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		-94 409 067,71	-43 825 009,80
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-1 417 082 306,45	-1 414 542 693,65
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		-1 064 413 070,77	-1 011 289 400,06
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1 582 137 337,43	1 580 973 359,11
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		48 893 310,75	70 938 562,84
TOTAL II		1 631 030 648,18	1 651 911 960,95
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		76 570 214,49	112 375 563,95
Impôts		16 689 783,16	16 257 632,29
Autres dettes		28 309 572,86	16 005 597,13
Trésorerie passif		77 093,07	
TOTAL III		119 646 663,58	144 638 793,37
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		686 264 240,99	785 261 354,26

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



EPE CYCMA S-P-A
RÔUTE DE CONSTANTINE GUELMA
N° D'IDENTIFICATION 099824038202396

EDITION_DU:17/05/2016 9:42
EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

COMPTES DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2015	2014
Ventes et produits annexes		264 861 922,45	351 522 045,25
Variation stocks produits finis et en cours		15 945 134,05	15 356 799,57
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		280 807 056,50	366 878 844,82
Achats consommés		-189 295 803,55	-292 259 256,62
Services extérieurs et autres consommations		-31 110 794,60	-16 204 730,14
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-220 406 598,15	-308 463 986,76
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		60 400 458,35	58 414 858,06
Charges de personnel		-124 708 300,24	-97 009 559,71
Impôts, taxes et versements assimilés		-3 652 652,21	-5 467 138,22
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-67 958 494,10	-44 061 839,87
Autres produits opérationnels		11 343 405,91	2 544 678,10
Autres charges opérationnelles		-13 323 006,94	-11 190 323,41
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-7 822 438,11	-115 596 855,10
Reprise sur pertes de valeur et provisions		34 516 599,66	115 501 886,07
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-43 243 933,58	-52 802 474,21
Produits financiers		714 092,15	9 214 201,57
Charges financières		-60 205 978,14	-236 737,16
VI-RESULTAT FINANCIER		-59 491 885,99	8 977 464,41
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-102 735 819,57	-43 825 009,80
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		6 326 751,86	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		327 381 154,22	494 139 590,56
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-421 790 221,93	-537 964 600,36
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-94 409 067,71	-43 825 009,80
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-94 409 067,71	-43 825 009,80



EPE CYCMA GUELMA
ROUTE DE CONSTANTINE GUELMA
N° D'IDENTIFICATION: 099824038202395

EDITION_DU: 17/05/2016 9:40
EXERCICE: 01/01/13 AU 31/12/13

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2013			2012
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		4 708 476,25	4 072 104,75	636 371,50	648 941,50
Immobilisations corporelles					
Terrains		8 016 054,10		8 016 054,10	8 016 054,10
Bâtiments		866 458 195,91	851 289 287,46	15 167 908,46	25 805 438,19
Autres immobilisations corporelles		1 821 038 719,52	1 915 055 088,40	4 379 121,12	3 281 375,73
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		750,00		750,00	750,00
Impôts différés actif		11 987 219,71		11 987 219,71	12 315 012,76
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 712 209 415,49	2 872 321 890,01	40 187 424,89	50 047 572,28
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		173 522 054,72	110 765 984,90	62 756 069,82	14 173 215,81
Créances et emplois assimilés					
Clients		92 504 438,09	53 695 532,65	38 808 905,44	25 389 444,49
Autres débiteurs		10 047 225,83	9 170 118,95	877 106,88	-158 682,68
Impôts et assimilés		162 194 252,66		162 194 252,66	157 127 615,89
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		50 901 277,05	486 052,11	50 415 224,94	21 852 697,67
TOTAL ACTIF COURANT		489 169 248,35	174 117 989,61	315 051 559,74	218 384 311,18
TOTAL GENERAL ACTIF		3 201 378 663,84	3 046 139 879,21	355 238 984,63	268 431 883,46



EPE CYCMA GUELMA
ROUTE DE CONSTANTINE GUELMA
N° D'IDENTIFICATION:099824038202396

EDITION_DU:17/05/2016 9:40
EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2013	2012
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		280 950 000,00	280 950 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		166 128 303,39	166 128 303,39
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		-62 181 971,03	-62 578 338,43
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-1 362 380 722,62	-1 315 224 674,16
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		-967 464 390,28	-920 724 709,23
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1 148 182 645,16	984 697 193,32
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		68 152 000,35	69 820 090,56
TOTAL II		1 216 334 645,51	1 054 517 283,88
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		67 421 530,21	96 578 961,88
Impôts		17 147 918,78	15 977 791,37
Autres dettes		21 789 280,39	20 365 777,91
Tresorerie passif			1 716 777,55
TOTAL III		106 358 729,38	134 639 308,81
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		365 238 984,63	268 431 883,46

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



EPE CYCMA GUELMA
ROUTE DE CONSTANTINE GUELMA
N° D'IDENTIFICATION:099824038202396

EDITION_DU:17/05/2016 9:40
EXERCICE 01/01/13 AU 31/12/13

COMPTES DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2013	2012
Ventes et produits annexes		84 659 470,51	82 788 015,56
Variation stocks produits finis et en cours		3 846 910,65	-2 493 138,17
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		88 506 381,16	80 294 877,39
Achats consommés		-44 531 511,03	-31 937 814,02
Services extérieurs et autres consommations		-21 352 437,97	-15 576 541,35
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-66 883 949,00	-47 514 355,37
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		22 622 432,16	32 780 522,02
Charges de personnel		-101 599 334,02	-101 094 283,42
Impôts, taxes et versements assimilés		-2 311 471,47	-1 501 688,12
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-81 288 373,33	-69 815 427,52
Autres produits opérationnels		11 460 152,83	14 847 567,21
Autres charges opérationnelles		-52 657 808,16	-3 000 023,92
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-4 740 035,90	-169 251 834,54
Reprise sur pertes de valeur et provisions		64 967 500,24	176 052 202,27
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-62 258 564,32	-52 177 516,50
Produits financiers		316 385,39	5 540,00
Charges financières		-239 792,10	-406 361,93
VI-RESULTAT FINANCIER		76 593,29	-400 821,93
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-62 181 971,03	-52 578 338,43
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		165 250 419,62	270 200 186,87
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-227 432 390,68	-322 778 525,30
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-62 181 971,03	-52 578 338,43
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-62 181 971,03	-52 578 338,43



2015/12/31	م ش و ذ م م: تواتي للأشغال البنائية والري
	00ب0222716

ميزانية الأصول

في: 2015/12/31

N-1	N			الأصول
	الصافي	الإمتلاك	الإجمالي	
0	0	0	0	أصول غير جارية
0	0	0	0	فارق بين الإقتناء-المتروح للإيجاري أو السلي
0	0	0	0	تثبيات معنوية
0	0	0	0	تثبيات مبنية
15 388,23	1 538 823	0	1 538 823	أراض
1 819 162,8	179,65	70 763 830	249 828 341	مبان
2 316 545,6	200 580 798	227 874 504	428 455 303	تثبيات مبنية أخرى
0	0	0	0	تثبيات منح استيرها
0	0	0	0	تثبيات بحري إيجاريها
0	0	0	0	تثبيات مالية
0	0	0	0	سندات موضوعة موضع معاداة
0	0	0	0	سندات أخرى مبنية
8 306,87	873 374	0	873 374	قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
0	0	0	0	ضرائب مؤجلة على الأصل
4 159 403,52	382 057 507	298 638 334	680 695 841	مجموع الأصل غير الجاري
82 028,43	0	0	0	أصول جارية
0	16 854 233	0	16 854 233	مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
431 525,8	0	0	0	حسابات دائنة و استخدامات مائلة
1 895 448,13	45 197 121	0	45 197 121	الزبائن
185 725,45	188 779 907	0	188 779 907	للمبتون الأخرين
0	0	0	0	حسابات دائنة أخرى و استخدامات مائلة
0	0	0	0	للموجودات و ما شابهها
100 124,94	6 662 554	0	6 662 554	المخزنة
2 694 852,77	276 172 518	0	276 172 518	مجموع الأصول الجارية
6 854 256,29	658 230 025	298 638 334	956 868 359	المجموع العام للأصول



2015/12/31	م ش و ذ م م: تواتي للأشغال البنائية والرعي
	00ب0222716

ميزانية الخصوم

في: 2015/12/31

N-1	N	الخصوم
		رؤوس الأموال الخاصة
29 300 000	29 300 000	رأس مال تم إصداره
0	0	رأس مال غير مستعان به
3 845 583	4 049 736	علاوات و احتياطات - احتياطات مدججة
0	0	فوارق إعادة التقييم
0	0	فارق المعادلة
12 429 156	11 226 901	نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع)
25 706 152	37 931 156	رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
0	0	حصة الشركة المدججة
0	0	حصة تواتي الأقلية
71 280 891	82 507 793	المجموع 1
		الخصوم غير الجارية
239 079 896	218 079 896	قروض و ديون مالية
0	0	ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
0	0	ديون أخرى غير جارية
0	0	مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
239 079 896	218 079 896	مجموع الخصوم غير الجارية 2
		الخصوم الجارية
45 939 367	38 644 485	موردون و حسابات ملحقة
13 602 548	3 991 122	الضرائب و ما شابهها
226 714 977	232 349 762	ديون أخرى
88 807 946	82 656 967	خزينة سلبية
375 064 838	357 642 336	مجموع الخصوم الجارية 3
685 425 625	658 230 025	مجموع عام للخصوم



2015/12/31	م ش و ذ م م: تواتي للأشغال البنائة والري
	00-0222718

حسابات النتائج

في: 2015/12/31

N-1	N	البيان
224 838 003	182 194 628	رقم الاعمال
-11 210 878	4 520 101	تغير المخزونات للتحفات المصنعة و التحفات قيد الصنع
0	0	الإنتاج المنقبت
0	0	اعانات الاستغلال
313 637 125	186 714 729	1-إنتاج السنة المالية
-71 435 632	-58 875 762	للتحفات المستهلكة
-14 991 865	-7 225 887	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
-86 427 497	-66 101 649	2-مستهلاك السنة المالية
127 199 628	120 613 080	3-القيمة المحافاة للإستغلال
-28 738 082	-25 689 411	أعباء المستخدمين
-7 905 349	-4 748 536	الضرائب و الرسوم و التفرقات المشافاة
90 556 197	90 175 133	4-الفائض الإجمالي عن الإستغلال
2 675	184	للتحفات السليافية الأخرى
-79 657	-5 536	الأعباء السليافية الأخرى
-57 497 202	-64 410 748	للتخصصات للإقتطاعات و التؤات
0	0	استفاف عن خسائر القيمة و التؤات
32 982 013	25 759 033	5-النتيجة السليافية
810 324	765 924	للتحفات مالية
-18 260 522	-12 569 685	الأعباء مالية
-17 450 198	-11 803 761	6-النتيجة المالية
15 531 815	13 955 272	7-النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
-3 102 655	-2 728 369	الضرائب الواجب منها عن النتائج العادية
0	0	الضرائب المؤجلة (تغييرات) حول النتائج العادية
314 440 124	187 480 837	مجموع نتائج الأنشطة العادية
-202 010 964	-176 253 934	مجموع أعباء الأنشطة العادية
12 429 160	11 226 903	8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0	0	العناصر غير العادية- التفرقات (مطلب بيافا)
0	0	العناصر غير العادية - الأعباء (مطلب بيافا)
0	0	9-النتيجة غير العادية
12 429 160	11 226 903	10-النتيجة الصافية للسنة المالية



2013/12/31

م ش و ذ م م: تواتي للأشغال البنائة والزري

0222718-000

ميزانية الأصول

في: 2013/12/31

N-1	N			الأصول
	الإجمالي	الأصول	الإحتلاك	
				أصول غير جارية
0	0	0	0	تقييمات منقوبة
0	0	0	0	التقييمات المبنية
1 538 823	1 538 823	0	1 538 823	أراض
273 586 439	190 285 548	54 000 793	244 286 341	مبان
158 724 328	176 516 512	122 729 590	299 246 103	تقييمات مبنية أخرى
0	0	0	0	تقييمات منح استيرها
14 378 059	10 524 946	0	10 524 946	تقييمات بحري إقمارها
0	0	0	0	تقييمات مائية
0	0	0	0	معدات أخرى مثبتة
347 181	347 181	0	347 181	قروض و أصول مائية أخرى غير جارية
0	0	0	0	ضرائب مؤجلة على الأصول
448 574 830	379 213 012	176 730 383	555 943 395	مجموع الأصل غير الجارية
23 439 530	19 579 946	0	19 579 946	عقوبات و متروحات قيد التقيد
0	0	0	0	حسابات دائنة و استخدامات مائة
74 958 450	27 790 563	0	27 790 563	إقراض
1478 356 947	190 508 270	0	190 508 270	المدفونون الأخرى
19 482 473	16 902 699	0	16 902 699	الضرائب وما شابهها
0	0	0	0	حسابات دائنة أخرى و استخدامات مائة
49 958 967	4 294 790	0	4 294 790	إقضية
199 835 866	259 076 270	0	259 076 270	مجموع الأصول الجارية
648 410 696	638 289 282	176 730 383	815 019 666	المجموع العام للأصول



2013/12/31	م ش و ذ م م: تواتي للأشغال البنائية والرعي
	0222718/00

ميزانية الخصوم

في: 2013/12/31

N-1	N	الخصوم
		رؤوس الأموال الخاصة
29 835 114	0,29	رأس مال تم إصداره
0	0	رأس مال غير مستعان به
3 538 839	3 619 376	علاوات و احتياطات - احتياطات مدعنة
0	0	تواريخ إعادة التقييم
0	0	تاريخ للمادة
2 884 860	37 010 428	نتيجة صافية (نتيجة صافية حصة المجمع)
-14 417 507	-11 078 069	رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
0	0	حصة الشراكة للخدمة
0	0	حصة توري الألفية
21 841 367	58 851 736	المجموع 1
		الخصوم غير الجارية
289 518 257	230 074 493	قروض و ديون مالية
0	0	ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
0	0	
0	0	مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
289 518 257	230 074 493	مجموع الخصوم غير الجارية 2
		الخصوم الجارية
49 942 122	45 718 480	موردون و حسابات ملحقه
13 798 658	1 698 456	الضرائب و ما شابهها
172 036 284	217 346 103	ديون أخرى
274 065	74 600 013	خزينة مالية
337 051 131	349 363 052	مجموع الخصوم الجارية 3
648 410 696	638 289 282	مجموع الخصوم



2013/12/31	م ش و ذ م م: تواتي للأشغال البنائية والري
	0222718/00

حسابات النتائج

في: 2013/12/31

N-1	N	البيان
134 415 770	237 501 074	رقم الأعمال
1 496 810	9 617 906	تغير المخزونات للخدمات المصنعة و للخدمات قيد الصنع
0	0	الإنتاج القيد
135 912 580	247 118 980	1- إنتاج السنة المالية
-50 956 097	-89 620 850	للتقدمات المستهلكة
-5 172 563	-21 661 474	الخدمات والإستهلاكات الأخرى
-56 138 661	-111 383 324	2- استهلاك السنة المالية
72 783 918	135 836 656	3- القيمة المحافاة للإستغلال
-21 696 410	-30 488 190	أعباء المستعملين
-3 296 546	-3 916 356	الضرائب و الرسوم و التدفوعات المتأجلة
54 790 961	101 432 109	4- التأميم الإجمالي عن الإستغلال
237	100	للتقدمات المالية الأخرى
-363	-18 000	الأعباء المالية الأخرى
-32 947 125	-47 546 239	لتخصصات المزايا و الترتيبات
0	0	استشفاف عن خسائر القيمة و الترتيبات
21 843 710	53 867 970	5- النتيجة المالية
836 761	472 118	للتقدمات المالية
-19 417 780	-15 863 020	الأعباء المالية
-18 581 019	-15 390 902	6- النتيجة المالية
3 262 691	38 477 068	7- النتيجة المادية قبل الضرائب (5+6)
-377 831	-1 466 640	الضرائب الواجب فيها عن النتائج المادية
0	0	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج المادية
136 749 578	247 591 199	مجموع نتائج الأنشطة المادية
-133 864 718	-310 580 770	مجموع أعباء الأنشطة المادية
3 884 860	37 010 428	8- النتيجة المادية للأنشطة المادية
0	0	العناصر غير المادية- التقدمات (يطلب بيانها)
0	0	العناصر غير المادية - الأعباء (يطلب بيانها)
0	0	9- النتيجة غير المادية
3 884 860	37 010 428	10- النتيجة العلفية للسنة المالية



SPA ANNABA CRC BOUMAHRA

EDITION DU 27/02/2016 10:56
EXERCICE 01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2015			2014
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	R1S2L1	197.825.00	105.241.67	92.583.33	131.908.33
Immobilisations corporelles					
Terrains		76.688.847.00		76.688.847.00	76.688.847.00
Bâiments		316.845.774.07	316.845.774.07		
Autres immobilisations corporelles		333.375.004.74	322.470.306.34	10.904.698.40	8.546.835.49
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		36.700.00		36.700.00	36.700.00
Impôts différés actif		2.062.179.62		2.062.179.62	2.769.720.57
TOTAL ACTIF NON COURANT		729,206,130.43	639,421,322.08	89,784,808.35	88,174,011.39
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		118,307,900.43	4,684,041.68	113,623,858.55	78,991,421.94
Créances et emplois assimilés					
Clients		46,073,146.13	19,652,718.52	26,420,429.61	28,810,364.06
Autres débiteurs		2,139,078.82		2,139,078.82	2,092,278.11
Impôts et assimilés		1,126,241.99		1,126,241.99	4,965,608.96
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		6,838,705.98		6,838,705.98	2,092,971.84
TOTAL ACTIF COURANT		174,485,073.35	24,336,758.40	150,148,314.95	116,972,642.90
TOTAL GENERAL ACTIF		903,691,203.78	683,758,080.48	239,933,123.30	205,146,654.29

SPA ANNABA CRC BOUMAHRA

EDITION DU 27/02/2016 10:56
EXERCICE 01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)			
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Comptes de liaison		-114.664.260,96	-57.713.083,32
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Autres fonds propres assainissement			
TOTAL I		-114.664.260,96	-57.713.083,32
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1.296.931,29	1.643.746,29
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		10.626.371,87	14.182.609,68
TOTAL II		11.923.303,16	15.826.356,27
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		333.750.143,33	239.034.843,62
Impôts		5.269.342,91	5.049.795,91
Autres dettes		3.654.594,86	2.725.948,99
Tresorerie passif			222.792,62
TOTAL III		342.674.081,10	247.033.381,34
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		239.933.123,30	205.146.654,29

(1) À utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

SPA ANNABA CRC BOUMAHRA

EDITION DU 27/02/2016 10:56

EXERCICE 01/01/15 AU 31/12/15

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2015	2014
Ventes et produits annexes		110.301.799,60	143.349.460,48
Variation stocks produits finis et en cours		33.947.937,32	127.435,13
Production immobilisée			
Cession Production Stockée			
Subventions d'exploitation			
Cession Fournis		72.893.135,00	76.509.120,00
Cession Reçue			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		217.142.871,92	219.986.015,61
Achats consommés		-144.344.986,01	-168.662.391,18
Services extérieurs et autres consommations		-4.598.146,58	-5.283.252,34
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-148.943.132,59	-173.945.643,52
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		68.199.739,33	46.040.372,09
Charges de personnel		-53.206.372,35	-55.276.379,61
Impôts, taxes et versements assimilés		-2.521.514,20	-4.137.793,67
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		12.469.852,78	-13.373.801,19
Autres produits opérationnels		139.344,61	3.790.121,24
Autres charges opérationnelles		-3.106,70	-326.749,43
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-22.017.494,20	-23.315.830,19
Reprise sur pertes de valeur et provisions		20.525.414,44	27.176.637,06
V- RESULTAT OPERATIONNEL		11.114.010,93	-6.049.622,50
Produits financiers			
Charges financières			-438.871,44
VI-RESULTAT FINANCIER			-438.871,44
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		11.114.010,93	-6.488.493,94
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-535.996,40	-293.787,97
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		237.807.630,97	250.952.773,91
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-227.229.616,44	-257.735.055,82
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		10.578.014,53	-6.782.281,91
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		10.578.014,53	-6.782.281,91
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDES (1)		10.578.014,53	-6.782.281,91
Dont Part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
RESULTAT TRANSFERE		-10.578.014,53	6.782.281,91
RESULTAT NET			

SPA ANNABA URC BOUMAHRA

EDITION_DU:03/03/2014 13:48
EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2013		2012
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles		147,825.00	29,525.00	118,100.00
Immobilisations corporelles				
Terrains		76,688,847.00		76,688,847.00
Bâiments		318,845,774.07	318,845,774.07	
Autres immobilisations corporelles		329,592,940.02	319,930,587.91	9,662,352.11
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants		36,700.00		36,700.00
Impôts différés actif		3,063,508.54		3,063,508.54
TOTAL ACTIF NON COURANT		723,375,384.63	638,805,866.98	89,569,507.65
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		85,947,907.77	4,884,041.88	81,263,865.89
Créances et emplois assimilés				
Clients		82,926,883.49	19,752,716.52	43,174,146.97
Autres débiteurs		2,277,871.33		2,277,871.33
Impôts et assimilés		49,328.07		49,328.07
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie		4,965,972.21		4,965,972.21
TOTAL ACTIF COURANT		169,187,942.87	24,436,758.40	131,751,184.47
TOTAL GENERAL ACTIF		892,563,327.50	663,242,625.38	221,320,692.12



SPA ANNABA URC BOUMAHRA

EDITION_DU:03/03/2014 13:49

EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2013	2012
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)			
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Comptes de liaison		92,144,806.68	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Autres fonds propres assainissement			
TOTAL I		92,144,806.68	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		2,404,467.77	
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		16,123,729.17	
TOTAL II		18,528,196.94	
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		103,618,836.48	
Impôts		2,426,491.00	
Autres dettes		4,802,361.02	
Trésorerie passif			
TOTAL III		110,847,688.50	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		221,320,692.12	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



SPA ANNABA URC BOUMAHRA

EDITION DU: 03/03/2014 13:49
EXERCICE 01/01/13 AU 31/12/13

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2013	2012
Ventes et produits annexes		170,720,896.71	
Variation stocks produits finis et en cours		1,796,316.37	
Production immobilisée			
Cession Production Stockée			
Subventions d'exploitation			
Cession Forêts		37,648,230.00	
Cession Reque			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		210,166,463.08	
Achats consommés		-146,759,444.62	
Services extérieurs et autres consommations		-4,134,001.59	
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-150,893,446.21	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		59,273,016.87	
Charges de personnel		-55,304,355.09	
Impôts, taxes et versements assimilés		-4,488,401.00	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-1,467,717.22	
Autres produits opérationnels		5,554,387.79	
Autres charges opérationnelles		-402,360.37	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-26,868,466.44	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		27,923,665.73	
V-RESULTAT OPERATIONNEL		4,709,505.49	
Produits financiers			
Charges financières		-2,950,478.75	
VI-RESULTAT FINANCIER		-2,950,478.75	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		1,759,026.74	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-593,737.92	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		243,644,533.60	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-242,479,245.78	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1,165,287.82	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1,165,287.82	
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (*)			
XI-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDES (1)		1,165,287.82	
Dont Part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			



... la suite sur la page suivante

GAE ORAVIE UAB BOUDAROUA
BOUDAROUA BOUDAROUA
N° D'IDENTIFICATION:098004010008943

EDITION_DU:19/05/2016 15:27
EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2015			2014
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		93 500,00	62 333,49	31 166,51	46 749,84
Immobilisations corporelles					
Terrains		62 591 430,00		62 591 430,00	62 591 430,00
Bâtiments		46 002 225,87	44 969 724,04	1 032 501,83	1 067 801,04
Autres immobilisations corporelles		411 567 146,15	377 602 624,02	33 964 522,13	34 324 236,60
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		83 503 487,18		83 503 487,18	2 803 069,00
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		3 757,34		3 757,34	3 757,34
Impôts différés actif		4 602 360,29		4 602 360,29	6 166 284,14
TOTAL ACTIF NON COURANT		608 363 906,83	422 634 981,55	185 729 225,28	107 003 327,96
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		80 126 077,27	3 390 102,19	76 735 975,08	32 998 984,32
Créances et emplois assimilés					
Clients		442 178 090,57	77 679 631,14	364 498 459,43	315 763 050,98
Autres débiteurs		3 460 357,00		3 460 357,00	3 186 973,60
Impôts et assimilés		380 637,23		380 637,23	12 192,47
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		56 580 334,55		56 580 334,55	67 993 363,98
TOTAL ACTIF COURANT		582 725 496,62	81 069 733,33	501 655 763,29	419 954 565,35
TOTAL GENERAL ACTIF		1 191 089 403,45	503 704 614,88	687 384 988,57	526 957 893,31

GAE-GRAVE UAB BOUDAROUA
BOUDAROUA BOUDAROUA
N° D'IDENTIFICATION:098004010008943

EDITION_DU:19/05/2016 15:27
EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)			
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Comptes de liaison		629 271 737,50	484 476 293,18
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Autres fonds propres assainissement			
TOTAL I		629 271 737,50	484 476 293,18
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		23 899 754,21	31 930 996,01
TOTAL II		23 899 754,21	31 930 996,01
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		27 508 317,35	3 911 942,97
Impôts		306 525,75	533 593,62
Autres dettes		6 398 653,76	6 105 067,53
Trésorerie passif			
TOTAL III		34 213 496,86	10 550 604,12
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		687 384 988,57	526 957 893,31

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

GAE-CRAVIE UAB BOUDAROUA
BOUDAROUA BOUDAROUA
N° D'IDENTIFICATION:098004010008943

EDITION_DU:19/05/2016 15:26
EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2013	2012
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)			
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Comptes de liaison		286 194 550,58	289 611 929,28
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Autres fonds propres assainissement			
TOTAL I		286 194 550,58	289 611 929,28
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		34 283 221,66	34 374 630,28
TOTAL II		34 283 221,66	34 374 630,28
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		45 628 698,01	3 713 686,94
Impôts		955 615,69	879 058,18
Autres dettes		4 657 480,70	3 455 325,85
Trésorerie passif			
TOTAL III		51 241 794,40	8 048 070,97
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		371 719 566,64	332 034 630,53

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

GAE-ORAVIE UAB BOUDAROUA
BOUDAROUA BOUDAROUA
N° D'IDENTIFICATION:098004010008943

EDITION_DU:19/05/2016 15:26
EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13



ACTIF	NOTE	2013			2012
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		93 500,00	23 375,00	70 125,00	
Immobilisations corporelles					
Terrains		62 591 430,00		62 591 430,00	62 591 430,00
Bâtiments		43 588 808,91	42 373 724,91	1 215 084,00	1 588 956,00
Autres immobilisations corporelles		398 009 544,93	390 813 272,98	7 196 271,95	6 011 741,75
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif		6 513 812,14		6 513 812,14	6 531 179,78
TOTAL ACTIF NON COURANT		510 797 095,98	433 210 372,89	77 586 723,09	76 723 307,53
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		52 802 658,37	3 390 102,19	49 412 556,18	108 927 780,70
Créances et emplois assimilés					
Clients		277 590 907,71	77 679 631,14	199 911 276,57	84 001 500,26
Autres débiteurs		2 946 434,45		2 946 434,45	2 454 522,89
Impôts et assimilés		4 740,27		4 740,27	249 224,07
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		41 857 836,08		41 857 836,08	59 678 295,08
TOTAL ACTIF COURANT		375 202 576,88	81 069 733,33	294 132 843,55	255 311 323,00
TOTAL GENERAL ACTIF		885 999 672,86	514 280 106,22	371 719 566,64	332 034 630,53

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique Université 8 mai 45 Guelma		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة 8 ماي 45 قالة
Faculté des sciences économiques et sciences de gestion Département des sciences de gestion		كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير
Ref: D.S.G / F.S.E.S.G / UG / Guelma le	2016	الرقم: 58 ق.ع.ت.ل.ع.ت.ج.ق.ا قائمة في: 15-10-2016

إلى السيد: مدير جامعة غرداية

الموضوع: ق / ي إجراء زيارة ميدانية

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بان:

الطالب(ة): احمد بن عبد الوهاب

الطالب(ة): بن عبد السلام بن عبد الوهاب

مسجل(ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولى)/(ثانية) ماستر ميدان: (علوم التسيير)/(علوم مالية)

تخصص: حاجم هاجم في حاجة لأجراء زيارة ميدانية بمؤسستكم

موضوع الزيارة: المرافق المأوى في ارا لاصتة نهار في المصالح

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

ولكم منا فائق التقدير والاحترام

امضاء رئيس قسم علوم التسيير

اسم و لقب و امضاء الأستاذ المشرف

عبد السلام بن عبد الوهاب





امضاء مدير القسم المكلف بمعد التخرج

والد: عبد السلام بن عبد الوهاب



تأشيرة المدير المساعد



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique Université 8 mai 45 Guélna		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة 8 ماي 45 غuelma
Faculté des sciences économiques et sciences de gestion Département des sciences de gestion		كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير
Ref: D.S.G / F.S.E.S.G / UG / Guélna le :		الرقم: تاريخ: رقم: تاريخ: 2019-05-05

إلى السيد:
"الضيوف"

الموضوع: قاء / ي إجراء زيارة ميدانية

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن:

الطالب (ة):
الطالب (ة):

مسجل (ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولمسي) / (ثانية) ماستر ميدان: (علوم التسيير) / (علوم مالية)
تخصص:
موضوع الزيارة:

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

ولكم مناسفة فائق التقدير والاحترام

إمضاء رئيس قسم علوم التسيير



مساعد رئيس القسم المكلف بإعداد التدرج
والرئاسة له من قلم علوم التسيير
عبد السلام فلاحي

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

عبد السلام بن جوجو



Unité CAB El-Fedjoudj
Courier Arrivé
Le : 18/05/2019
Ref :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique Université 8 mai 45 Guelma		وزارة التعليم العلي والبحث العلمي جامعة 8 ماي 45 قلمة
Faculté des sciences économiques et sciences de gestion Département des sciences de gestion		كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير
Ref: D.S.G / F.S.E.S.G / UG / Guelma le :		الرقم في قلمة في 15 ماي 2016

الى السيد:
.....

.....

الموضوع : ف / ي إجراء زيارة ميدانية

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن :

الطالب(ة) :
.....

الطالب(ة) :
.....

مسجل(ة) بقسم علوم التسيير سنة (أو كس) / (ثانية) ماستر ميدان : (علوم/التسيير) / (علوم مالية)

تخصص :
.....

موضوع الزيارة :
.....

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

و لكم منا فائق التقدير و الاحترام

.....
.....
.....

اسم و لقب و امضاء الأستاذ المشرف

.....
.....

.....



.....
.....
.....



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique Université 8 mai 45 Guelma		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة 8 ماي 45 قسالة
Faculté des sciences économiques et sciences de gestion Département des sciences de gestion		كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير
Ref : D.S.G / F.S.E.S.G / UG / Guelma le :		الرقم : 85 / 10 / 2016 قائمة في : 15 / 04 / 2016

الى السيد:
EURL
NFIDSA S.I.T (البيوتكنولوجية)

الموضوع : ف / ي إجراء زيارة ميدانية

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بان :

الطالب (ة) :
الطالب (ة) :

مسجل (ة) بقسم علوم التسيير سنة (اولى) / (ثانية) ماستر ميدان : (علوم التسيير) / (علوم مالية)
نخص :
موضوع الزيارة :

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

ولكم منا فائق التقدير والاحترام

امضاء رئيس قسم علوم التسيير

اسم ولقب و امضاء الأستاذ المشرف

عبد السلام بن جدو



امضاء
عبد السلام بن جدو
رئيس قسم علوم التسيير

Benjedou

تأشير المؤسسة المستقبلة
EURL NFIDSA SIT
abrication Peintures Verres Diluants
Exportation Teis Produits
Lot. Boudouza Commune Oued Fragna
W. GUELMA

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique Université 8 mai 45 Guelma		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة 8 ماي 45 قلمة
Faculté des sciences économiques et sciences de gestion Département des sciences de gestion		كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير
Ref : D.S.G / F.S.E.S.G / UG / Guelma le :		الرقم : 56 في عت ابحر ا ع شاح ق / 16 / 2016 قلمة في : 15 / 05 / 2016

إلى السيد:
.....

الموضوع : ف / ي إجراء زيارة ميدانية

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن :

الطالب(ة) :
.....

الطالب(ة) :
.....

مسجل(ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولى)/(ثانية) ماستر ميدان : (علوم التسيير)/(علوم مالية)

تخصص :
.....

موضوع الزيارة :
.....

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه القايمة.

ولكم منا فائق التقدير والاحترام

إمضاء رئيس قسم علوم التسيير



مساعد رئيس قسم المكلف بما بعد التدرج
والوقت له من بقسم علوم التسيير

عبد السلام

تأشيرة المؤسسة المستقبلة



اسم ولقب و إمضاء الأستاذة المشرف

حياة العلام بن جعدو

Bach

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique Université 8 mai 45 Guelma		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة 8 ماي 45 قلمة
Faculté des sciences économiques et sciences de gestion Département des sciences de gestion		كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير
Réf : D.S.G / F.S.E.S.G / UG /		الرقم : / ذرات المدع. ا.ع.م.ت.ج. / ا.ا.ك. /
Guelma le :		قلمة في : / 2 أوت 2016

إلى السيد : **مدير شركة بيرجيت**

الموضوع : ل / ي إجراء زيارة ميدانية

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بان :

الطالب (ة) : **احمد بن محمد**

الطالب (ة) : **سعيد بن محمد**

مسجل (ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولمى) / (ثانية) مستر ميدان : (علوم التسيير) / (علوم مالية

تخصص : **صايلة الطاهر**

موضوع الزيارة : **أثر الضرائب على حوال الأنتشال في القصة**

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

و لكم منّا فائق التقدير والاحترام

إمضاء رئيس قسم علوم التسيير



رئيس قسم علوم التسيير
كلية العلوم الاقتصادية
وعلوم التسيير
جامعة 8 ماي 45 قلمة

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

عبد السلام بن سـ و

Benali

تأشيرة المؤسسة المستقبلة
جامعة 8 ماي 45 قلمة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique Université 8 mai 45 Guelma		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة 8 ماي 45 غuelma
Faculté des sciences économiques et sciences de gestion Département des sciences de gestion		كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير
Ref: D.S.G / F.S.E.S.G / UG / Guelma le :		الرقم: تاريخ: رقم: تاريخ: رقم: تاريخ:

إلى السيد:
"الموضوع"

الموضوع : قرار إجراء زيارة ميدانية

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بان:
الطالب(ة):
الطالب(ة):

مسجل(ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولس) / (ثانية) ماستر ميدان : (علوم التسيير) / (علوم مالية)
تخصص :
موضوع الزيارة:

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية
ولكم منّا فائق التقدير والاحترام

إمضاء رئيس قسم علوم التسيير
عبد السلام
تأشير المؤسسة المستقبلة

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف
عبد السلام
Benafi

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique Université 8 mai 45 Guelma		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة 8 ماي 45 قالة
Faculté des sciences économiques et sciences de gestion Département des sciences de gestion		كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير
Ref: D.S.G / F.S.E.S.G / U.G / Guelma le		الرقم: قائمة في: 2016 / 2015 / 15

إلى السيد:
مركز تربية الدواجن
بجوهرة احمد

الموضوع: ف / ي إجراء زيارة ميدانية

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بان:

الطالب(ة):
.....

الطالب(ة):
.....

مسجل(ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولى) / (ثانية) ماستر ميدان: (علوم التسيير) / (علوم مالية)

تخصص:
.....

موضوع الزيارة:
.....

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

ولكم منا فائق التقدير والاحترام

إمضاء رئيس قسم علوم التسيير



مساعد رئيس القسم المكلف بإعداد البرنامج
والبحث العلمي بقسم علوم التسيير

عبد السلام
.....

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

عبد السلام بوجوهرة احمد

.....

تأشيرة اليوم للتعبئة المستقبلية



تسيير التمريض

.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique Université 8 mai 45 Guelma		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة 8 ماي 45 غلمة
Faculté des sciences économiques et sciences de gestion Département des sciences de gestion		كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير
Réf: D.S.G / F.S.E.S.G / UG / Guelma le		الرقم: تأريخ: 08 ماي 2019

إلى السيد: مدير قنصلية
المكتب
"الجوج"

الموضوع: ف / ي إجراء زيارة ميدانية

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بان:

الطالب (ة):
الطالب (ة):

مسجل (ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولمى) / (ثانية) مستر ميدان: (علوم التسيير) / (علوم مالية)

تخصص:
موضوع الزيارة:
أش
في حاجة لأجراء زيارة ميدانية بمؤسستك

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

ولكم منّا فائق التقدير والاحترام

إمضاء رئيس قسم علوم التسيير



اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

عبد السلام بن عبد و

Benabd



مساعد رئيس القسم المكلف بإيداع الأوراق
والوثائق لدى قسم
عبد السلام
كلايب

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique Université 8 mai 45 Guelma		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة 8 ماي 45 قسالة
Faculté des sciences économiques et sciences de gestion Département des sciences de gestion		كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير
Réf: D.S.G / F.S.E.S.G / UG / Guelma le :		الرقم: الغرفة:

12 02 2016

إلى السيد: هيس سركه توابي لاجير
..... "راج صمام"

الموضوع: ليا / ي إجراء زيارة ميدانية

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بان:

الطالب (5): بن علون عديم

الطالب (5): محجومي دنيانزاد

مسجل (5) بقسم علوم التسيير سنة (أولى) / (ثانية) ماستر ميدان: (علوم التسيير) / (علوم مالية
تخصص: مالية المؤسسات
موضوع الزيارة: اثر الضرائب على قبول الاستثمار في المؤسسة

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

و لكم مناسقاتكم التقدير و الاحترام

إعضاء رئيس قسم علوم التسيير

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف



.....
.....

تأشيرة المؤسسة المستقبلة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique Université 8 mai 45 Guelma		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة 8 ماي 45 قلمة
Faculté des sciences économiques et sciences de gestion Département des sciences de gestion		كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير
Ref : D.S.G / F.S.E.S.G / UG / Guelma le :		الرقم : تأريخ : 15 ص 2016

الى السيد:
"بالمستقر"

الموضوع : ف / ي إجراء زيارة ميدانية

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن :

الطالب(ة) :
الطالب(ة) :

مسجل(ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولى)/(ثانية) ماستر ميدان : (علوم التسيير)/(علوم مالية)

تخصص :
موضوع الزيارة :

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

ولكم منا فائق التقدير والاحترام

ع امضاء رئيس قسم علوم التسيير



معاد:
والد ف له من علوم التسيير
عبد السلام

اسم و لقب و امضاء الأستاذ المشرف

بنا محمد بن السلام

ناشرة المؤسسة المستقبلية

EURL SALAH SALAH
La Procc
26 Domaine (M. J. Belkher) Guelma
Guelma A.C.N. 0382030
Tel 03 / 25 88 86

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique Université 8 mai 45 Guelma		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة 8 ماي 45 قسالة
Faculté des sciences économiques et sciences de gestion Département des sciences de gestion		كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير
Ref: D.S.G / F.S.E.S.G / UG / Guelma le :		الرقم: 15 قاعة في: 2016 في عت اذع ا.ع تاج ق / 2016

إلى السيد:
المتممات الخاصة بـ
بـ
الموضوع: ف / ي إجراء زيارة ميدانية

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بان:

الطالب(ة):
الطالب(ة):

مسجل(ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولى)/(ثانية) ماستر ميدان: (علوم التسيير)/(علوم مالية)
تخصص:
موضوع الزيارة:
في حاجة لأجراء زيارة ميدانية بمؤسستكم

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

ولكم منّا فائق التقدير والاحترام

إمضاء رئيس قسم علوم التسيير



مساعد رئيس القسم المكلف بمهام التدريس
والبحث، لعمري يوسف بن عبد الحميد
عبد الحميد

ناشرة المؤسسة المستقبلية

اسم ولقب و إمضاء الأستاذ المشرف

عبد السلام بن

سعيد بن عبد السلام
إنتاج لعمري يوسف بن عبد الحميد
منطقة نشاط تجاري رقم 18 بطنو - قاعة
ص.ب. رقم 10 | 1932581 - 24/00

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique Université 8 mai 45 Guelma		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة 8 ماي 45 قسالة
Faculté des sciences économiques et sciences de gestion Département des sciences de gestion		كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير
Ref : D.S.G / F.S.E.S.G / UG / Guelma le :		الرقم : قائمة في : 2015

الى السيد:
.....

الموضوع : ف / ي إجراء زيارة ميدانية

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن :

الطالب(ة) :
الطالب(ة) :

مسجل(ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولى)/(ثانية) ماستر ميدان : (علوم التسيير)/(علوم مالية)
تخصص :
موضوع الزيارة :

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

و لكم من أخلص التقدير والاحترام

امضاء رئيس قسم علوم التسيير

اسم و لقب و امضاء الأستاذ المشرف

عبد السلام بن حمد



تأشيرة المؤسسة المستقبلة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique Université 8 mai 43 Guélna		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة 8 ماي 45 غuelma
Faculté des sciences économiques et sciences de gestion Département des sciences de gestion		كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير
Réf : D.S.G / F.E.E.S.G / UG / Guélna le :		الرقم : قائمة فيز :

إلى السيد :
السيد :
السيد :

الموضوع : ف / ي إجراء زيارة ميدانية

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن :

الطالب (ة) :
الطالب (ة) :

مسجل (ة) بقسم علوم التسيير سنة (أو ليسانس) / (ثقبية) ماستر ميدان : (علوم التسيير) / (علوم مالية)
تخصص :
موضوع الزيارة :

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتطبيق هذه الزيارة.

ولكم مناسفاتق والتقدير و الاحترام

إمضاء رئيس قسم علوم التسيير

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

عبد السلام بن محمد





سواء تمردا قسم المكلف بما بعد التدرج
والله اعلم
عبد السلام
Kham

تأشيرة المؤسسة المستقبلة


BENRAY Athmane
Directeur d'Unité

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique Université 8 mai 45 Guelma		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة 8 ماي 45 قلمة
Faculté des sciences économiques et sciences de gestion Département des sciences de gestion		كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير
Ref : D.S.G / F.S.E.S.G / UG / Guelma le :		الرقم : 58... ق.ع.ت.ك.ع. ا.ع.ت.ا.ج. ق.ا. 16/2016 قلمة في : 15.05.2016

إلى السيد: مدير مركز البحوث والتدريج
و..... أخصيصة لأقسام بحوث "خالد"

الموضوع : ف / ي إجراء زيارة ميدانية

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن :

الطالب (ة) : هادي هادي

الطالب (ة) : منيار باد

مسجل (ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولى) / (ثانية) ماستر ميدان : (علوم التسيير) / (علوم مالية)

تخصص : المالية المؤسسية

موضوع الزيارة : أقرضتكم على قرار الاستثمار في المؤسسة

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

و لكم منّا فائق التقدير و الاحترام

ح/ امضاء رئيس قسم علوم التسيير

اسم و لقب و امضاء الأستاذ المشرف

سيد السلام بوجمعة



م.د. ديسا المصطفى باد التدريج

و.د. محمد بوجمعة

عبد السلام

المؤسسة المستقبلة





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique Université 8 mai 45 Guelma		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة 8 ماي 45 غيلما
Faculté des sciences économiques et sciences de gestion Département des sciences de gestion	كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير	
Réf: D.S.G / F.S.E.S.G / UG / Guelma le :	الرقم: رقم: الرقم: رقم:	

الى السيد:
.....
.....

الموضوع: ف / ي إجراء زيارة ميدانية

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن:

الطالب (ة):
الطالب (ة):

مسجل (ة) بقسم علوم التسيير منسقة (أولمسي) / (ثانية) ماستر مسان: (علوم التسيير) / (علوم مالية)
تخصص:
موضوع الزيارة:

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

ولكم منّا فائق التقدير والاحترام

إمضاء رئيس قسم علوم التسيير



اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

عبد السلام بن حمد
Bach

تأشيرة المؤسسة المستقبلة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique Université 8 mai 45 Guélna		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة 8 ماي 45 قسنطينة
Faculté des sciences économiques et sciences de gestion Département des sciences de gestion		كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير
Réf: D.S.G / F.S.E.S.G / UG /		الرقم: 55 ذراع يد الله ع. ا. ع. ت. ا. ج. ق. ا. ك. ا. ل. م. ن.
Cuqina le :		قائمة في: 05 2019

الى السيد: مهدي قسوق شيخاخ عبد العزيز
لائحة الطلاب والاطراف الجزائرية "توضيرة لائحة"

الموضوع: ف / ي إجراء زيارة ميدانية

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن:

الطالب (ة): نورا جباري مسؤول

الطالب (ة): محمود عبد دنيان رام

مسجل (ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولى) / (ثانية) مستقر مودان: (علوم التسيير) / (علوم مالية)
تخصص: صالح الزويحات
موضوع الزيارة: التوضيرة لائحة على حوار الأستاذان الزويحات

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

ولكم مناسفنا فائق التقدير والاحترام

إمضاء رئيس قسم علوم التسيير



مساعد: نيس المصطفى دايه، التدرج
والبحث: لم يدرى بقسم العلوم الاقتصادية
عبد السلام كديلم

اسم و لقب وإمضاء الأستاذ المشرف

عبد السلام بن حمد



تأشيرة الأستاذ المساعد المستقبلة



Ministère de l'enseignement supérieur
et de la recherche scientifique
Université 8 mai 45 Guelma



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 45 غيلما

Faculté des sciences économiques et sciences de gestion
Département des sciences de gestion

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

Réf : D.S.G / F.S.E.S.G / UG /
Guelma le :

الرقم :
تاريخ :
رقم :
تاريخ :

رئيس السيد :
والسيد

الموضوع : ف/ي إجراء زيارة ميدانية .

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن :

الطالب (ة) :
المدخل (ة) بقسم علوم التسيير سنة
تخصص :
موضوع الزيارة :
في حاجة لإجراء زيارة ميدانية لمؤسساتكم

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتمكين هذه الغاية ، ولكم منا طيب الاحترام والتقدير .

امضاء رئيس القسم

اسم ونقب الاستاذ المشرف

[Handwritten signature]

بن حمدو عبدالسلام
[Handwritten signature]

تأشير المؤسسة المستقبلة

مساعد رئيس قسم علوم التسيير
مكلف بالتدريس والتأهيل في التسيير

امضاء :
مؤيد محمد



الجنس

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
male	34	69,4	69,4	69,4
Valide female	15	30,6	30,6	100,0
Total	49	100,0	100,0	

لعمر

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
moins de 30 ans	14	28,6	28,6	28,6
entre 30 et 40 ans	14	28,6	28,6	57,1
Valide plus de 40 ans	21	42,9	42,9	100,0
Total	49	100,0	100,0	

المؤهل العلمي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
moins de licence	9	18,4	18,4	18,4
licence	30	61,2	61,2	79,6
Valide magistere	6	12,2	12,2	91,8
autre	4	8,2	8,2	100,0
Total	49	100,0	100,0	

التخصص

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
comptabilite	15	30,6	30,6	30,6
finance	14	28,6	28,6	59,2
banque	3	6,1	6,1	65,3
Valide economie	9	18,4	18,4	83,7
fiscalite	3	6,1	6,1	89,8
autre	5	10,2	10,2	100,0
Total	49	100,0	100,0	

المنصب الوظيفي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
directeur	12	24,5	24,5	24,5
directeur financier	10	20,4	20,4	44,9
fiscale	2	4,1	4,1	49,0
Valide comptable	18	36,7	36,7	85,7
autre	7	14,3	14,3	100,0
Total	49	100,0	100,0	

الخيرة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
moins de 5 ans	11	22,4	22,4	22,4
entre 5 et 10 ans	11	22,4	22,4	44,9
Valide entre 11 et 20 ans	11	22,4	22,4	67,3
plus de 20 ans	16	32,7	32,7	100,0
Total	49	100,0	100,0	

معامل ألفا كرونباخ

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,806	34

Statistiques

	q1	q2	q3	q4	q5	q6	q7
N Valide	49	49	49	49	49	49	49
Manquante	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne	4,47	3,73	4,31	3,33	3,33	3,73	3,80
Ecart-type	,544	,638	,962	,747	,747	,700	,676

Statistiques

	q8	q9	q10	q11	q12	q13	q14
N Valide	49	49	49	49	49	49	49
Manquante	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne	4,04	4,02	3,51	3,86	3,47	3,24	4,10
Ecart-type	,815	,777	,739	,707	,616	,522	,653

Statistiques

	q15	q16	q17	q18	q19	q20	q21
N Valide	49	49	49	49	49	49	49
Manquante	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne	4,14	3,80	3,88	3,90	3,73	3,16	3,90
Ecart-type	,736	,816	,526	,653	,670	,373	,743

Statistiques

	q22	q23	q24	q25	q26	q27	q28
N Valide	49	49	49	49	49	49	49
Manquante	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne	3,94	3,96	3,69	3,98	4,06	3,94	4,14
Ecart-type	,659	,706	,713	,692	,592	,626	,736

Statistiques

		q29	q30	q31	q32	q33	q34
N	Valide	49	49	49	49	49	49
	Manquante	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4,14	4,20	3,41	3,73	4,04	4,10
Ecart-type		,736	,612	,674	,758	,538	,743

نتائج عبارات إستمارة الإستبيان

نتائج عبارات المحور الأول (q1-q13)

q1

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutrly	1	2,0	2,0	2,0
	agree	24	49,0	49,0	51,0
	strongly agree	24	49,0	49,0	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

q2

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutrly	18	36,7	36,7	36,7
	agree	26	53,1	53,1	89,8
	strongly agree	5	10,2	10,2	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

q3

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutrly	17	34,7	34,7	34,7
	strongly agree	32	65,3	65,3	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

q4

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutrly	41	83,7	83,7	83,7
	strongly agree	8	16,3	16,3	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

q5

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutrly	41	83,7	83,7	83,7

strongly agree	8	16,3	16,3	100,0
Total	49	100,0	100,0	

q6

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide disagree	1	2,0	2,0	2,0
neutrly	17	34,7	34,7	36,7
agree	25	51,0	51,0	87,8
strongly agree	6	12,2	12,2	100,0
Total	49	100,0	100,0	

q7

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide neutrly	17	34,7	34,7	34,7
agree	25	51,0	51,0	85,7
strongly agree	7	14,3	14,3	100,0
Total	49	100,0	100,0	

q8

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide disagree	1	2,0	2,0	2,0
neutrly	12	24,5	24,5	26,5
agree	20	40,8	40,8	67,3
strongly agree	16	32,7	32,7	100,0
Total	49	100,0	100,0	

q9

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide disagree	1	2,0	2,0	2,0
neutrly	11	22,4	22,4	24,5
agree	23	46,9	46,9	71,4
strongly agree	14	28,6	28,6	100,0
Total	49	100,0	100,0	

q10

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide neutrly	31	63,3	63,3	63,3
agree	11	22,4	22,4	85,7
strongly agree	7	14,3	14,3	100,0
Total	49	100,0	100,0	

q11

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	disagree	1	2,0	2,0	2,0
	neutrly	13	26,5	26,5	28,6
	agree	27	55,1	55,1	83,7
	strongly agree	8	16,3	16,3	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

q12

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutrly	29	59,2	59,2	59,2
	agree	17	34,7	34,7	93,9
	strongly agree	3	6,1	6,1	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

q13

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutrly	39	79,6	79,6	79,6
	agree	8	16,3	16,3	95,9
	strongly agree	2	4,1	4,1	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

نتائج عبارات المحور الثاني (q14-q25)

q14

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutrly	8	16,3	16,3	16,3
	agree	28	57,1	57,1	73,5
	strongly agree	13	26,5	26,5	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

q15

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	disagree	1	2,0	2,0	2,0
	neutrly	7	14,3	14,3	16,3
	agree	25	51,0	51,0	67,3
	strongly agree	16	32,7	32,7	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

q16

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage	Pourcentage
--	--	-----------	-------------	-------------	-------------

				valide	cumulé
Valide	disagree	2	4,1	4,1	4,1
	neutrly	16	32,7	32,7	36,7
	agree	21	42,9	42,9	79,6
	strongly agree	10	20,4	20,4	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

q17

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutrly	10	20,4	20,4	20,4
	agree	35	71,4	71,4	91,8
	strongly agree	4	8,2	8,2	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

q18

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutrly	13	26,5	26,5	26,5
	agree	28	57,1	57,1	83,7
	strongly agree	8	16,3	16,3	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

q19

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutrly	19	38,8	38,8	38,8
	agree	24	49,0	49,0	87,8
	strongly agree	6	12,2	12,2	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

q20

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutrly	41	83,7	83,7	83,7
	agree	8	16,3	16,3	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

q21

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutrly	16	32,7	32,7	32,7
	agree	22	44,9	44,9	77,6
	strongly agree	11	22,4	22,4	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

q22

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Neutrly	12	24,5	24,5	24,5
	agree	28	57,1	57,1	81,6
	strongly agree	9	18,4	18,4	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

q23

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Disagree	1	2,0	2,0	2,0
	neutrly	10	20,4	20,4	22,4
	agree	28	57,1	57,1	79,6
	strongly agree	10	20,4	20,4	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

q24

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Neutrly	22	44,9	44,9	44,9
	agree	20	40,8	40,8	85,7
	strongly agree	7	14,3	14,3	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

q25

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Neutrly	12	24,5	24,5	24,5
	agree	26	53,1	53,1	77,6
	strongly agree	11	22,4	22,4	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

نتائج عبارات المحور الثالث (q26-q34)

q26

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Neutrly	7	14,3	14,3	14,3
	agree	32	65,3	65,3	79,6
	strongly agree	10	20,4	20,4	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

q27

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
--	--	-----------	-------------	--------------------	--------------------

Valide	Disagree	1	2,0	2,0	2,0
	neutrly	8	16,3	16,3	18,4
	agree	33	67,3	67,3	85,7
	strongly agree	7	14,3	14,3	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

q28

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Neutrly	10	20,4	20,4	20,4
	agree	22	44,9	44,9	65,3
	strongly agree	17	34,7	34,7	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

q29

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Neutrly	10	20,4	20,4	20,4
	agree	22	44,9	44,9	65,3
	strongly agree	17	34,7	34,7	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

q30

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Neutrly	5	10,2	10,2	10,2
	agree	29	59,2	59,2	69,4
	strongly agree	15	30,6	30,6	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

q31

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Disagree	1	2,0	2,0	2,0
	neutrly	31	63,3	63,3	65,3
	agree	13	26,5	26,5	91,8
	strongly agree	4	8,2	8,2	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

q32

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Disagree	1	2,0	2,0	2,0
	neutrly	19	38,8	38,8	40,8
	agree	21	42,9	42,9	83,7

strongly agree	8	16,3	16,3	100,0
Total	49	100,0	100,0	

q33

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide Neutrly	6	12,2	12,2	12,2
Agree	35	71,4	71,4	83,7
strongly agree	8	16,3	16,3	100,0
Total	49	100,0	100,0	

q34

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide Neutrly	11	22,4	22,4	22,4
Agree	22	44,9	44,9	67,3
strongly agree	16	32,7	32,7	100,0
Total	49	100,0	100,0	

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة المحاور الثلاثة

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
q1	49	4,47	,544	,078
q2	49	3,73	,638	,091
q3	49	4,31	,962	,137
q4	49	3,33	,747	,107
q5	49	3,33	,747	,107
q6	49	3,73	,700	,100
q7	49	3,80	,676	,097
q8	49	4,04	,815	,116
q9	49	4,02	,777	,111
q10	49	3,51	,739	,106
q11	49	3,86	,707	,101
q12	49	3,47	,616	,088
q13	49	3,24	,522	,075
q14	49	4,10	,653	,093
q15	49	4,14	,736	,105
q16	49	3,80	,816	,117
q17	49	3,88	,526	,075
q18	49	3,90	,653	,093
q19	49	3,73	,670	,096
q20	49	3,16	,373	,053
q21	49	3,90	,743	,106
q22	49	3,94	,659	,094

q23	49	3,96	,706	,101
q24	49	3,69	,713	,102
q25	49	3,98	,692	,099
q26	49	4,06	,592	,085
q27	49	3,94	,626	,089
q28	49	4,14	,736	,105
q29	49	4,14	,736	,105
q30	49	4,20	,612	,087
q31	49	3,41	,674	,096
q32	49	3,73	,758	,108
q33	49	4,04	,538	,077
q34	49	4,10	,743	,106

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الإستبيان

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
تأثير الضريبة على اختيار مصادر التمويل	49	3,76	,269	,038
تأثير التحفيز الضريبية على قرار الاستثمار	49	3,85	,295	,042
تأثير الضرائب على قرار الاستثمار	49	3,98	,374	,053

Test sur échantillon unique معامِل إختبار الفرضيات

	Valeur du test = 0			
	t	Ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne
تأثير الضريبة على اختيار مصادر التمويل	97,616	48	,000	3,757
تأثير التحفيز الضريبية على قرار الاستثمار	91,185	48	,000	3,849
تأثير الضرائب على قرار الاستثمار	74,489	48	,000	3,975

الملخص:

جاء هذا البحث ليسلط الضوء على أهم جوانب الضرائب وقرار الاستثمار، حيث تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء آراء صناع القرار في المؤسسات حول آثار الضريبة على قرار الاستثمار. وبغية تحقيق الهدف المنشود تم تصميم إستبيان وتوزيعه على عينة الدراسة التي تتكون من مجموع متخذي القرار في المؤسسات، والذين بلغ عددهم 49 فرداً، وتحليل هذه الآراء عن طريق البرنامج الاحصائي "Spss"، للوصول الى نتائج احصائية سليمة كقاعدة تبنى عليها نتائج الدراسة. وخلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً للضريبة على قرار الاستثمار من خلال التأثير على مصادر التمويل، التدفقات النقدية، و تأثيرها على المردودية والتي تعد نقطة انطلاق لإعادة الاستثمار، إضافة إلى الدور الذي تلعبه الحوافز الضريبية في تخفيض العبء الضريبي على المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: القرار الاستثماري - الضرائب - مصادر التمويل - التدفقات النقدية - التحفيزات الضريبية.

Abstract

The research highlights the most important aspects of the tax and the decision to invest, where the aim of this study to the views of decision-makers in the institutions on the effects of the tax on the investment decision survey.

In order to achieve the desired goal questionnaire was designed and distributed to the study sample consisting of the sum of decision makers in the institutions; and their numbers was 49 member, and the analysis of these views through the statistical program "Spss", to gain access to the results of statistically sound base upon which the results of the study.

The study concluded that there is the effect of the tax on the investment decision by affecting the sources of financing, cash flow, and its impact on profitability, which is the starting point for re-investment, in addition to the role played by tax incentives to reduce the tax burden on enterprises.

Key words : investment decision - Taxes - sources of financing - Cash flows - Tax incentives.